أهداف التنمية المستدامة البحرين
BAHRAIN SDGs 2030

مَمْلَكَةُ البَحْرَيْنِ
KINGDOM OF BAHRAIN

مملكة البحرين

الاستعراض الوطني الطوعي 2023

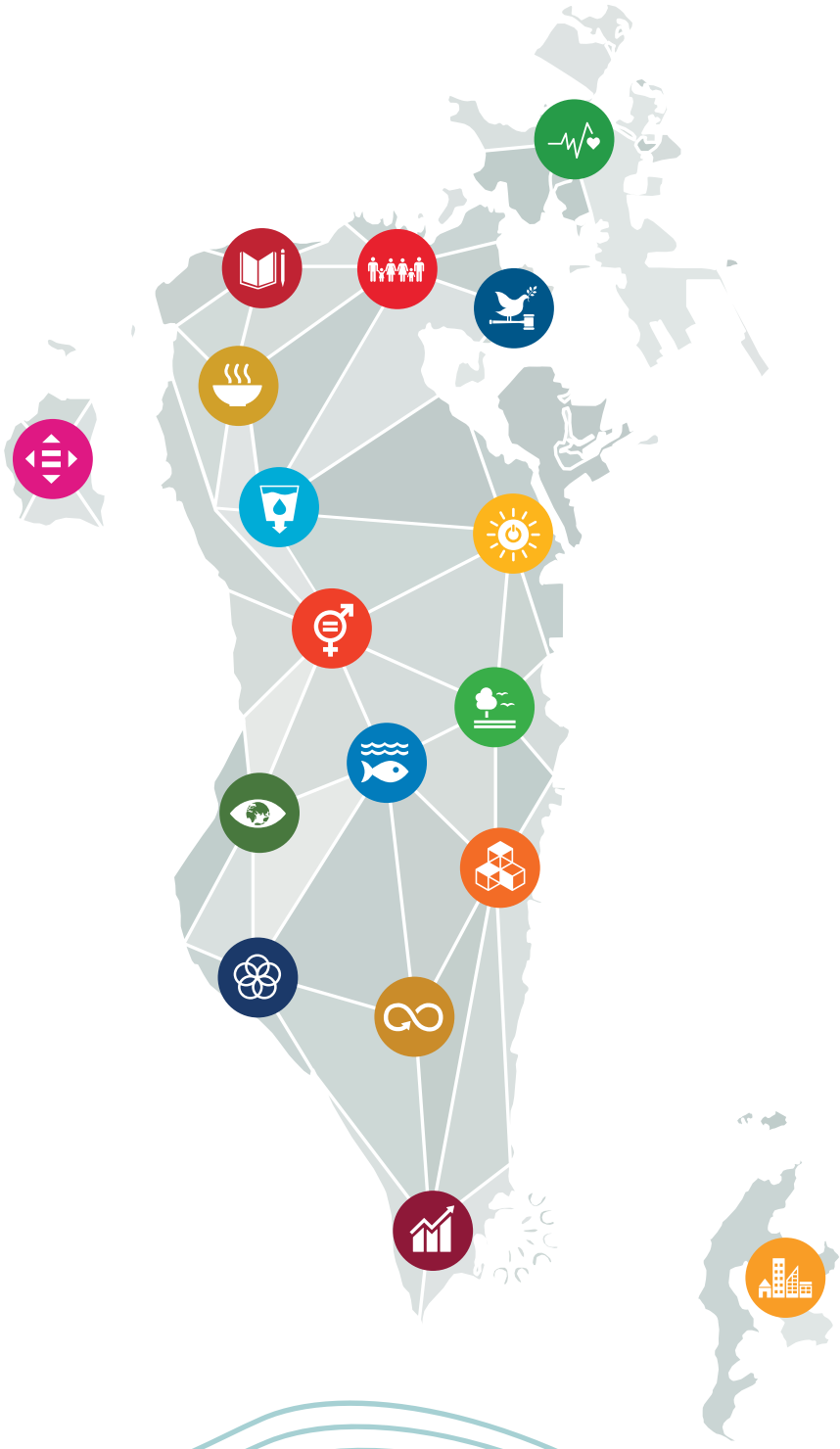

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظه اللّه

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك البلاد المعظم
حفظه اللّه ورعاه

المغفور له بإذن الله تعالى
صاحب العظمة
الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
طيب الله ثراه

الكلمات الافتتاحية

إن ما وصلت إليه مملكة البحرين من تقدم حضاري، هو امتداد لتاريخ ممتد من التطور والازدهار الذي صنعته سواعد أبنائها، حيث كان شغف أبناء البحرين للإنجاز والذي توارثته الأجيال باعثاً للتميز والإبداع وشكل سمة مشتركة لمختلف المحطات الوطنية، وإن الطموح الذي لا حد له، يقودنا دوماً لعدم الاكتفاء بما تحقق، ومواصلة العمل بروح مفعمة بالأمل وحب التحدي وعشق الإنجاز لصياغة قصص نجاح وطنية جديدة تحقق رؤى وتطلعات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه.

ونجدها مناسبة طيبة نشيد فيها بما حققه أبناء البحرين من فريق البحرين من مختلف القطاعات من إنجازات وما يوالون بذله من جهود في سبيل نهضة الوطن وتقدمه، باعثهم بأن تكون مملكة البحرين دائماً وأبداً في المقدمة، وكلنا ثقة بالتنفيذ المتقن من قبل أبناء البحرين لكافة البرامج والخطط التنموية والاقتصادية التي تعمل عليها الحكومة ومنها برنامج الحكومة 2023-2026 بما يُثري المسار التنموي الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030، كما ونؤكد الاستمرار في برامج التنمية البشرية باعتبار أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للوطن ، والحرص على ديمومة التطوير في مسارات الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية بحلول مبتكرة وشراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص ، وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى التي تعزز مكانة مملكة البحرين.

وفي الجانب الدولي ، فإن مملكة البحرين تؤمن بأن صناعة المستقبل الأفضل تتطلب خطط استراتيجية على المدى القريب والبعيد، واتخاذ القرارات القائمة على الدراسات، وجعل الأهداف المستقبلية محققة للطموحات ، وهذا لا يمكن تحقيقه بشكل فردي ، فكافة التحديات قد أثبتت بما لايدع مجالاً للشك أن العمل الجماعي هو الضمانة للتعامل مع مختلف الظروف بشكل أمثل والخروج الآمن منها بما لايؤثر على تنمية الدول وحياة الشعوب، لذا فالبحرين تفخر بريادتها في دعم البرامج التنموية على الصعيد الدولي وتعزيز قدرات المجتمعات الإنسانية لتجاوز التحديات التي تؤثر على مسارات التنمية فيها.

وفي الختام، نؤكد أن مملكة البحرين داعمة ومساندة لكل جهد دولي يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تحقق خير وصالح الشعوب، ويجب ألا نرى التحديات كعوائق أمام تحقيق الأهداف والتطلعات، بل فرصاً لبذل جهد مضاعف وتحويل هذه التحديات إلى فرص لتحقيق مزيد من الإنجازات، كما ونتطلع نحو استمرار التعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق التطلعات والأهداف التنموية المنشودة.

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

الكلمات الافتتاحية

يسرني أن أقدم الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لمملكة البحرين بشأن التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك بعد مرور عام على إنشاء وزارة التنمية المستدامة في المملكة، ومع بلوغ منتصف الطريق نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

بفضل القيادة الحكيمة والرؤية الثاقبة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والمتابعة المستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، استطاعت مملكة البحرين أن تتخذ خطوات حاسمة لتسريع التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ومما لا شك فيه فإن مملكة البحرين، ومنذ تقديم الاستعراض الوطني الطوعي الأول في العام 2018، قد شهدت تسارعاً ملحوظاً في وتيرة العمل على مواجهة التحديات البيئية، والاستثمار في الطاقة المتجددة، ودعم التحول الرقمي، والتأهب لحالات الطوارئ والكوارث، بالإضافة إلى تعزيز جهود الاستدامة المالية. وعلى الصعيد ذاته، واصلت الحكومة السير على نهجها في ترسيخ مبادئ الاستدامة في صميم سياساتها وأُطر عملها، حيث جاءت صياغة برنامج الحكومة الحالي للأعوام (2023-2026) والذي يحمل عنوان "من التعافي إلى النمو المستدام"، ليتواءم ويتسق مع أهداف التنمية المستدامة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، في حين سعت خطة التعافي الاقتصادي والتي تم إطلاقها في العام 2021، لتحقيق تعافٍ شامل ومرن ومستدام من تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ومنذ استحداث وزارة التنمية المستدامة ضمن التعديل الوزاري الصادر بمرسوم ملكي من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظّم حفظه الله ورعاه في شهر يونيو 2022، عكفت الوزارة على إجراء عملية مراجعة شاملة لتقييم مدى موائمة الخطط الحكومية الحالية والمستجدة مع أهداف التنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. وتؤمن وزارة التنمية المستدامة بأن قياس مستوى التقدم المُحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعتمد على معالجة التحديات حول توافر البيانات الدقيقة والمحدثة في الوقت المناسب، وعليه اتبعت الوزارة نهج حكومي شامل يتم من خلاله التنسيق مع جميع

الكلمات الافتتاحية

الجهات الحكومية ذات العلاقة لإتاحة هذه البيانات. وتعمل الحكومة من خلال الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة على زيادة الوعي وتوفير الدعم الفني اللازم للمعنيين باحتساب البيانات ومراجعة آليات جمعها، بهدف تبني أفضل الممارسات الدولية. وتدرس وزارة التنمية المستدامة إمكانية قياس التقدم باستخدام مؤشرات أخرى تدمج جميع أبعاد التنمية المستدامة (Beyond GDP). كما رحبت وزارة التنمية المستدامة بتقييم وزارة الخارجية لمدى اتساق مشاريع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026)، وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل مع أهداف ومقاصد التنمية المستدامة، مما يعكس حرص الحكومة والتزامها لمواصلة الجهود نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتعد مملكة البحرين الاستعراض الوطني الطوعي أداة أساسية لإثراء عملية المراجعة الشاملة وتحديد التوجهات المستقبلية. واستعداداً لهذا الاستعراض تبنت الوزارة نهج شامل للحكومة والمجتمع بأسره، عبر عقد سلسلة من الاجتماعات وورش العمل التشاورية مع أصحاب المصلحة المعنيين وبما يضمن إشراك ممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والجهات المعنية بالمرأة والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، وأعضاء السلطة التشريعية، بالإضافة إلى ممثلي القطاع الحكومي، وذلك بالشراكة مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مملكة البحرين.

وختاماً، نؤمن بأن تسريع العمل وتكثيف الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب اتباع نهج شامل متكامل يرسخ الاستدامة في مسار التنمية في المملكة. ومن خلال هذا الاستعراض، تؤكد مملكة البحرين من جديد حرصها والتزامها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبالعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة ومستقبل أفضل للجميع. كما نتطلع إلى المشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفي قمة أهداف التنمية المستدامة القادمة.

نور بنت علي الخليف

وزيرة التنمية المستدامة

الفهرس

المقدمة

صفحة 9

الفصل الأول

السياسة والبيئة المواتية

صفحة 14

الفصل الثاني

التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومرحلة التعافي منها

صفحة 28

الفصل الثالث

خطة التعافي الاقتصادي

صفحة 37

الفصل الرابع

منهجية تحضير الاستعراض الوطني الطوعي ومشاركة أصحاب المصلحة

صفحة 46

الفصل الخامس

التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

صفحة 51

الخاتمة وآفاق العمل المستقبلي

صفحة 128

الملحقات

صفحة 131

المقدمة

قطعت مملكة البحرين أشواطًا طويلة في سبيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ إطلاقها في العام 2015، وذلك بفضل رؤى والقيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وبدعم والمتابعة الحثيثة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله، والتي وضعت الاستدامة في صميم الخطط الحكومية.

قدّمت مملكة البحرين استعراضها الوطني الطوعي الأول بشأن التقدم المُحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في العام 2018، والذي أكّدت المملكة من خلاله التزامها بأهداف التنمية المستدامة، وبيّنت مدى اتساقها مع خطط التنمية الوطنية. واستند التقدم الملموس والموثق في الاستعراض الوطني الطوعي الأول إلى نجاح المملكة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيّما في القضاء على الفقر، وتعزيز الازدهار الاقتصادي، وتحقيق نسبة القيد الصافية في التعليم الابتدائي، والقضاء على الأمية، وانخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، وضمان الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملتين للمواطنين.

وفي الوقت ذاته، اعتمد الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2018 جملة من التوصيات الرامية إلى تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البحرين، ومنها إنشاء مدن مستدامة، ووضع استراتيجيات لحماية البيئة، وتعزيز دور الإحصاءات الوطنية لتساهم في اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة والتي من شأنها دفع عجلة الابتكار، ومواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر وضمان حماية الضحايا، والتي تندرج جميعها ضمن محاور الأولويات الوطنية الحالية للحكومة.

ويستكمل الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام 2023، والذي يأتي متزامناً مع بلوغ منتصف الطريق نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استعراض التقدم المُحرز والإقرارات التي وردت في الاستعراض الوطني الأول لعام 2018، ويؤكد مرة أخرى التزام المملكة على الصعيد الوطني بتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار التطورات والتحديات التي كان لها بالغ الأثر على سير تنفيذ تلك الأهداف، ومنها التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية، والصراعات الجيوسياسية، والتحديات الاقتصادية والمالية العالمية، والمخاطر الأخرى المتزايدة التي قد تفضي إلى إغفال الفئات الضعيفة من الأفراد.

ويقدم الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2023، ملخصًا لنتائج عملية التدقيق التي تم العمل عليها حتى الآن للتعرف على مدى التقدم المُحرز في مملكة البحرين في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وإبراز التحديات وبلورة الحلول والسُبُل الممكنة للمضي قدماً نحو تحقيق مستقبل أكثر استدامة للجميع. وتدرك المملكة بأن أهداف التنمية المستدامة غير قابلة للتجزئة، وأن تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة يتطلب وضع خطة تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ككل. فعلى سبيل المثال، فإن التزام المملكة بهدف الوصول للحياد الصفري بحلول العام 2060 يتطلب ترتيب أولويات أهداف التنمية المستدامة التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالأهداف الطموحة للمملكة، لا سيما عند صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتتمثل الأهداف في التالي: يؤكد الهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) على ضرورة توفير فرص للوصول إلى طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وبأسعار معقولة، فيما يسلط الهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية) الضوء على الحاجة إلى تقليل انبعاثات الكربون داخل الصناعات التحويلية، ويدعو الهدف 11 (مدن ومجتمعات

المقدمة

محلية مستدامة) إلى إنشاء مدن ومجتمعات مستدامة، بما في ذلك السياسات والخطط المتكاملة التي تتضمن التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، فضلاً عن القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، بينما يركز الهدف 13 (العمل المناخي) على العمل المناخي مع التركيز على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ويشجع الهدف 15 (الحياة في البر) على الحفاظ على الحياة على الأرض، أما الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) فيشدد على أن المجتمع السلمي والعادل ضروري لضمان الانتقال إلى الحياد الصفري بطريقة منصفة وعادلة.

موضوع أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2023

سينعقد المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، تحت شعار "تسريع وتيرة التعافي من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات".

ويُظهر الاستعراض الوطني الطوعي لمملكة البحرين لعام 2023، مدى كفاءة المملكة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال تبني نهج شامل للحكومة والمجتمع بأسره، وهو ما وثقته منظمة الصحة العالمية في "تقرير دراسة الحالة عن جائحة كورونا (كوفيد-19)" كدليل للتأهب والاستجابة المبكرة والاستراتيجية للجائحة، ولاعتماد نُهُج مبتكرة لتعزيز قدرة النظم الصحية على الصمود. وفي إطار دعمها لجهود التعافي من آثار الجائحة أطلقت مملكة البحرين خطة التعافي الاقتصادي في نهاية العام 2021، والتي تهدف إلى وضع المملكة في الوضع الأمثل للاستفادة من التعافي العالمي بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية.

ومن خلال مواءمة خططها الحكومية مع مبادئ الرؤية الاقتصادية 2030 للمملكة وأهداف التنمية المستدامة، تعمل مملكة البحرين جاهدة على تسريع وتيرة الجهود نحو تحقيق الأهداف بحلول عام 2030.

- حماية المجتمع من الآثار الصحية
- حماية المجتمع من الآثار الاقتصادية
- حماية المجتمع من خلال التعافي الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي

المقدمة

أهداف التنمية المستدامة التي سيتم التركيز عليها في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2023

وسيتم التركيز في هذه الدورة من المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023 على خمسة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وهي: الهدف 6 بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية، والهدف 7 بشأن الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، والهدف 9 بشأن الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف 11 بشأن المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والهدف 17 بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

في حين أن الاستعراض الوطني الطوعي لمملكة البحرين يغطي جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فإن ما يلي يلخص الجهود المبذولة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة الخمسة التي سيتم التركيز عليها:

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030 في عام 2018.
- اعتماد المحميات الزراعية وأنظمة الزراعة المائية وتقنيات الري الحديثة في القطاع الزراعي.
- خفض خُمس عمليات سحب المياه العذبة في الفترة 2000-2021، وزيادة كفاءة استخدام المياه بنسبة 80 بالمائة.
- توفير إمداد بنسبة 100 بالمائة من مياه الشرب الآمنة بالأسعار المناسبة.

- الإعلان عن خطط مملكة البحرين بمضاعفة أهداف الطاقة المتجددة المعلن عنها سابقاً إلى 20 بالمائة بحلول عام 2035.
- العمل على عدة مشاريع حكومية بما فيها مشروع إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 100 ميجاوات، ومشروع تركيب أنظمة طاقة شمسية بقدرة 72 ميجاوات على أسطح المباني الحكومية.
- إطلاق صندوق العمل (تمكين) برنامج تمويل الطاقة الشمسية بالشراكة مع العديد من البنوك الرائدة، وذلك لتمكين المؤسسات من شراء ألواح الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة.

- إطلاق استراتيجية القطاع الصناعي (2022-2026) لدعم تنويع الصناعات وتطويرها.
- اعتماد التحول الرقمي في الخدمات الحكومية، حيث تم تحول 229 خدمة حكومية إلى خدمات إلكترونية، وتحقيق تغطية بنسبة 100 بالمائة لشبكة اتصالات الجيل الخامس"5G"وشبكة النطاق العريض "الإنترنت".
- إنشاء وحدة للتكنولوجيا المالية والابتكار في عام 2017 لتطوير الابتكارات المالية.

- استكمال التوجيه الملكي لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه في عام 2013، بتوفير 40,000 خدمة سكنية للمواطنين.
- إطلاق مبادرات إسكانية مبتكرة لتوفير حلول سكنية للمواطنين بتكاليف مناسبة عن طريق التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص.
- تمتلك مملكة البحرين ثلاثة مواقع مسجلة ضمن مواقع التراث العالمي لليونسكو: قلعة البحرين (2005)، مسار اللؤلؤ (2012)، وتلال مدافن دلمون (2019).

- قدمت المملكة مساعدات إنسانية عالمية إغاثية كان آخرها لضحايا الزلازل في الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية.
- تولي المملكة رئاسة منظمة التعاون الرقمي (DCO) وهي أحد الأعضاء السبعة المؤسسين لها.

الفصل الأول:

السياسة والبيئة المواتية

1

الفصل الأول

السياسة والبيئة المواتية

نهج الاستدامة

تعتز مملكة البحرين باتباعها نهجاً مبنياً على الاستدامة على مدار تاريخها الحافل، والذي سبق الإعلان عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. حيث تمتلك المملكة كافة المقومات اللازمة لاستيعاب المبادئ الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في: العدالة والإنصاف والازدهار والسلام والتعاون والشمولية، وغيرها. واستمر هذا النهج حتى اليوم، حيث تعكس سياسة مملكة البحرين والبيئة المؤسسية فيها مقاصد وأهداف التنمية المستدامة.

الدستور وميثاق العمل الوطني (2002)

رسخ الدستور وميثق العمل الوطني مفاهيم الأمن والتسامح، وحماية شرائح المجتمع المحرومة، والمساواة بين الجنسين ، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم للجميع بالمجان، وحماية البيئة والموارد الطبيعية

الرؤية الاقتصادية 2030 (2008)

رؤية البحرين الاقتصادية 2030 تمثل الفكر الاقتصادي المستجد لمملكة البحرين وهي رؤية مبنية على الاستدامة كمبدأ أساسي

تبني أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة

كانت مملكة البحرين من الأوائل في المنطقة في توطين وتحقيق الأهداف الألفية وكانت المملكة سباقة في تبنيها لأهداف التنمية المستدامة

الاستعراض الوطني الطوعي 2018

قدمت مملكة البحرين استعراضها الوطني الطوعي الأول في عام 2018 حيث حرص التقرير على زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة وحدد المعايير اللازمة للخطط المستقبلية

وزارة التنمية المستدامة

أسست مملكة البحرين وزارة للتنمية المستدامة التي ستتولى أعمال التنسيق بين الجهات المعنية وستبرز الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

برنامج الحكومة (2023-2026)

مملكة البحرين في طور تقديم استعراضها الوطني الطوعي الثاني الذي سيبرز جهود المملكة في تعاملها مع جائحة كورونا (كوفيد-19)، والتعافي من الجائحة، وجهودها المستمرة في إعداد الخطط للتنمية المستدامة

الاستعراض الوطني الطوعي 2023

مملكة البحرين في طور تقديم استعراضها الوطني الطوعي الثاني الذي سيبرز جهود المملكة في تعاملها مع جائحة كورونا (كوفيد-19)، والتعافي من الجائحة، وجهودها المستمرة في إعداد الخطط للتنمية المستدامة

الفصل الأول: السياسة والبيئة المواتية

دستور مملكة البحرين

صدر دستور البحرين في العام 1973، وأجريت عليه بعض التعديلات الدستورية في العام 2002، والتي عكست التطلعات المشتركة بين حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه وشعب مملكة البحرين، استناداً لما ورد في ميثاق العمل الوطني، والذي أجمع عليه الشعب في الاستفتاء الذي أجري في عام 2001. وعليه فقد تزامنت التعديلات مع إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية، وسبقت إطلاق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وساهمت التعديلات في ترسيخ الأساس اللازم للعمل المجتمعي المتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

وقد تم العمل على إعداد تقييم حول التوافق بين ما ورد في الدستور مع أهداف التنمية المستدامة، وتضمينه في المرفقات للاستعراض الوطني الطوعي الثاني.

الرؤية الاقتصادية 2030

تجسد الرؤية الاقتصادية 2030، التي أطلقها جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه في أكتوبر2008، رؤية شاملة لمملكة البحرين تسعى إلى تحديد توجه واضح لتطوير اقتصاد المملكة خلال فترة زمنية تمتد حتى عام 2030، مع التركيز على هدف أساسي واحد يتجلى في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

وجاءت الرؤية بناء على مراجعة ثلاثة أمور تتعلق بالواقع الاقتصادي آنذاك وهي: أولاً، طموح المملكة في الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة، وهو الدافع الذي مكّن البحرين من أن تكون في طليعة البُلدان الداعمة للاستدامة، حيث أدى اعتماد البحرين في السنوات السابقة على مورد طبيعي قابل للنضوب -وهو النفط- إلى إدراكها لأهمية تبني نموذج نمو مستدام. ثانياً، وفر التكامل الاقتصادي الإقليمي تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ظروفاً مواتية لتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي. وثالثاً، مع تزايد حدة المنافسة العالمية تزايدت الحاجة إلى التركيز على تعزيز الابتكار والإنتاجية.

المبادئ الأساسية للرؤية الاقتصادية 2030

التنافسية

رؤيتنا هي أن تحقق البحرين قدرة تنافسية عالية في الاقتصاد العالمي، وزيادة الإنتاجية بشكل طبيعي أكثر في ظل مناخ تنافسي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويضاعف الأرباح، ويرفع مستويات الأجور

العدالة

رؤيتنا للبحرين هي أن النجاح الاقتصادي المستقبلي للمملكة سيؤثر على المجتمع بشكل أوسع، ويؤدي إلى إيجاد قاعدة عريضة للازدهار، ونحن نؤمن بأن كل فرد يستطيع أن يقدم إسهاماً قيماً للمجتمع إذا توفرت له الوسائل وأتيحت له الفرصة المناسبة.

الاستدامة

رؤيتنا الاقتصادية هي تثبيت ازدهار مملكتنا على أسس صلبة، يقود فيها القطاع الخاص النمو الاقتصادي، وتعتمد على تطوير رأس المال البشري وتشجيع الريادة والابتكار، مع المحافظة على البيئة والتراث.

وعليه، بنيت الرؤية الاقتصادية 2030 على ثلاثة مبادئ أساسية، تعكس الاتساق التام مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي: الاستدامة والتنافسية والعدالة. وتصف الرؤية مبدأ "الاستدامة" على النحو التالي:

- أن يتولى القطاع الخاص إدارة النشاط الاقتصادي بشكل يضمن استدامة الازدهار.
- الالتزام بمبدأ الاستدامة في التمويل الحكومي من أجل المحافظة على نظام مالي مستقر قائم على التطلعات المستقبلية.
- استخدام الموارد للاستثمار في المستقبل لتطوير رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب، وعلى الأخص في مجال العلوم التطبيقية.
- تشجيع الريادة والابتكار والاستثمار في التقنيات الحديثة لتأمين الاستدامة بصورة فعالة.
- أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يجب أن يكون على حساب البيئة وسلامة المواطنين على المدى الطويل، وعليه فلا بد من بذل الجهد في سبيل حماية البيئة والحفاظ على التراث الثقافي.

اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والشراكة مع الأمم المتحدة

تجلى التزام مملكة البحرين بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مشاركتها في المفاوضات التي جرت لصياغة هذه الأهداف على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، إذ استضافت البحرين في مايو 2015 الدورة الثانية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة، بدعوة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالتعاون مع جامعة الدول العربية. حيث دعم المنتدى الاستعدادات الإقليمية لدورة عام 2015 للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتبلور عنه صياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة. علاوةً على ذلك، فقد اعتمد المنتدى وثيقة البحرين، وهي عبارة عن 19 توصية حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول العربية. كما استضافت البحرين في نوفمبر 2017 الاجتماع السادس لفريق الخبراء المشترك بين الدول والمنظمات الدولية المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حيث مثّلت البحرين أيضاً مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي هذا الصدد، أكدت حكومة مملكة البحرين التزامها بأهداف التنمية المستدامة من خلال تطوير إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وهو الأول من نوعه في المنطقة، والذي جرى توقيعه في عام 2017[1]. ويهدف إلى توفير إطار شامل طويل الأجل لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة، من خلال الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة العاملة بالبحرين، في أربع مجالات رئيسية ذات أولوية وهي: البيئة والطاقة والغذاء، والجودة وتقديم خدمات اجتماعية شاملة، والتنويع الاقتصادي والإدارة العامة والقدرة على الصمود، وتعزيز مكانة البحرين بين دول العالم.

ولتحقيق النتائج المرجوة ضمن الإطار يتم التنسيق بين حكومة البحرين ووكالات منظومة الأمم المتحدة والجهات المنفذة للمشاريع ضمن الإطار، كما يتم رصد الأداء في تنفيذ المشاريع من خلال قياس مؤشرات محددة مرتبطة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وبرامج الحكومة.

1 جرى تسمية الاتفاقية في البداية باسم اتفاقية إطار الشراكة الاستراتيجية.

الفصل الأول: السياسة والبيئة المواتية

وتم تدشين إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للأعوام 2021-2022، والذي جرى تمديده لاحقاً حتى عام 2024، بعد إجراء تحليل شامل لسياق التنمية في المملكة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن التوافق مع الرؤية الاقتصادية 2030 وبرنامج الحكومة. كما تم تشكيل لجنة التنسيق والمتابعة بين مملكة البحرين ووكالات الأمم المتحدة، برئاسة مشتركة بين وزارة الخارجية والمنسق المقيم للأمم المتحدة في البحرين، للإشراف على تنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة. وقد ساهم هذا التعاون المستمر والمثمر بين المملكة والأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء في الإعداد الناجح لهذا الاستعراض الوطني الطوعي.

إطار الشراكة الاستراتيجية (2021-2024)

أبرز النتائج المحققة في عام 2022

- أول قائمة سوداء وطنية لفصائل النباتات والحيوانات الغازية وتطوير خطة التنويع الحيوي الوطنية
- تطوير إستراتيجية شاملة للأمن الغذائي الوطني
- تصميم مدينتين صحيتين وتحديد 5 جامعات تشجع الممارسات الصحية
- تطوير خارطة عمل لإدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية
- التواصل مع أكثر من 120,000 شخص لرفع مستوى الوعي بشأن الممارسات الصحية التي تحد من الأمراض الغير معدية
- إطلاق 3 جوائز عالمية تعزز من مكانة مملكة البحرين في تحفيزها للتنمية المستدامة
- تطوير 1,655 خطة عمل إقليمية ودعمها باستثمارات تقدر قيمتها بـ20 مليون دولار أمريكي مما أدى على تطوير 335 خطة عمل سُنّت بسواعد رواد عمل بحرينيون، الذي خلق 225 وظيفة باستثمارات مقدرة تبلغ 12 مليون دولار أمريكي
- مشاركة مملكة البحرين في المسار الإداري للأمن الحيوي المائي الذي عزز من قدرة البحرين في القضاء على أمراض الحيوانات والموارد الجينية
- التواصل مع 160,000 رائد عمل عن طريق 38 ورشة وملتقيات تهدف على تحفيز ريادة الأعمال وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي

جائزة الملك حمد لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

أطلقت مملكة البحرين جائزة الملك حمد لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في يناير 2017، وتعد الجائزة الأولى من نوعها بغية تشجيع الشباب على المساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستويين المحلي والعالمي، وجاءت إيماناً من صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه بقدرة الشباب على قيادة بلدانهم والعالم نحو مستقبل مشترك أفضل يسوده السلام والازدهار لجميع البشر حتى يتسنى لهم العيش على كوكب صحي ومستدام. وتتولى المملكة مهمة الإشراف على الجائزة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

وتحتفي الجائزة بمساعي الشباب ليكونوا مواطنين فعالين ومنتجين، ويساهمون في رفاهية مجتمعاتهم وبيئتهم، وكذلك المؤسسات التي تعمل على تحسين البيئة المواتية والبنية التحتية للشباب لإحداث تأثير، في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعليه تُمنح الجائزة عن فئتين هما: "الاعتراف بمساهمة الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة "، و"الاعتراف بتمكين مشاركة الشباب وإجراءاتهم وتأثيرهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

"بابكو الغد"

فازت شركة بابكو للتكرير (شركة نفط البحرين "بابكو" سابقاً)، بجائزة الملك حمد لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2022 ضمن فئة "الاعتراف بتمكين مشاركة الشباب وإجراءاتهم وتأثيرهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وذلك عن مبادرتها التي تحمل عنوان "بابكو الغد"، والتي تتمحور حول جهود الشركة على مدى 90 عاماً في التحول إلى مؤسسة حديثة ومستدامة ورائدة، وقادرة على دعم النمو الاقتصادي في المملكة لعقود قادمة.

وتُبرز المبادرة سياسة الشركة في تطوير رأس مالها البشري من خلال توفير الفرص للموظفين على النحو الذي يضمن قدرتهم على مجابهة تحديات اليوم والاستعداد للمستقبل. وفي سياق دعمها لقادة المستقبل، منحت شركة بابكو للتكرير 19 منحة دراسية في عام 2021، بالإضافة إلى متابعة دراسة 88 طالباً وطالبة، كما حصل أكثر من 270 طالباً من أبناء الموظفين على دعم مالي لدراستهم الجامعية.

وبالإضافة إلى مساهمتها الكبيرة في الاقتصاد الوطني، تساهم شركة بابكو للتكرير أيضاً في دعم النواحي الاجتماعية والثقافية للمملكة من خلال برامجها للتوعية بالمسؤولية الاجتماعية، ومنها مؤازرة جهود الحكومة ومساعدتها في مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، من خلال تنظيم العديد من المشاريع لتعزيز الوعي والحد من انتشار الوباء ومساعدة المجتمع، فضلاً عن مساهمتها في المنظمات التعليمية والنوادي الرياضية والنوادي الاجتماعية والثقافية، والمعارض، والمؤتمرات المهنية والتخصصية.

وتلتزم شركة بابكو للتكرير بتقديم تقارير سنوية وفقاً لمعايير مبادرة إعداد التقارير العالمية المعترف بها دولياً لتقارير الاستدامة، وقد وألقى تقرير الشركة الأخير للفترة 2020-2021 الضوء على مساهمتها في تحقيق مبادرات التنمية المستدامة والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

الفصل الأول: السياسة والبيئة المواتية

#فريق_البحرين

تم إطلاق وسم "#فريق البحرين" كمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، والتي باتت تشكل نهجاً راسخاً لدفع عجلة التنمية الوطنية الشاملة. ويستند نهج فريق البحرين إلى التعاون كركيزة أساسية، إذ تعمل حكومة مملكة البحرين الموقرة يداً بيد مع القطاع الخاص للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري في المملكة.

وزارة التنمية المستدامة

صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه في يونيو 2022 المرسوم رقم (25) لسنة 2022 والذي أنشئت بموجبه وزارة التنمية المستدامة كمؤسسة داعمة ومعززة ومنسقة لجهود تحقيق التنمية المستدامة، ومعنية بإبراز إنجازات المملكة وخططها المستقبلية بغية تحقيق مزيد من التقدم في خطة التنمية المستدامة في كافة المجالات.

وعملت وزارة التنمية المستدامة منذ إنشائها على استكمال الجهود التي بدأتها اللجنة الوطنية للمعلومات والسكان والتي تأسست في عام 2019، برئاسة وزير شؤون مجلس الوزراء وعضوية ممثلين من كافة الجهات ذات العلاقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك لتوطين ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في إطار برامج الحكومة المختلفة. ولا يزال التنسيق مستمرًا بين وزارة التنمية المستدامة واللجنة الوطنية للمعلومات والسكان فيما يتعلق بالتعامل مع التحديات المرتبطة بتوافر البيانات، من خلال تسهيل التنسيق بين جميع المؤسسات والجهات الحكومية المعنية بتوفير البيانات اللازمة حتى يتسنى للوزارة قياس مستوى التقدم المُحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ووضع المقترحات بشأن الخطط المستقبلية. وفي هذا الإطار، طورت اللجنة الوطنية للمعلومات والسكان ووزارة التنمية المستدامة آلية لمراجعة وتحصيل المعلومات الوطنية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، كما تم تدشين منصة لتيسير تبادل المعلومات وإجراء التحديثات الدورية بين الجهات الحكومية وكافة الشركاء.

مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب

تلتزم مملكة البحرين التزاماً تاماً بمبدأ المساواة وعدم ترك أي أحد خلف الركب، من خلال تعزيز قيم التسامح الديني والتعايش السلمي ومكافحة التمييز بين جميع شرائح المجتمع البحريني. كما تتخذ المملكة موقفاً حازماً ضد التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على العرق واللون واللغة والطائفة وغيرها من أنواع التمييز الأخرى، وتتصدى وبشدة لجميع أشكال العنف والكراهية، وتضمن المساواة بين الجميع في ظل سيادة القانون.

وكانت البحرين في طليعة الدول التي نجحت في التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إذ عملت على إتاحة الرعاية الصحية وإجراء الفحوصات الطبية وتوفير التطعيمات للمواطنين والوافدين سواسية وجنبًا إلى جنب، على النحو الذي يضمن عدم إغفال أي فئة من فئات المجتمع. علاوة على ذلك، كانت البحرين من أوائل الدول التي قدمت المساعدات الإنسانية الإغاثية العاجلة في أعقاب الزلازل المدمرة التي ضربت كل من سوريا وتركيا في فبراير 2023، بتوجيهات من حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه لإرسال شحنات تتضمن المواد الطبية الإسعافية وتجهيزات المستشفيات والإيواء للمتضررين.

كما حرصت المملكة على اتباع النهج ذاته في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، من خلال عقد سلسلة من ورش العمل التشاورية مع مختلف فئات المجتمع.

الفصل الأول: السياسة والبيئة المواتية

الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026)

عُرفت مملكة البحرين منذ القدم بحضارتها وتسامحها وانفتاحها على الآخرين، كما تمتلك المملكة رؤية واضحة، وعزيمة صادقة، يعكسها النهج الإصلاحي الشامل لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، على النحو المنصوص عليه في دستورها وميثاق العمل الوطني، وجاء هذا النهج منسجماً مع ثقافة البحرين قيادة وحكومة وشعباً.

وأعدت الحكومة في العام 2022 أول خطة وطنية لحقوق الإنسان (2022-2026)، والتي تضمنت 17 هدفاً رئيسياً يندرج تحتها 34 هدفاً فرعياً و102 مشروعاً في مجالات الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الأولى بالرعاية، وحقوق التضامن. من جانب آخر، استعرضت المملكة تقريرها النهائي للدورة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان في نوفمبر 2022، ومن ثم وافقت الحكومة على قبول 172 توصية وأخذت في الاعتبار 73 توصية أخرى في فبراير 2023.

ولدعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قامت وزارة الخارجية بربط مشاريع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان مع 11 من أهداف التنمية المستدامة و37 من المقاصد، كما تم ربط توصيات الاستعراض الدوري الشامل بـ9 من أهداف التنمية المستدامة و35 من المقاصد.

ربط مشاريع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026) بأهداف ومقاصد التنمية المستدامة

102 عدد مشاريع الخطة — مرتبطة بـ — **11** هدف يندرج تحتها **37** مقصد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة

ربط توصيات الاستعراض الدوري الشامل بأهداف ومقاصد التنمية المستدامة

172 مجموع التوصيات التي تم قبولها — مرتبطة بـ — **9** أهداف يندرج تحتها **35** مقصد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة

الفصل الأول: السياسة والبيئة المواتية

برنامج الحكومة (2023-2026)

تتم ترجمة الرؤية الاقتصادية 2030 إلى برامج حكومة ترسم التوجهات والخطط الشاملة المراد تحقيقها على امتداد أربعة أعوام. ويتوجب إقرار برامج الحكومة من قبل السلطة التشريعية، مما يتيح الفرصة أمام المواطنين لإبداء آرائهم بشأن محتواها، قبل أن تدخل حيز التنفيذ.

ويركز برنامج الحكومة الحالي للأعوام 2023-2026 على ستة محاور تتمثل في: محور رفع المستوى المعيشي للمواطنين، والمحور السيادي والتشريعي، ومحور البنية التحتية والبيئة، ومحور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، ومحور الخدمات المجتمعية، ومحور الأداء الحكومي والتحول الرقمي. وتتوافق هذه المحاور بصورة وثيقة مع الأبعاد الخمسة لخطة التنمية المستدامة 2030، والتي تشمل: الناس، والازدهار، والكوكب، والشراكة، والسلام.

وينبثق عن كل محور من المحاور الستة في برنامج الحكومة (2023-2026) عدد من البرامج والمبادرات والتي تم ربطها بأهداف التنمية المستدامة، كالتالي:

أولًا: رفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم		
محور رفع مستوى المعيشة		
المحاور	**المبادرات**	**الأهداف**
رفع كفاءة الدعم والحماية الاجتماعية المقدمة للمواطنين	8	
دعم المتقاعدين	2	
ثانياً: عدالة وأمن واستقرار		
المحور السيادي والتشريعي		
المحاور	**المبادرات**	**الأهداف**
تعزيز الأمن والاستقرار	6	
ترسيخ الحقوق والحريات الدستورية وتعزيز برامج تقدم المرأة	3	
تطوير التشريعات لضمان مواكبتها لمتطلبات التنمية	5	
تطوير خدمات التقاضي وإجراءاته	3	

الفصل الأول: السياسة والبيئة المواتية

ثالثاً: تعافٍ اقتصادي وتنمية مستدامة

محور البنية التحتية والبيئة - محور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية

المحاور	المبادرات	الأهداف
الاستمرار في تطوير البنية التحتية لدعم جهود التنمية	13	
تعزيز الأمن الغذائي والموارد المائية	4	
مواجهة التغيرات في المناخ والحفاظ على البيئة والموارد	9	
خلق فرص عمل واعدة للمواطنين	5	
تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فاعليتها	4	
تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى	2	
تنمية القطاعات الواعدة	2	
الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي	5	

رابعاً: خدمة حكومية ذات جودة وتنافسية

محور الخدمات المجتمعية - محور الأداء الحكومي والتحول الرقمي

المحاور	المبادرات	الأهداف
الارتقاء بأداء التعليم والتدريب وتشجيع البحث العلمي	5	
حلول إسكانية مبتكرة تلبي احتياجات المواطنين	2	
تعزيز جودة الخدمات الصحية	4	

الفصل الأول: السياسة والبيئة المواتية

المحاور	المبادرات	الأهداف
تمكين الشباب وزيادة مشاركتهم في التنمية	3	
دعم القطاع الرياضي لمواصلة تحقيق الإنجازات	3	
تطوير واستدامة الخدمات الاجتماعية وضمان جودتها وتعزيز الشراكة مع القطاع الأهلي	4	
تعزيز دور الإعلام في تحقيق الأولويات الوطنية	3	
تمكين وتطوير الكوادر الوطنية الحكومية	4	
الحوكمة والرقابة وتعزيز المساءلة	4	
تعزيز التخطيط الاستراتيجي والتحول الرقمي	6	
تعزيز متابعة الأداء الحكومي	7	

الاستدامة المالية

أطلقت حكومة مملكة البحرين العديد من المبادرات والبرامج وفق مبادئ رؤيتها الاقتصادية 2030، والتي عززت الاستثمار في الاقتصاد، وتنويع القطاعات الاقتصادية، والمحافظة على معدلات بطالة منخفضة نسبيًا. إلا أن الإيرادات الحكومية غير النفطية لم تواكب النمو الاقتصادي غير النفطي المحقق، إذ أدى الاعتماد على عائدات النفط والانخفاض العالمي في أسعاره إلى تسجيل عجز متتالٍ في الميزانية، مما أدى لاحقاً إلى زيادة الدين العام.

وتدرك المملكة أن الحفاظ على استدامة جهود تنمية الاقتصاد وتشجيع الاستثمار وتوفير فرص عمل نوعية يتطلب التعامل مع التحديات المالية. وفي إطار سعيها لمجابهة هذه التحديات المالية، أطلقت الحكومة برنامج التوازن المالي في العام 2018 والذي هدف إلى تحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات الحكومية بحلول العام 2022، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز كفاءة وحوكمة الإنفاق في الحكومة وزيادة الإيرادات العامة، مع ضمان مواصلة رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ومراعاة مكتسباتهم.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم احرازه في جميع المبادرات التي تم إطلاقها ضمن البرنامج، إلا أن الاضطرابات العالمية بما في ذلك انخفاض أسعار النفط والآثار الاقتصادية المترتبة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أدت إلى تراجع الأداء المالي خلال العام 2020 والنصف الأول من العام 2021. ونتيجة لالتزامها بهدف الوصول إلى التوازن المالي، ارتأت الحكومة مراجعة برنامج التوازن المالي وتبني مجموعة من المبادرات الإضافية لضمان تعديل مسار البرنامج نحو الوصول إلى نقطة التوازن المالي الكلي بحلول عام 2024، وهو ما مثّل تمديدًا لبرنامج التوازن المالي لمدة عامين إضافيين. وترتكز الأهداف والمبادرات الإضافية على نفس المبادئ التي بني عليها برنامج التوازن المالي عند إطلاقه في عام 2018، إذ بدأت الحكومة بنفسها بترشيد وتعزيز كفاءة المصروفات وخفض النفقات التشغيلية الحكومية، مع الحفاظ على الدعم الاجتماعي للمواطنين الأكثر احتياجاً؛ واستمرار جودة الخدمات الحكومية المقدمة بكفاءة وفاعلية. كما وضعت الحكومة إطار متابعة لدعم التنفيذ الفعال لبرنامج التوازن المالي، وضمان استجابة البرنامج للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، ومواءمة الإيرادات الحكومية مع النمو الاقتصادي الإيجابي.

وأظهرت النتائج المالية الأولية للعام 2022 ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات النفطية بنسبة 36 بالمائة مقارنة بالنتائج الفعلية لعام 2021. من ناحية أخرى، استطاعت الحكومة المحافظة على المستويات المقدرة لإجمالي المصروفات العامة، مما أدى إلى انخفاض في إجمالي العجز المالي.

الفصل الثاني:

التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومرحلة التعافي منها

الفصل الثاني

2 التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومرحلة التعافي منها

ساهمت الجهود الحثيثة التي بذلتها حكومة مملكة البحرين، مدعومة بالأسس القوية التي تمتاز بها المملكة في مجال تقديم الرعاية الصحية، في أن تحظى استجابة الحكومة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بإشادة عالمية كبيرة، وهو ما تجلى بوضوح في تقرير دراسة الحالة الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية، ووثقت من خلاله استجابة مملكة البحرين للجائحة ونجاحها في التغلب على تحديات جسيمة من خلال التأهب والاستجابة المبكرة. وتمكنت المملكة بفضل اتباعها نهجًا شاملاً للحكومة والمجتمع بأسره، من الاستجابة بشكل فعال لحماية المجتمع والحد من التأثير الاقتصادي للجائحة، دون الإغفال عن أي فئة من فئات المجتمع. وكان حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه قد أصدر توجيهاته السامية منذ بداية الجائحة بتوفير الفحوصات والعلاج المجاني لجميع المواطنين والمقيمين في المملكة.

واستجابة لتوجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تم تشكيل الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19) قبل ثلاثة أسابيع من الإبلاغ عن أول حالة إصابة بالفيروس في فبراير 2020، حيث حرص الفريق الوطني على عقد اجتماعات يومية لضمان التخطيط المسبق ولتنسيق عمليات الوقاية والتأهب والاستجابة، كما اجتمعت الإدارة العُليا مرتين في الأسبوع لمراجعة السياسات وصياغة القرارات اللازمة.

علاوة على ذلك، وقبل عشرة أيام من الإبلاغ عن أول حالة إصابة بالفيروس، أنشأت البحرين "غرفة العمليات"

والتي لعبت دوراً جوهرياً في تفعيل جهود التأهب والاستجابة للجائحة على مدار الساعة، إذ عُنيت غرفة العمليات بتحصيل وتحليل البيانات وإعداد التقارير التي جرت مشاركتها مع صانعي القرار على فترات منتظمة على مدار اليوم، مما ضمن إمكانية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب وعلى أسس دقيقة.

وكان لقرار حكومة مملكة البحرين في ضمان استمرارية توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية والتمسك بفتح جميع مراكز الرعاية الصحية الأوليّة، وعدم فرض إغلاق كامل للحدود الدولية على النحو الذي يضمن استمرار التجارة والسفر، أثراً في الحد من الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة.

ولابد من الإشادة بدور الشباب البحريني الذي كان في طليعة المستجيبين للتعامل مع الجائحة وأظهر قدرته على التكيف وتقديم الحلول المبتكرة. إذ تمت إدارة "غرفة العمليات" من قبل شباب بحريني مبدع في مختلف التخصصات يتمتع بالقدرة على التحمل والالتزام الضروريين لتحمل مسؤولية مكافحة الجائحة لفترة تخطت العامين.

الفصل الثاني: التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومرحلة التعافي منها

توظيف الموارد للتعامل مع الجائحة

استغلت البحرين ما تملكه من بنية تحتية قوية وأنظمة فعالة في قطاع الصحة للتعامل مع الجائحة، كما وسعت نطاق استخدامها وتطويعها لمواردها الصحية بما فيه الخير للجميع، ولضمان نجاح الاستجابة الوطنية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومن أبرز الأمثلة الآتي:

- إطلاق حملة وطنية متعددة اللغات -شملت 12 لغة- وذلك لتعزيز الوعي على جميع مستويات المجتمع بمخاطر الفيروس والأساليب السليمة لمنع انتشار المرض.
- في إطار الجهود الرامية لاحتواء انتشار الفيروس، انتهجت البحرين استراتيجية "التتبع والفحص والعلاج"، والتي تضمن اتباع نهج علاجي شامل، تحت إشراف فريق طبي متخصص.
- أنشأت البحرين أول مركز وطني لفحص فيروس كورونا (كوفيد-19) في خلال يومين فقط.
- تحويل موقف للسيارات في المستشفى العسكري إلى وحدة للعناية المركزة للحالات الحرجة بسعة 130 سريراً تديرها الخدمات الطبية الملكية التابعة لقوة دفاع البحرين، وذلك في غضون سبعة أيام فقط.
- ساهم إنشاء مراكز الفحص من المركبات في تعزيز القدرة على إجراء الاختبارات للحالات الروتينية والمشتبه فيها. ولزيادة مستوى الفحص، لجأت البحرين إلى إجراء الاختبارات أيضاً في مواقع عشوائية عبر الوحدات المتنقلة.
- نجح المختبر الوطني للصحة العامة في بناء القدرات اللازمة، وأثبت الموظفون الذين جرى تدريبهم على تقنيات ومعدات الفحص قدرتهم للتأهب لمواجهة

الأوبئة. وباشر المختبر الوطني للصحة العامة تنشيط خطط التأهب الحالية لمكافحة الجائحة فور تلقي بلاغ بأول الحالات المصابة بالفيروس.

- اعتمدت المملكة في اتخاذها للقرارات المتعلقة بالشئون الصحية والاقتصادية على البيانات المسجلة، والتي وفرتها الفحوصات المتقدمة والقادرة على إنتاج بيانات وبائية وفيروسية شاملة وفي الوقت المناسب، إذ كان للبيانات التي تم الحصول عليها من هذه الفحوصات أهمية بالغة في توجيه صانعي القرار وحماية المجتمع.
- تزامناً مع بدء الاستعدادات لعلاج المصابين بفيروس كورونا (كوفيد-19)، أعادت الحكومة تخصيص الموارد البشرية الداخلية من الإدارات الأخرى للتنقل عبر المرافق المخصصة لتوفير الرعاية الطبية للمصابين.
- اعتماد آلية الإشارة الضوئية لمستوى انتشار الفيروس، والتي اعتمدت على متوسط نسبة الحالات القائمة من إجمالي الفحوصات، إضافة إلى مستوى الإشغال في العناية المركزة، وتكونت الآلية من 4 مستويات هي (الأخضر، والأصفر، والبرتقالي، والأحمر) لكل منها ضوابط محددة قابلة للتغيير بحسب المعطيات ومستجدات البيانات الوبائية.

الفصل الثاني: التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومرحلة التعافي منها

- ساهم نشر تحديث يومي يصدر عن الحكومة بشأن مستجدات الجائحة في تعزيز الشفافية والثقة بين المجتمع والسلطات المعنية. واستعرض التقرير إجمالي الحالات التي جرى فحصها، والإصابات الجديدة، وأعداد المصابين بالفيروس إجمالاً، وحالات التعافي، والوفيات.

الاعتماد على الابتكار والتقنيات الحديثة

تبنت البحرين نهجًا مبتكرًا لتعزيز قدرة النُظُم الصحية على الصمود، كالتالي:

- تم إطلاق تطبيق "مجتمع واعي" من قبل فريق التحول الرقمي بهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع الفريق الوطني للتصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويستخدم التطبيق تقنيات تسمح بتتبع الموقع للحالات النشطة لتعزيز جهود تعقب المخالطين بهدف تحذير الأفراد في حالة اختلاطهم مع حالة نشطة أو تواجدهم في موقع تواجدت به حالة نشطة. ومكّن التطبيق المستخدمين من حجز مواعيد لإجراء الفحوصات وللتطعيم، وعرض نتائج الفحوصات، كما وفر أخر المستجدات المحلية والعالمية بصورة منتظمة عن الحالات والتدابير المتخذة في هذا الشأن.
- بدأت المملكة باستخدام روبوتات طبية تعتمد على تقنية الذكاء الاصطناعي في مواقع العزل والعلاج، بهدف تعزيز حماية الكادر الطبي والعاملين في مجال الرعاية الصحية من الإصابة بالفيروس.
- كان للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص دور فاعل في التصدي للجائحة. وفي إطار دعمهم للجهود الوطنية، صمم مهندسون من حلبة البحرين الدولية بالتعاون مع أطباء الرعاية الصحية جهاز تنفس صناعي للمرضى المصابين -من غير مرضى وحدة العناية المركزة-، وذلك في أقل من أسبوعين. وأتاحت حلبة البحرين الدولية التصاميم مجاناً لجميع الشركات التي تسعى لإيجاد حلول مماثلة في مختلف انحاء العالم.
- تمكنت مملكة البحرين بفضل تبني التكنولوجيا من دعم قطاع التعليم وضمان استمرار الدراسة، حيث واصل ما يقرب من 150,000 طالب تعليمهم من خلال سلسلة من مبادرات التعلّم عن بُعد. كما أطلقت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منصة الحوسبة السحابية الدولية (AWS) بوابة تعليمية إلكترونية مخصصة تضمنت دروساً مسجلة وكُتباً إلكترونية ومواد تعليمية أخرى ونماذج من الاختبارات، كما وفرت الوزارة خيارات التعلّم عن بُعد من خلال القناة التلفزيونية المحلية التي بثت دروساً باللغتين العربية والإنجليزية.

الفصل الثاني: التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومرحلة التعافي منها

دور المتطوعين

لعب المتطوعون دوراً محورياً في نجاح مملكة البحرين في التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وهو ما يعكس حيوية المجتمع المدني. ومنذ بدء الجائحة، تمكنت الحكومة من استقطاب متطوعين من جميع الأعمار ومن خلفيات أكاديمية مختلفة، من خلال المنصة الوطنية للتطوع التي شهدت تسجيل أكثر من 50,000 شخص في بلد يبلغ تعداه حوالي 1.5 مليون نسمة. وتركزت جهود استقطاب المتطوعين في البداية على المتطوعين من ذوي الخبرة في مجال الرعاية الصحية، مثل طلاب الجامعات من التخصصات الطبية والمتقاعدين من القطاع الصحي، ثم تم التوسع لاحقاً لشمل المتطوعين من خارج القطاع الصحي لتقديم أوجه الدعم المطلوبة مثل إدخال البيانات والتحقق من صحتها وعمليات التفتيش والتعقيم العام. ووفرت الحكومة التدريب للعاملين في المجال الصحي والمتطوعين من خلال الدورات التعريفية والتخصصية، سواء بالحضور الشخصي أو من خلال الدورات الافتراضية، وقد أظهر المتطوعون رغبة كبيرة في المشاركة والمساعدة والتعاون مع المختصين.

وكانت حملة "متكاتفين.. لأجل سلامة البحرين" بقيادة المجلس الأعلى للمرأة من أبرز المبادرات التي هدفت إلى ضمان الشمولية ودعم الجميع وعكست الشراكة المجتمعية. حيث اتاحت الحملة الفرصة لمعلمات نقابة التربويين البحرينيين بالتطوع بوقتهن لتقديم دروس لأطفال العاملين في الصفوف الأمامية، الأمر الذي سمح لأولياء الأمور بمواصلة مهامهم ومسؤولياتهم الصعبة، وضمان أن يتمكن أطفالهم من إكمال دراستهم أثناء ذلك. كما وفرت هذه الحملة للأسر ذات الدخل المنخفض والأسر التي تعيلها نساء، أجهزة إلكترونية وأدوات رقمية أخرى لضمان قدرتها على مواكبة التعلم عن بعد.

الحملة الوطنية للتطعيم

بمجرد الإعلان عن أول حالات الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) على مستوى العالم، عملت البحرين على رفع قدرة الكادر العامل في مجال التطعيم من خلال إعادة تخصيص الموظفين في قطاع الرعاية الصحية وإشراك العاملين في مجال الصحة في القطاع الخاص. وتم إطلاق الحملة الوطنية للتطعيم في المملكة في ديسمبر 2020.

وحققت البحرين معدلات تطعيم عالية، إذ جرى تطعيم 92.9 بالمائة من السكان المؤهلين بحلول 30 سبتمبر 2021، متجاوزةً بذلك هدف منظمة الصحة العالمية البالغ 70 بالمائة بحلول نهاية عام 2021. وتمكنت المملكة من تحقيق تلك النتائج لعدة أسباب هي:

- إلمام المجتمع ببرامج التطعيم السائدة.
- مشاركة المملكة في التجارب السريرية للقاحات المضادة لفيروس كورونا (كوفيد-19)، ومنها لقاح سينوفارم (Sinopharm) في عام 2020.

الفصل الثاني: التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومرحلة التعافي منها

- كون البحرين الدولة الثانية التي تصدر ترخيص لاستخدام لقاحات سينوفارم (Sinopharm) وبيونتك–فايزر (Pfizer-BioNTech) في حالات الطوارئ، إلى جانب كونها أول دولة تصدر ذات الترخيص للقاحات جونسون وجونسون (Johnson & Johnson) وفالنيفا (Valneva).
- الشراء المبكر للقاحات، مع توفير خمسة أنواع منها للمواطنين والمقيمين، على أساس تطوعي ومجاني.
- المرونة في تلقي اللقاح، حيث اتاحت البحرين حجز المواعيد عبر تطبيق "مجتمع واعي"، وسمحت لمن تجاوز عمرهم الـ50 عاماً وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن بزيارة المركز الصحي بدون مواعيد مسبقة، بالإضافة إلى الاستفادة من وحدات التطعيم المتنقلة.
- توفير 31 مركزاً للتطعيم بطاقة استيعابية تصل إلى 30 ألف لقاح يومياً.

وأطلقت المملكة جواز سفر رقمي لمن تلقى التطعيم ضد فيروس كورونا (كوفيد-19) منذ فبراير 2021، لتصبح بذلك من أوائل الدول التي تتخذ هذه الخطوة، من خلال تطبيق "مجتمع واعي".

دور المرأة في التصدي للجائحة

شكل التقدم الذي حققته المرأة البحرينية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي مكوناً أساسياً في استجابة المملكة للجائحة. وشكلت المرأة البحرينية الغالبية العظمى من العاملين في الصفوف الأمامية في التصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19)، إذ مثلت النساء نحو 75 بالمائة من تلك القوى العاملة. ومنذ المراحل الأولى لتفشي الجائحة، وجّهَ حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه السلطات لتمكين الأمهات العاملات في القطاع العام من العمل عن بعد. وعلاوة على ذلك فإنه وبناءً على توصية من المجلس الأعلى للمرأة، منحت الحكومة أزواج النساء اللاتي يتولين مهام حيوية في الصفوف الأمامية في التصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19) فرصة العمل عن بُعد.

وفي سياق دعم المملكة للمرأة، وبمبادرة كريمة من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، قام المجلس من خلال حملة "متكاتفين.. لأجل سلامة البحرين" وبالتعاون مع الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19) بتنسيق الجهود للعمل على سداد الديون والمستحقات المالية على النساء البحرينيات – المطلقات أو الأرامل أو اللاتي يعانين من أمراض مزمنة– والصادر بحقهن أحكام قضائية. كما دعمت البحرين الصحة العقلية للمرأة من خلال توفير المستشارين النفسيين وغيرهم من المتخصصين في شؤون الأسرة والشؤون القانونية والاقتصادية عبر الإنترنت.

الفصل الثاني: التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومرحلة التعافي منها

التعامل مع تداعيات الجائحة على الاقتصاد

استجابت مملكة البحرين بشكل فوري لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) ودعم القطاعات الاقتصادية، حيث أطلقت الحكومة حزمة مالية واقتصادية تجاوزت قيمتها 4.5 مليار دينار بحريني (حوالي 12 مليار دولار أمريكي) في شهر مارس 2020، وذلك بهدف اسناد المواطنين والحفاظ على الوظائف، وتوفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص للتعامل مع الجائحة، ودعم التوجه نحو التعافي الاقتصادي والحفاظ على النمو المستدام.

واشتملت الحزمة على أكثر من 40 مبادرة تم إطلاقها على مدى 17 شهراً، ضمت مبادرة دفع أجور البحرينيين العاملين في القطاع الخاص حفاظاً على استقرار سوق العمل، وتكفل الحكومة بدفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات، فضلاً عن إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة، ومضاعفة حجم صندوق السيولة لتمويل شركات القطاع الخاص للحصول على التسهيلات الائتمانية اللازمة على المدى القصير، وتقديم الدعم للمرشدين السياحيين وسائقي سيارات الأجرة. علاوةً على ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي حزمة من التدابير الرقابية والتنظيمية لتخفيف آثار التداعيات المالية على عملاء الخدمات المالية، وزيادة قدرة البنوك على الإقراض، وحماية استقرار القطاع المالي في مملكة البحرين. كما أعلن صندوق العمل (تمكين) عن إطلاق برنامج دعم استمرارية الأعمال الذي يهدف إلى دعم السيولة للمؤسسات المتضررة لمساعدتها على مواصلة عملياتها خلال فترة الجائحة.

وأطلقت المملكة خلال عامي 2020 و2021 حملة "فينا خير" بالتنسيق مع الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19) بهدف جمع التبرعات من الأفراد ومؤسسات وشركات القطاع الخاص الراغبين بالتبرع لدعم الجهود الوطنية لمكافحة الفيروس وتوفير الدعم المالي لأفراد المجتمع الأكثر تضرراً خلال الجائحة. وبالإضافة إلى الدعم المالي، أسهمت حملة "فينا خير" أيضًا في إنتاج 224 ألف قناع وجه، وتوفير 13 ألف جهاز حاسب آلي محمول للطلبة المحتاجين بالمدارس ليتمكنوا من الدراسة عن بُعد، وتقديم الاستشارات النفسية لحوالي 4,500 فرد، وتوزيع 7,300 سلة غذائية.

مبادرات الحزمة المالية والاقتصادية

تم إطلاق 5 حزم مالية واقتصادية اشتملت على أكثر من 40 مبادرة

تجاوزت قيمتها 4.5 مليار دينار

أبريل-يونيو 2020	يوليو-سبتمبر 2020	أكتوبر-ديسمبر 2020	يناير-مايو 2021	يونيو-أغسطس 2021
14 مبادرة	9 مبادرات	6 مبادرات	7 مبادرات	7 مبادرات
جميع الأفراد والشركات	الشركات المتضررة	الشركات المتضررة	الشركات المغلقة نتيجة القرارات الوقائية	الشركات المتضررة

النهج التعاوني

بين مؤسسات القطاع الحكومي

ساهم التعاون بين مختلف مؤسسات القطاع العام ومنها على سبيل المثال لا الحصر الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19) والمجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة ووزارة الداخلية والدفاع المدني ووزارة الأشغال ووزارة التربية والتعليم، في توفير البنية التحتية اللازمة لتنفيذ عمليات التصدي للجائحة بالسرعة المطلوبة.

بين القطاعين الحكومي والخاص

- أتاحت الشراكات التي أقيمت بين مختبرات القطاعين العام والخاص فرصة لتكثيف قدرة الفحوصات المختبرية، وخففت من الأعباء على المختبر الوطني للصحة العامة.
- شارك الممرضون والأطباء من القطاع الخاص بخبراتهم جنبًا إلى جنب مع موظفي القطاع العام، مما يدل على الالتزام والتعاون بين القطاعات.
- دعماً منها لجهود الحكومة في تمكين التعلم الإلكتروني عن بعد، ساهمت العديد من الشركات بالمبادرات الداعمة للسماح للطلاب بمواصلة دراستهم، ومنها تقديم شركات الاتصالات البحرينية خدمات إنترنت مجانية لتصفح المواقع التعليمية.

على الصعيد الدولي

- استضافت البحرين سباقين للجائزة الكبرى (الفورمولا 1) وفرت خلالهما التطعيم المجاني للمشاركين الأجانب في هذه الفعاليات.
- في إطار جهودها لمساعدة الدول الأخرى، أرسلت البحرين أطباء بحرينيين إلى المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية الهند للمساعدة في الاستجابة المحلية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وعقدت جلسات مكثفة مع المملكة المتحدة لمناقشة الاستراتيجيات المعنية فور الإعلان عن ظهور متحور دلتا لأول مرة، كما زارت فرق طبية قادمة من إيطاليا وألمانيا مملكة البحرين لتبادل الخبرات.
- تعهدت البحرين بتقديم تمويل بقيمة 2.5 مليون دولار أمريكي لدعم مرفق "كوفاكس" التابع لمنظمة الصحة العالمية لتوفير لقاح فيروس كورونا (كوفيد-19) في الدول منخفضة الدخل.

دولياً

تعاون مكثف مع المجتمع الدولي بالأخص في مجالي تنمية القدرات ومشاركة اللقاحات

الحكومة والقطاع الخاص

شراكات نمت من القدرات لإجراء الفحوصات وحسنت من مستوى الخدمات الصحية المتوفرة وضمنت ديمومة التعليم

بين الحكومة

تعاون متعدد الأطراف لتأسيس قاعدة للعمليات

الفصل الثاني: التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومرحلة التعافي منها

الإشادة الدولية بجهود مملكة البحرين

نظراً لاستجابتها السريعة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتزامها بالحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين كأولوية، حصلت مملكة البحرين على تقدير وإشادة عالمية، كما تم تسليط الضوء على تجربة المملكة الناجحة في التصدي للجائحة خلال زيارة الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى البحرين في العام 2021 لافتتاح المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية رسمياً في المنامة.

"لطالما كانت البحرين من الدول الرائدة في الاستجابة التعاونية العالمية للتصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). حيث نفذت البحرين حزمة شاملة من تدابير الصحة العامة للسيطرة على انتقال العدوى في البلاد منذ ظهور بوادر الجائحة، وقبل اكتشاف أول حالة إصابة بالفيروس في المملكة. واتسم نهج البحرين بالشمولية، حيث قامت المملكة بتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجميع التدابير الصحية، كما بُذلت جهود لضمان الاستمرارية الكاملة لعلاج الحالات الصحية الأخرى. وتمكنت البحرين من تطعيم أكثر من مليون شخص بجرعتين من اللقاحات المضادة للفيروس، والذي ضمن تطعيم ما يقرب من 70 بالمائة من السكان. ووفرت المملكة اللقاحات مجاناً للجميع من المواطنين والمقيمين. ويتماشى هذا نهج تماماً مع توصية منظمة الصحة العالمية للتغطية الصحية الشاملة والرؤية الإقليمية لـ"الصحة للجميع بالجميع".

الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس - المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

الفصل الثالث:

خطة التعافي الاقتصادي

3

الفصل الثالث

خطة التعافي الاقتصادي

تنفيذاً لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وبمتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، أطلقت مملكة البحرين في أكتوبر 2021، خطة التعافي الاقتصادي والتي تهدف إلى تنمية الاقتصاد وخلق الفرص النوعية للمواطنين بما يتماشى مع الرؤية الاقتصادية 2030، استكمالاً للجهود والنتائج التي تم تحقيقها مع إطلاق الحزمة المالية والاقتصادية خلال فترة التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ففي الوقت الذي كانت تعاني فيه بُلدان العالم من عدم الاستقرار والتحديات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، اتخذت البحرين إجراءات حاسمة وسريعة بإعلانها عن خطة تمتد لعدة سنوات تتضمن 27 مبادرة تندرج تحت خمس أولويات، ممثلة في: توفير فرص عمل واعدة لجعل المواطن "الخيار الأول" في سوق العمل؛ وتسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى، وتنمية القطاعات الاستراتيجية الواعدة، وتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي.

وتمثل خطة التعافي الاقتصادي استثمار المملكة في شعبها وقطاع الأعمال والمستقبل، وتضع المملكة على طريق النمو والازدهار. إذ لا تتعامل الخطة مع التحديات المباشرة التي فرضتها الجائحة فحسب، بل مثلت أيضًا خطوة مهمة لتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تسهم خطة التعافي الاقتصادي في دعم جهود تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة كتحسين مستويات المعيشة والتعليم والنمو الاقتصادي والابتكار والتكنولوجيا الرقمية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات.

أولويات خطة التعافي الاقتصادي

خلق فرص عمل واعدة لجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل	تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها	تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى	تنمية القطاعات الواعدة	الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي
توظيف 20,000 بحريني في الاقتصاد وتدريب 10,000 بحريني سنوياً حتى عام 2024	استقطاب استثمارات بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023	إطلاق مشاريع إستراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي	نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5 بالمائة في عام 2022	تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024

1 توفير فرص عمل واعدة لجعل المواطن "الخيار الأول" في سوق العمل

تتضمن هذه الأولوية تنفيذ مبادرات الخطة الوطنية لسوق العمل (2021-2023) وإطلاق استراتيجية صندوق العمل (تمكين)، بهدف مواصلة تأهيل وتطوير مهارات القوى العاملة البحرينية، وتوظيف 20,000 بحريني في القطاع وتدريب 10,000بحريني سنوياً حتى عام 2024.

وتضم الخطة الوطنية لسوق العمل عدة محاور تهدف إلى تكامل المنجزات المتحققة من قبل مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة بغرض تطوير واستقرار واستدامة نمو سوق العمل، وتوفير إطار استراتيجي تسترشد به الجهات المعنية بسوق العمل، كما تشمل التوجهات والمبادئ ذات الطابع الاستراتيجي، بما يتوافق وينسجم مع سياسات وخطط مملكة البحرين خلال فترة تطبيق الخطة.

ويُعنى صندوق العمل (تمكين) بدعم القطاع الخاص لجعله المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، ودعم المواطن البحريني لجعله الخيار الأول في سوق العمل عبر إعطاء الأولوية للبرامج التي تعزز التوظيف والمهارات، والتطور في السلم الوظيفي للبحرينيين.

وتهدف استراتيجية تمكين الجديدة (2021-2025) إلى التركيز على التوجهات الإستراتيجية ومنها إطلاق برامج للشركات المتوسطة والصغيرة في القطاعات الواعدة، وتحسين جودة عملها ومنتجاتها، وبالتالي زيادة فرصها في خلق وظائف نوعية ذات قيمة عالية، وإيجاد موارد دخل مالية جديدة. بالإضافة إلى مواصلة تقديم الدعم للقطاعات الأخرى، وتشجيعها على التغيير عبر مواصلة النمو والتوسع وتبني الابتكار لضمان استمراريتها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وتركز البرامج الجديدة التي تم طرحها ضمن الاستراتيجية على ضرورة الاستجابة السريعة لمتغيرات السوق على صعيد نمو مؤسسات القطاع الخاص والعاملين فيه، وتعزيز مهارات الكوادر البحرينية المهنية والإبداعية والعمل على تسريع وتيرة النمو، والاستجابة بمرونة لمعطيات السوق الجديدة. وشملت البرامج التي تم طرحها برنامج إعداد القيادات والوظائف التنفيذية، من خلال تقديم دعم الأجور لتشجيع توظيف وترقية الكوادر البحرينية من ذوي الخبرة، وبرنامج رائد الأعمال العالمي والذي يقدم دعمًا يغطي نسبة 70 بالمائة من تكلفة الانضمام إلى إحدى برنامج ريادة الأعمال العالمية بالإضافة إلى تكلفة السفر والإقامة. وبرنامج التطور الوظيفي (التدريب والنمو) والذي يقدم دعمًا ماليًا للمؤسسات الملتزمة بتدريب الموظفين البحرينيين وزيادة أجورهم.

ونجحت الحكومة في تجاوز الهدف السنوي المعلن لهذه الأولوية في عام 2022، مع توظيف أكثر من 29 ألف بحريني.

%150

نسبة تحقيق هدف التوظيف في 2022 مع توظيف 29,995 بحريني

2 تيسير الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها

تبنت الحكومة حزمة إصلاحات تنظيمية تهدف إلى الاستمرار في العمل على زيادة تحسين بيئة الأعمال في البحرين وتعزيز الظروف التجارية المثلى، وتتمحور العديد من الإصلاحات حول الاعتماد على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة بما في ذلك إطلاق منصة الأراضي الحكومية لتحسين إدارة الأراضي الحكومية، وإطلاق بوابة إلكترونية لتيسير الخدمات المتعلقة بالتخطيط العمراني، وتحديث نظام الشركات عبر الإنترنت لتسريع إصدار التراخيص الحكومية. كما أعلنت الحكومة عن برنامج جديد لتصاريح الإقامة لجذب المواهب والمستثمرين العالميين، وإتاحة ما يُعرف بالإقامة الذهبية، مما يعزز القدرة التنافسية الاقتصادية للبحرين. كما تهدف الأولوية إلى تشجيع توقيع الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية وعقد الشراكات الدولية، لتشجيع الاستثمار عبر البُلدان وإزالة العوائق أمام التجارة في السلع والخدمات.

علاوةً على ذلك، شكّلت الإصلاحات التشريعية ميزة تنافسية لبيئة الأعمال في البحرين، ومنذ إطلاق الخطة سنت الحكومة عدداً من التشريعات الجديدة، من أبرزها القرار رقم (30) لعام 2022 الصادر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الذي صدر بموجبه "دليل تنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص" ليؤسس إطاراً قانونياً قوياً للشراكات بين القطاعين العام والخاص، ويعزز من مستوى الشفافية والكفاءة والمساءلة، إذ يهدف الدليل إلى تسهيل الإجراءات، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتيسير تطوير البنية التحتية، وبالتالي يسهم في بيئة الأعمال في البحرين وأهداف التنويع الاقتصادي.

3 تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى

أطلقت المملكة حزمة من المشاريع الاستراتيجية بقيمة تتجاوز 30 مليار دولار أمريكي، تضمنت العمل على إعداد المخططات العامة لخمس مدن جديدة (وهي منطقة فشت الجارم، ومنطقة جزيرة سهيلة، ومنطقة فشت العظم، ومنطقة خليج البحرين، ومنطقة جزر حوار) بالإضافة إلى قائمة مكونة من أكثر من 20 مشروعاً تستهدف تطوير قطاعات البنية التحتية والاتصالات، والسياحة، والصناعة، والتعليم، والصحة، والإسكان، والشباب والرياضة. وتهدف المشاريع بمجملها إلى تعزيز مكانة البحرين الاقتصادية وتنافسيتها، وخلق فرص نوعية واعدة للمواطنين، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة للنمو الاقتصادي، مما يساهم في تحقيق نمو مستدام وفق رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

وتشمل المشاريع الجديدة في قطاع الصحة إنشاء مستشفيين جديدين هما مجمع دلمونيا للخدمات الصحية بسعة 200 سرير، ومستشفى الملك حمد الإرسالية الأمريكية بسعة 125 سريراً والذي سيستمد 75 بالمائة من استهلاكه للطاقة من الألواح الشمسية. كما أنه من المقرر أن يتم الانتهاء من مدينة الملك عبد الله الطبية التي تضم منشآت أكاديمية وطبية ومراكز بحثية لدراسة الأمراض المنتشرة في المنطقة مثل السرطان والسكري والسمنة.

وفي قطاع التعليم، تضم قائمة المشاريع إنشاء كلية الهندسة الجديدة في جامعة البحرين والتي ستضم بالإضافة إلى أقسام الهندسة الميكانيكية والكهربائية والكيميائية والمدنية، أقسام لبناء القدرات لتلبية الاحتياجات المستقبلية في مجالات علوم الفضاء والصناعات المستدامة، وإعداد كوادر متخصصة في المجالات الهندسية المختلفة، عبر تبني التكنولوجيا الحديثة.

وعلى صعيد المشاريع السياحية، فقد تم افتتاح مركز البحرين العالمي للمعارض في منطقة الصخير في العام 2022، وهو المركز الأحدث للمعارض والمؤتمرات على مستوى الشرق الأوسط، والذي يترجم التزام مملكة البحرين بتعزيز مكانتها كوجهة عالمية مميزة في قطاع المعارض وسياحة الأعمال. كما يتم تنفيذ المزيد من المشاريع السياحية بما في ذلك تطوير الشواطئ وإنشاء الفنادق والمنتجعات.

وجاءت المشاريع الجديدة التي تم الإعلان عنها مكملة لحزمة من المشاريع التنموية الحيوية التي أطلقتها مملكة البحرين عام 2015 بقيمة تفوق 32.5 مليار دولار أمريكي. ومن أبرز ما تم إنجازه منها مشروع مبنى المسافرين الجديد في مطار البحرين الدولي، وخط الصهر السادس في شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، ومنصة استيراد الغاز المسال، وخط الأنابيب النفطي (أ – ب)، وإنشاء خمس مدن إسكانية جديدة)وهي مدينة سلمان ومدينة خليفة ومدينة شرق سترة ومدينة شرق الحد وضاحية الرملي(، إلى جانب مشاريع البنية التحتية المتعددة ومنها إنشاء شبكة كهرباء بضغط عالٍ بمستوى 400 كيلوفولت لأول مرة في البحرين مكونة من عدة محطات وخطوط، علاوة على أعمال التطوير التي شهدتها مختلف الطرق والشوارع والتقاطعات الرئيسة في المملكة.

4 تنمية القطاعات الواعدة

تهدف هذه الأولوية إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من خلال إطلاق ست استراتيجيات تستهدف قطاعات حيوية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة الأبعاد، في القطاعات التالية: قطاع النفط والغاز وقطاع السياحة وقطاع الخدمات اللوجستية وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات المالية وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي.

استراتيجية قطاع النفط والغاز

يقود سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، رئيس مجلس إدارة شركة بابكو انرجيز (Bapco Energies)، مسيرة التحول التي تقودها مملكة البحرين في قطاع الطاقة. وتعكس استراتيجية قطاع النفط والغاز رؤية وطموحات مملكة البحرين المستقبلية ومساعيها في دفع عجلة الاستثمار في القطاع، بهدف تسريع وتيرة التحول بما يتماشى مع رؤية صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، المُتمثلة في تأمين احتياجات المملكة من الطاقة مستقبلاً، وتحقيق أهداف الحياد الصفري المنصوص عليها خلال المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP26).

وتسعى المملكة إلى حجز مكانتها كإحدى الدول الرائدة في مجال توليد النسبة الأكبر من الطاقة من خلال مصادر متجددة، مما يتطلب رسم خارطة طريق واضحة ومدروسة، وتوظيف أنظمة متطورة تساعد في عمليات إزالة الكربون، مثل دعم مستوى الطلب على الطاقة، وتوفير مزيج طاقة مرن، والاستعانة بأنظمة احتجاز انبعاثات الكربون وتخزينها، وبناء شراكاتٍ استراتيجية بين الجهات الخاصة والحكومية.

ندرك جيدا أهمية المضي قدماً في عملية التحول وتنويع مصادر إنتاج الطاقة، سواء كان ذلك من أجل تحقيق أهداف العمل المناخي، أو لضمان سلامة الإمدادات

سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة
ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب،
رئيس مجلس إدارة شركة بابكو انرجيز

استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي

تولي مملكة البحرين اهتماماً بالغاً بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث اعتبرته المملكة أولوية رئيسية منذ بدء مسيرتها الرامية لتنويع اقتصادها الوطني، حيث بنيت رؤية الحكومة في هذا المجال على مبدأ أن الحصول على خدمات حكومية رقمية حق عام للجميع. وقد ساهمت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في تسريع وتيرة التحول الرقمي في المملكة وزيادة استخدام التقنيات الحديثة في الخدمات الإلكترونية، حيث أظهرت المملكة استعدادها لمواجهة الكوارث بطريقة مبتكرة وفعالة.

وتسعى البحرين، من خلال الاستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي إلى إنشاء بنية تحتية رقمية على مستوى عالمي، لتصبح المملكة مركزاً إقليمياً للابتكار الرقمي جاذباً لشركات التكنولوجيا الكبرى، ولتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن تطوير مهارات ومعايير الأمن السيبراني وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. كما تعمل الحكومة حاليًا على اعداد الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالاقتصاد الرقمي، والتي تهدف إلى إنشاء اقتصاد رقمي مبتكر لا حدود له، وحكومة رقمية متطورة وجعل المملكة مركز رقمي عالمي متصل وجذاب.

وتدرك الحكومة أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، لما للقطاع من أهمية بالغة في تسهيل تقديم السلع والخدمات عالية الجودة في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والتمويل، والتجارة، والحوكمة، والزراعة. كما يلعب القطاع دورًا كبيرًا في إتاحة فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى المساهمة في التصدي لتغير المناخ، ودعم تنمية المدن والمجتمعات المستدامة. وفي إطار المساعي الحكومية للاستفادة من مزايا تقنية المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أطلقت الحكومة ممثلة في هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية الاستراتيجية الرقمية الحكومية لعام 2022، بهدف تعزيز الحوكمة الإلكترونية في الجهات الحكومية وتطوير القدرات الرقمية، وحددت الاستراتيجية الرقميّة 2022 ثلاث مسارات لتوظيف التقنيات الرقميّة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حددت الاستراتيجية الرقميّة 2022 ثلاثة مسارات لتوظيف التقنيات الرقميّة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

التقنيات الرقميّة لنمو مستدام ومنصف

- اتصال مُعزز
- تعزيز التكنولوجيا الماليّة والخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة
- تشجيع العمل عن بُعد
- تحسين التصنيع الذكي

التقنيات الرقميّة للطاقة والبيئة

- طاقة ذكية
- إدارة ذكية للمياه
- ترشيد ذكي
- بناء ذكي

التقنيات الرقميّة لجودة الحياة والتعليم وبناء القدرات

- الحكومة الرقميّة
- الإنذار بالكوارث في الوقت الفعلي
- الخدمات الصحيّة الإلكترونيّة
- التعلّم الإلكتروني
- التنقل الذكي، بما في ذلك الخدمات اللوجستيّة الذكية

استراتيجيات القطاعات الواعدة الأخرى

استراتيجية قطاع السياحة

تهدف إلى إبراز مكانة البحرين كمركز سياحي عالمي، وتنويع المنتج السياحي

- دعم الترفيه والتسلية
- تحسين البنية التحتية والعروض
- التركيز على الثقافة والتاريخ

استراتيجية قطاع الخدمات اللوجستية

تركز على مراجعة القوانين والأنظمة، وتطوير مرافق البنية التحتية، تعزيز الاتصال الإقليمي والدولي

- تطوير مرافق البنية التحتية
- مراجعة القوانين والأنظمة
- تعزيز المشاركة الإقليمية والدولية

استراتيجية قطاع الصناعة

تركز على تعزيز الصناعات الوطنية، وتحسين تجربة المستثمر، والاستثمار في البنية التحتية

- دعم تحوّل القطاع نحو الثورة الصناعية الرابعة
- الاستخدام الفعال للموارد
- تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون والحوكمة البيئية والاجتماعية

استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية

تركز على خلق فرص العمل، وتطوير التشريعات والسياسات، وتطوير قطاع الأسواق المالية، وتطوير الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية، إلى جانب تطوير قطاع التأمين

- خلق فرص العمل
- تحفيز النمو الاقتصادي المستدام
- تنمية الابتكار

النمو الاقتصادي

ساهمت خطة التعافي الاقتصادي في تسجيل القطاع غير النفطي لأعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الإطلاق في مملكة البحرين في العام 2022 بنسبة 83.1 بالمائة، وذلك وفقاً للنتائج الأولية المنشورة. ووفقاً لبيانات الحسابات القومية الأولية، سجل اقتصاد البحرين نمواً ملحوظاً بلغ 4.9 بالمائة بالأسعار الثابتة في عام 2022، مدفوعاً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 6.2 بالمائة، وهو الأعلى منذ عقد من الزمن ومتجاوزاً بذلك الهدف المحدد في خطة التعافي الاقتصادي للمملكة.

5 الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي

وفقاً لما تمت الإشارة إليه في الأقسام السابقة، كان لانخفاض أسعار النفط العالمية والآثار الاقتصادية التي ترتبت عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أثراً على النتائج المالية للحكومة وهو ما دفع الحكومة إلى تبني مبادرات إضافية لتقليص المصروفات الحكومية وتنمية الإيرادات غير النفطية وذلك لتحقيق التوازن المالي الكلي بحلول عام 2024، وهو ما يمثل تمديد لبرنامج التوازن المالي لمدة عامين. إذ تواصل المملكة عملها الجاد والحثيث لتعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، والاستمرار في ترسيخ مكانة مملكة البحرين بالقطاعين المالي والاقتصادي بما يسهم في تحقيق أهداف المسيرة التنموية الشاملة.

الفصل الرابع:

منهجية تحضير الاستعراض الوطني الطوعي ومشاركة أصحاب المصلحة

الفصل الرابع

4 منهجية تحضير الاستعراض الوطني الطوعي ومشاركة أصحاب المصلحة

اتسم نهج مملكة البحرين تجاه إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني بالالتزام والشفافية والشمولية، وكانت مشاركة أصحاب المصلحة جزءاً أساسياً من عملية إعداد الاستعراض، وهو ما يعكس النهج الشامل تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث حرصت مملكة البحرين على ترسيخ مبدأ الشمولية في جمعها للبيانات وعقدها للورش التشاورية مع كافة ممثلي الشرائح المجتمعية المختلفة وذلك لضمان القياس الدقيق للتقدم المحرز منذ عام 2018.

وترى الحكومة أن الاستعراض الوطني الطوعي هو بمثابة أداة تشخيصية مهمة لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتطلع الحكومة إلى الاستفادة من الدروس والتوصيات المستقاة من عملية الإعداد في وضع الخطط المستقبلية، وذلك بما يتماشى مع برنامج الحكومة ويدعم تعزيز وتيرة التقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما كانت عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي أداة فاعلة لزيادة الوعي في الهيئات الحكومية والمجتمع بأجمعه حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ووسيلة لتعزيز المفاهيم بشأن دور جميع فئات المجتمع في الوصول إلى أهداف الخطة.

وسعت وزارة التنمية المستدامة إلى استقاء وجمع المعلومات من عدة مصادر لإثراء عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني. حيث تم تشكيل فريق عمل معني بإعداد الاستعراض الوطني الطوعي برئاسة وزارة التنمية المستدامة وعضوية عدد من ممثلي الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ المبادرات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومتابعة المؤشرات، بالإضافة إلى فريق يضم عدداً من الباحثين البحرينيين المسؤولين عن تحليل البيانات وإجراء المراجعة الأولية، بالشراكة مع فريق مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في المملكة وممثلي منظمات الأمم المتحدة. وعقد فريق العمل المعني بإعداد الاستعراض الوطني الطوعي اجتماعات دورية لرصد التقدم المحرز في الاستعراض، كما شارك فريق العمل بفاعلية في عدد من الفعاليات العالمية والإقليمية عن بعد والمعنية بالتنمية المستدامة، مثل ندوة شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة (United Nations Statistics Division) حول الاستعراضات الوطنية الطوعية المبنية على الأدلة، وورشة عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية، وندوة اليونيسف (UNICEF) حول الاستعراضات الوطنية الطوعية الشاملة للأطفال، وغيرها.

الفصل الرابع: منهجية تحضير الاستعراض الوطني الطوعي ومشاركة أصحاب المصلحة

تحصيل البيانات

تعد القدرة على جمع البيانات الإحصائية الدقيقة لرصد التقدم الُمحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من بين التحديات التي تواجه العديد من الدول ومنها مملكة البحرين، وترتبط دقة تقييم جهود تحقيق الخطة بمدى توافر البيانات الصحيحة والدقيقة. وفي السنوات الماضية تمكنت المملكة، من خلال اللجنة الوطنية للمعلومات والسكان، من التعامل مع هذا التحدي، عبر اتباع نهج حكومي شامل، قائم على الشراكة والتعاون بين مختلف الجهات لتعزيز جودة البيانات ودقتها وسهولتها وسرعتها وربطها بالأهداف.

وقد تم الاعتماد على قاعدة البيانات المتوفرة على منصة أهداف التنمية المستدامة كمصدر أول لاستسقاء البيانات المستخدمة في الاستعراض الوطني الطوعي، وعملت اللجنة الوطنية للمعلومات والسكان بالتنسيق مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية -والتي تمثل المركز الإحصائي الوطني في مملكة البحرين- على تحصيل البيانات منذ إطلاق أهداف التنمية المستدامة، وإدماجها رسمياً في خطة عمل الحكومة والهيئة في عام 2016. ومنذ إنشاء وزارة التنمية المستدامة في العام 2022، تعمل الوزارة كشريك أساسي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في عملية رصد البيانات.

كما سعت وزارة التنمية المستدامة جاهدة للحصول على بيانات كمية ونوعية من الجهات الحكومية بطريقة ممنهجة ليتم تضمينها في الاستعراض وعملية التقييم. حيث وجهت الحكومة جميع الجهات الحكومية بتقديم معلومات عن التقدم الُمحرز في جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كلاً في اختصاصه، بالإضافة إلى إبراز التحديات الرئيسية التي تواجهها، والخطط الرئيسية الرامية إلى التعامل مع التحديات وتسريع وتيرة العمل، والنتائج المرصودة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يخص العمل على تحصيل البيانات الكمية، وافقت اللجنة الوطنية للمعلومات والسكان بناءً على مقترح وزارة التنمية المستدامة على تشكيل "فريق العمل المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة" لرصد سجلات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتحديثها بانتظام. وتتخطى مهام فريق العمل إعداد الاستعراض الوطني الطوعي، بل تسعى إلى ضمان توافر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب بصورة مستمرة تسهم في رسم التوصيات والقرارات المستقبلية بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030. حيث تم تخصيص وربط كل مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة بجهة حكومية مسؤولة وجهة داعمة، كلٌ حسب اختصاصه وملكيته للمؤشرات. كما وافقت اللجنة الوطنية للمعلومات والسكان مؤخراً على عدد من الخطط التي تهدف إلى زيادة الوعي والمعرفة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وتوفير التدريب الفني للأفراد المعنيين برصد المؤشرات داخل الجهات المسؤولة، وتحسين آلية جمع البيانات ومراجعتها، وضمان نشر البيانات بصفة دورية على منصة أهداف التنمية المستدامة. علاوةً على ذلك، نسقت وزارة التنمية المستدامة مع كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لتقديم ورشتي عمل فنيتين لدعم الفرق المعنية.

سعادة السيدة نور بنت على الخليف وزيرة التنمية المستدامة وسعادة السفير الدكتور الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية و السيد خالد المقود المنسق المقيم الأمم المتحدة في مملكة البحرين خلال افتتاح أولى الورش التشاورية لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لمملكة البحرين حول أهداف التنمية المستدامة

الفصل الرابع: منهجية تحضير الاستعراض الوطني الطوعي ومشاركة أصحاب المصلحة

ورش العمل التشاورية بشأن الاستعراض الوطني الطوعي

حرصت مملكة البحرين على أن يعكس الاستعراض الوطني الطوعي العلاقة الوطيدة والشراكة مع أصحاب المصلحة والاستفادة من خبراتهم ومدخلاتهم القيمة، لتقديم رؤية شاملة للسياسات والمبادرات الرامية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حيث أُجريت سبع ورش عمل نقاشية وجلسات تشاورية مع أصحاب المصلحة في أوائل عام 2023، ضمت ممثلين عن القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمعنيين بملفات شؤون المرأة، والشباب، والسلطة التشريعية.

وقد ركزت جلسات التشاور على ما يلي:

التقدم المحرز

الإنجازات والخطط والتحديات في كل من أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة تحت التركيز

مناقشة عميقة حول الأهداف الخمسة التي سيتم التركيز عليها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى 2023

جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

تصدي مملكة البحرين للجائحة وتأثيرها على التنمية المستدامة

الاستعراض الوطني الطوعي 2018

التقدم المحرز بشأن مواجهة التحديات التي تم إبرازها في الاستعراض الوطني الطوعي الأول في عام 2018

التوصيات

القتراحات لتسريع وتيرة العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الحوكمة

دور وزارة التنمية المستدامة

الفصل الخامس:

التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول

1 القضاء على الفقر

يكفل دستور مملكة البحرين الحماية الاجتماعية للمواطن البحريني من فئة كبار السن والأيتام والأرامل والعاطلين عن العمل وذوي الإعاقة و المرضى. ويتمحور الهدف الرئيسي للرؤية الاقتصادية 2030 لمملكة البحرين حول رفع المستوى المعيشي للمواطنين. ومن هذا المنطلق، تبذل المملكة جهوداً دؤوبة لتحسين مستويات المعيشة من خلال مجموعة من البرامج والإجراءات كالضمان الاجتماعي، وبرامج الدعم المالي لمحدودي الدخل، واستراتيجيات خلق فرص العمل، ومبادرات التمكين الاقتصادي، والاستثمار في التعليم وتنمية المهارات.

الجهود الوطنية

برامج الدعم الاجتماعي

في إطار تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية في مملكة البحرين، يتم تقديم حزمة متنوعة من الدعم الاجتماعي، بما في ذلك دعم رسوم خدمات الكهرباء والماء للبحرينيين، ودعم أسعار المبيعات المحلية لمنتجات الجازولين، وبعض المواد الغذائية كالدقيق، والتي تشمل البحرينيين وجميع المقيمين والزوار. ومن أوجه الدعم الأخرى، توفير التعليم والرعاية الصحية مجاناً للمواطنين، ودعم رسوم التعليم العالي لهم، وتوفير البطاقات الخاصة للمواطنين من كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر، وكذلك ذوي الإعاقة والتي تقدم خصومات على مجموعة من الخدمات الحكومية.

علاوة على ذلك، توفر الحكومة دعماً نقدياً مباشرًا للبحرينيين المستحقين، يشمل البرامج الرئيسية التالية:

- مخصص الإعاقة: مخصص اجتماعي شهري يُمنح للأفراد المستحقين من ذوي الإعاقة بما في ذلك الإعاقات الجسدية والذهنية والبصرية والسمعية، والمصابين بالتوحد، والشلل الدماغي، وغيرها.
- الضمان الاجتماعي: يقدم للأفراد والأسر المستحقة والتي ليس لها مصدر دخل كافٍ تعتمد عليه في معيشتها، والتي تندرج تحت 11 فئة بما في ذلك الأسر المحتاجة، والأرامل، والمطلقات، وكبار السن، وأسر السجناء، وغير القادرين على العمل، والأفراد ذوي الإعاقة، والبنات غير المتزوجات، والأيتام.
- التعويض النقدي لرفع الدعم عن اللحوم: يتم صرفها مقدمًا كل ثلاثة أشهر لجميع الأسر البحرينية المسجلة.
- بدل الإيجار: يُمنح لكل رب أسرة يملك طلبًا لخدمة إسكان مر عليه خمس سنوات، ويستمر هذا الدعم حتى يتم تقديم خدمة الإسكان.
- الدعم المالي لمحدودي الدخل: يقدم لذوي الدخل المحدود للمساهمة في تخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين.
- علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين: تصرف لجميع المتقاعدين البحرينيين.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول

وتحرص الحكومة على مواصلة مراجعة برامج الدعم، وتقدم دعمًا إضافيًا وفق ما هو مبين أدناه:

- رغبة من الحكومة بتخفيف العبء على المواطنين من ذوي الدخل المحدود مع زيادة القيمة المضافة من 5 بالمائة إلى 10 بالمائة مع بداية عام 2022، واستجابة لطلب السلطة التشريعية، تمت زيادة الدعم المقدم عبر برنامج الدعم المالي للأسر محدودة الدخل بنسبة 10 بالمائة وزيادة قيمة المساعدات الاجتماعية للفئات المستحقة عبر برنامج الضمان الاجتماعي، علمًا بأن هناك 94 سلعة أساسية تخضع للقيمة المضافة بنسبة 0 بالمائة، بينما تم إعفاء حوالي 1,800 خدمة حكومية من القيمة المضافة في المملكة.
- تقوم الحكومة بشكل سنوي خلال شهر رمضان المبارك بمضاعفة صرف مخصصات المساعدات الاجتماعية التي تصرف لمستحقي الضمان الاجتماعي ومستحقي مخصصات الإعاقة.
- بأمر من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، قامت الحكومة بصرف مبلغ شهر إضافي من الدعم المالي للأسر محدودة الدخل لمواجهة آثار ارتفاع الأسعار العالمية في يناير 2023.
- بناءً على مقترح من السلطة التشريعية، التزمت الحكومة بمضاعفة صرف مخصصات ذوي الإعاقة الشديدة في الميزانية العامة لعامي 2023-2024.

مع استمرار الحكومة في تقديم الدعم الاجتماعي للمستحقين بلغت قيمة الإنفاق السنوي على برامج الدعم الاجتماعي حوالي 454 مليون دينار بحريني في عام 2021، أي ما يعادل 13.6 بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي.

فاعل خير

أطلقت وزارة الداخلية في مملكة البحرين حملة "فاعل خير" في عام 2020 كإحدى مبادرات الخطة الوطنية لتعزيز الولاء والانتماء للوطن (بحريننا)، وذلك للسماح للأفراد بمساعدة البحرينيين الذين صدرت بحقهم أحكام في قضايا مدنية مالية، وفقًا لمعايير محددة، بهدف تخفيف العبء عن الأفراد الذين يواجهون صعوبات في الوفاء بالتزاماتهم المالية وللمحافظة أيضًا على الاستقرار المالي لأسرهم. ومنذ مايو 2023، تم تقديم أكثر من 2 مليون دينار بحريني (أكثر من 5 ملايين دولار أمريكي) ضمن الحملة، استفاد منها أكثر من 500 مستفيد.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول

تحسين مستوى المعيشة من خلال توفير فرص العمل

بناءً على نهج البحرين الشامل في مجال الحماية الاجتماعية، تدرك المملكة الدور الحاسم لخلق فرص العمل في تحسين مستوى المعيشة، حيث قامت الحكومة بطرح عدد من السياسات والبرامج التي تهدف إلى خلق المزيد من فرص العمل والحد من البطالة، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لسوق العمل، وبرامج تمكين لدعم تنمية رأس المال البشري، والاستثمار في التعليم والتدريب المهني – وسيتم التطرق إلى المزيد من التفاصيل في الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).

ويحق للباحثين عن العمل التسجيل في نظام التأمين ضد التعطل والاستفادة من التعويض الشهري في حالة كون الفرد باحث عن عمل لأول مرة – والحصول على مبلغ ثابت – أو في حالة التسريح القسري من العمل – والحصول على تعويض بنسبة 60 بالمائة من أجر الفرد الشهري خلال الاثنا عشر شهراً السابقة للتعطل. كما قامت الحكومة بعد إطلاق برنامج التوظيف الوطني في العام 2019، بزيادة مبلغ التعويض عن التعطل، وتمديد مدة التعويض من ستة أشهر إلى تسعة أشهر.

تحسين مستوى المعيشة من خلال تشجيع ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي

تُولي البحرين أولوية كبيرة للتمكين الاقتصادي والتعليم كأداة لتحسين مستوى المعيشة، وتعمل على تعزيز ريادة الأعمال، وتسهيل الوصول إلى التمويل، ودعم نمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ووفرت المملكة الأطر القانونية اللازمة لدعم وتنظيم مشاريع الأسر المنتجة وتمكين الأفراد من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية من منازلهم، وهو ما يعزز ريادة الأعمال، ويتيح المرونة في التوزان ما بين العمل والحياة الأسرية، ويسهل فرص خلق الوظائف الجديدة، لا سيّما للمرأة. وفي إطار برامج التنمية الأسرية التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية، تم تقديم 526 دورة متخصصة في برامج التنمية الأسرية في العام 2022، استفاد منها أكثر من 19,500 فرداً، كما نظمت الوزارة 18 معرضاً كانت بمثابة منصات لحوالي 5,900 أسرة تمكنت من خلالها من عرض منتجاتها وخدماتها. وتقدم وزارة التنمية الاجتماعية دورات تدريبية للأسر المنتجة لتأهيل الملتحقين وتزويدهم بالمهارات التي يحتاجونها في إدارة وتنمية مشروعاتهم بشكل احترافي، ومنها فن التعامل مع الزبائن، وإدارة الحسابات والمعاملات المالية والبنكية، وتوظيف التقنيات الحديثة في التصميم والإنتاج الحرفي.

وأطلقت المملكة في العام 2021 برنامج "خطوة" للمشروعات المنزلية والذي يعد كبديل مجاني للمشروعات المنزلية للبدء وتسجيل مشاريعهم في وزارة التنمية الاجتماعية في حال لم يتمكنوا من الحصول على سجل تجاري. حيث يشمل البرنامج مجموعة من الأنشطة بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي، والحرف اليدوية وغيرها، ويهدف البرنامج إلى تنظيم السوق، وتوفير الدعم والتمويل للمستفيدين، وضمان حماية حقوق المستهلك.

وتوفر الحكومة العديد من وسائل الدعم الأخرى لتمكين الأسر من ريادة الأعمال، وذلك على النحو التالي:

- يقدم بيت الأسرة للتمويل متناهي الصغر قروضاً تمويلية للفئات ذات الدخل المنخفض دون ضمانات بنكية، لمساعدتهم على بدء مشاريع تولد المزيد من الدخل.
- تُعد جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتشجيع الأسر المنتجة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة للأسر المنتجة بمثابة فرصة سنوية لعرض أعمال الأسر المنتجة وتشجيع دورها في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول

نتائج برامج وزارة التنمية الاجتماعية لدعم المشاريع المنزلية (2022)

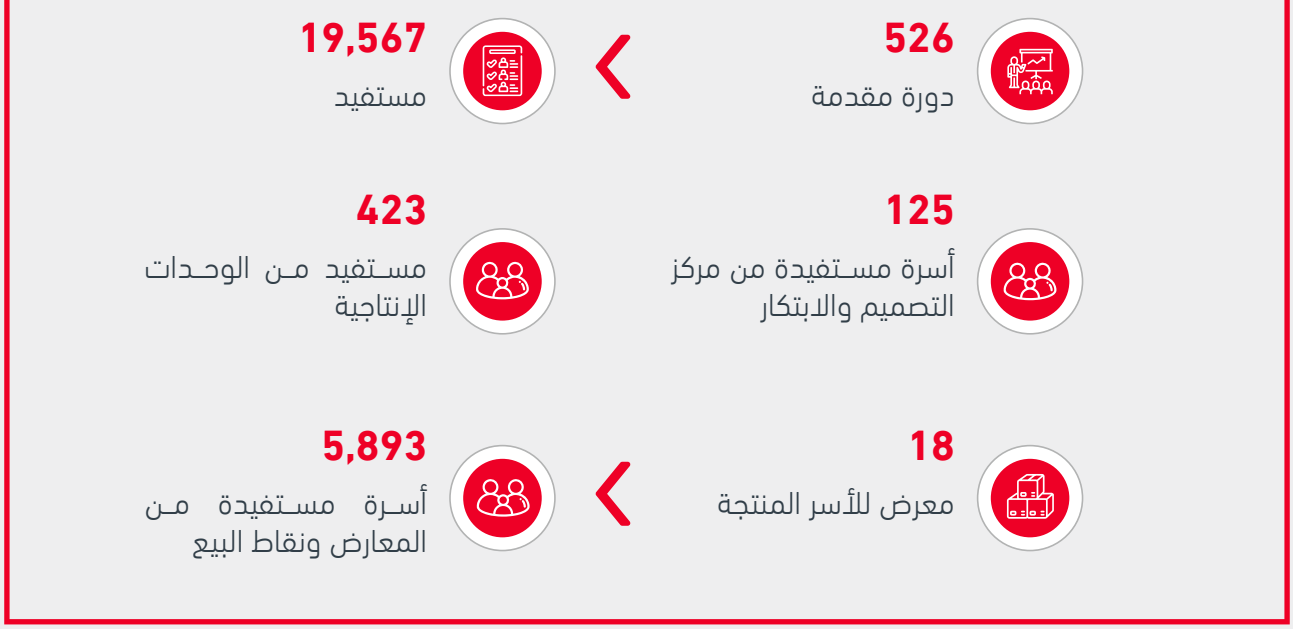

مراكز التنمية الاجتماعية

تدرك مملكة البحرين أهمية مراكز التنمية الاجتماعية في خدمة مختلف فئات المجتمع وبالأخص كبار السن وذوي الإعاقة وذوي الدخل المحدود من الأسر، من خلال تقديم خدمات متخصصة مثل التعليم والتدريب، ومرافق التأهيل، والصالات الرياضية، وخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتدير وزارة التنمية الاجتماعية تسعة مراكز للتنمية الاجتماعية وتخطط لمواصلة التوسع في هذا المجال من خلال بناء خمسة مراكز إضافية أخرى في جميع أنحاء المملكة. ومن هذه المراكز، مركز البديع الاجتماعي الشامل الذي تم الانتهاء منه مؤخرًا بالمحافظة الشمالية والذي يقدم الدعم الاجتماعي والإرشاد الأسري، وبرامج التدريب ودعم التوظيف، ومراكز مخصصة لكبار السن والأطفال. ومن المتوقع الانتهاء قريباً من العمل على مركز مبارك كانو الاجتماعي في محافظة العاصمة والذي سيضم خدمات اجتماعية مختلفة كنادٍ للمسنين، وخدمات الإرشاد الأسري، وخدمات المساعدة الاجتماعية، بالإضافة إلى حاضنات للأسر المنتجة. وقد وافقت الحكومة في عام 2023 على بعض الخطط الرامية إلى تمديد ساعات عمل هذه المراكز لتغطية الفترات المسائية حتى يتسنى لها الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشعب البحريني.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول

منظمات المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني ركيزة أساسية لأنشطة الدعم الاجتماعي في مملكة البحرين، والذي يتسع نطاقه ليشمل المجالات الخيرية والاجتماعية وحقوق الإنسان والمرأة والشباب والعمال والجاليات الأجنبية. وإدراكًا منها لدورها المحوري في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن الحكومة متمثلة في وزارة التنمية الاجتماعية، تقدم الدعم الفني والمالي لهذه المنظمات، كما تشرف الوزارة على 15 دار لرعاية الوالدين وتقدم دعمًا ماليًا سنويًا لـ 12 مركزًا من المراكز الأهلية العاملة في مجال تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي السنوات الأخيرة، لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا بارزًا في زيادة الوعي حول التزامات الحياد الصفري والتحديات البيئية، من خلال تشجيع الزراعة واستخدام المنتجات الحيوية والبلاستيك الأخضر، وكذلك ابتكار حلول لري الأشجار، وغير ذلك الكثير.

المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية

تأسست المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية تحت رعاية حضرة صاحب جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وهي منظمة خيرية تُعنى بالقضايا الإنسانية، وتعمل على رعاية الأرامل والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تقديم المساعدات الاجتماعية والطبية والتعليمية.

كما تشارك المؤسسة في دعم مشروعات غير ربحية مثل دور الأيتام ومراكز الرعاية ومرافق إعادة التأهيل، وتعمل على تنسيق المساعدات الإنسانية لإغاثة الدول المنكوبة والمتضررة من الكوارث الطبيعية وغيرها. وحتى الآن، قدمت المؤسسة المساعدات التالية للأفراد:

11,000	4,096	8,311	36,228
الأرامل والأيتام	البعثات الدراسية	الرعاية الصحية	مساعدات إنسانية

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

مما لا شك فيه أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومعدلات التضخم المرتفعة نسبياً شكلت تحدٍ يواجه البرامج الاجتماعية القائمة في المملكة. وحرصت المملكة في هذا الشأن على العمل بشكل استباقي من خلال تقديم الدعم المباشر للأفراد، مثل الدعم الذي تم تقديمه عبر زيادة الدعم الاجتماعي تزامناً مع زيادة القيمة المضافة وضمن الحزمة المالية والاقتصادية، إضافة إلى تبني سياسات من شأنها المحافظة على معدلات تضخم مستقرة. أمّا التحدي الآخر فيكمن في التوجيه الفعال للدعم الحكومي المقدم للأفراد المستحقين، وقد أدركت البحرين أهمية مواجهة هذا التحدي عبر إدراجه كمبادرة في برنامج التوازن المالي والذي تم إطلاقه في العام 2018، وشكلت الحكومة والسلطة التشريعية لجنة مشتركة لمراجعة سياسة إعادة توجيه الدعم وتطوير آليات تقديم الدعم لمستحقيه، مع مراعاة احتياجات ذوي الدخل المحدود.

من جهة أخرى، تسعى المملكة إلى دمج مفهوم "الفقر المتعدد الأبعاد" في استراتيجياتها وخططها، وبذلك فإن تحديد مستوى المعيشة لا يقتصر فقط على مستوى دخل الأسرة، بل يضم أيضاً مدى الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية كالكهرباء والماء.

الهدف الثاني

2 القضاء التام على الجوع

لطالما ركزت التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه على تعزيز الأمن الغذائي، وقد أصدر جلالته توجيهاته للحكومة مؤخراً لمواصلة تبني المبادرات التي من شأنها رفع مستوى الأمن الغذائي في المملكة ودعم الإنتاج الغذائي الوطني.

ولا شك بأن تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتوترات الجيوسياسية العالمية وغيرها من الأزمات العالمية في السنوات الماضية، قد سلطت الضوء على الأهمية المتزايدة للأمن الغذائي. وقد تمكنت المملكة من تخطي هذه الأزمات والتعامل معها من خلال المواصلة بخطى ثابتة في تبني السياسات التي ضمنت تنويع سلسلة توريد المواد الغذائية، والحفاظ على الأسعار المدعومة لبعض المواد الغذائية، وإعفاء المواد الغذائية الأساسية من القيمة المضافة، وتقديم خدمات حماية المستهلك، ودعم المزارعين المحليين ومصايد الأسماك، واستخدام التكنولوجيا في الزراعة، وتعزيز التعاون الدولي.

الجهود الوطنية

المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي

تم إطلاق المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي في العام 2010 بتوجيه من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة جلالة الملك المعظم ورئيسة المجلس الأعلى للمرأة، والتي تسعى إلى حماية القطاع الزراعي وتنميته، وإيجاد التوازن المطلوب بين الأراضي الزراعية والعمرانية، وطرح المشاريع لدعم المزارعين، وزيادة المساحات الخضراء، وتحفيز دعم الصناعات التحويلية الزراعية، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة. ومن أبرز المبادرات التي تم طرحها في هذا الشأن:

- جائزة الملك حمد للتنمية الزراعية والتي تم إطلاقها عام 2015 وتستهدف رواد الأعمال في المجال الزراعي، والمشاريع الزراعية، والمزارعين، والباحثين في المجال الزراعي، وتهدف إلى تحفيز البيئة التنافسية لتطوير قطاع زراعي مستدام في البحرين.

صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك مملكة البحرين المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، لدى افتتاح سوق المزارعين الدائم بهورة عالي

- دعم مشاريع "شؤون الزراعة والثروة البحرية" من خلال تقديم الدعم لصيانة أسواق المزارعين في منطقتي البديع وهورة عالي، كما شمل الدعم تشغيل برامج زراعية مختلفة منذ العام 2018 بالتعاون مع تمكين في مركز الحاضنات الزراعية في هورة عالي، الذي يوفر لرواد الأعمال في المجال الزراعي وسائل الدعم المختلفة لبدء مشاريعهم باستخدام التقنيات الزراعية الحديثة.

الهدف الثاني

- معرض البحرين الدولي للحدائق والذي يقدم مجموعة من المزايا للمشاركين وللمهتمين بقطاعات الزراعة والبستنة، حيث يوفر المعرض منصة لعرض أحدث الأفكار والابتكارات في مجالات الزراعة، والبستنة، والأمن الغذائي والاستدامة. كما أنه يعزز فرص التواصل في القطاع، ويساعد على إنشاء شراكات جديدة وعلاقات مع العملاء، بالإضافة إلى تبادل المعرفة بين الخبراء.

بناء القدرات في مجال الزراعة

تشدد مملكة البحرين على أهمية تطوير القدرات الزراعية المحلية لحماية إمدادات الغذاء من الاضطرابات العالمية. وعليه، فقامت المملكة بتبني مجموعة من السياسات التي تستهدف تعزيز قدرة المزارعين المحليين على زيادة إنتاجهم، كالتالي:

- تقدم وزارة شئون البلديات والزراعة خدمات استشارية لـ 24 مزرعة شهرياً، كما تتابع الوزارة تطور الإنتاج الزراعي المحلي ومستوى نشاط المزارع في كل منها.
- قدمت الوزارة أيضاً برنامجاً تدريبياً لأكثر من 900 بحريني لتمكينهم من استخدام أحدث التقنيات الزراعية وتطوير مهاراتهم في إدارة التحديات الزراعية التي يفرضها تغير المناخ وآلية تحفيز عائدات الإنتاج في ظل الصعوبات البيئية.
- تقوم البحرين أيضًا بتدريب العديد من الأرامل على تقنيات الزراعة بدون تربة ويتم التعاون مع القطاع الخاص لإيجاد وظائف مناسبة للمتدربين.

كما سعت مملكة البحرين لتطوير هذه البرامج التدريبية عن طريق التعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، لضمان تبني أفضل الممارسات التي تتماشى مع متطلبات المنطقة.

وتهدف المملكة إلى توفير الأراضي اللازمة لتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وتطبيق تقنيات الزراعة المتقدمة مثل الزراعة المائية، حيث طرحت وزارة شؤون البلديات والزراعة أراضٍ صالحة للاستثمار الزراعي، وحرصت على أن يتم استثمارها في تنفيذ المشاريع باستخدام التقنيات الزراعية الحديثة لضمان كفاءة الإنتاج واستدامة الموارد الطبيعية. ونتيجةً لذلك، تقدمت عدد من شركات الاستثمار الأجنبية بطلبات للاستثمار في المملكة، وجاري تقييم المشاريع المقترحة. كما وجه معالي الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وزارة شئون البلديات والزراعة بطرح أراضٍ جديدة للزراعة وإتاحتها قريباً من خلال منصة استثمار الأراضي الحكومية التي تم إطلاقها ضمن مبادرات خطة التعافي الاقتصادي. وتضع مملكة البحرين عملية تسويق المنتجات الزراعية المحلية على رأس أولوياتها، حيث تم إنشاء سوق دائم للمزارعين بمنطقة هورة عالي، والذي يمثل معرضاً مثاليًا للمزارعين المحليين لعرض منتجاتهم وتسويقها.

الهدف الثاني

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز الأمن الغذائي

تلعب الشركات دوراً مهماً في تعزيز الأمن الغذائي، إذ أنها عادة ما تكون هي الجهة المحفزة لاعتماد التكنولوجيا المتقدمة، والاستثمار في البحث والتطوير، وتقدم الدافع للشركات المتخصصة والناشئة في التطوير والابتكار لتقديم كل ما هو جديد. ونجحت المملكة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الأمن الغذائي، حيث شهدت السنوات القليلة الماضية إنشاء أربعة مرافق إنتاج متخصصة في الغذاء وتوسيع 10 مرافق قائمة.

ومن أبرز الأمثلة الناجحة في هذا المجال استقطاب البحرين للمجموعة التعاونية الأوروبية للألبان "آرلا فودز" (Arla Foods)، والتي وسعت منشآتها الواقعة في منطقة البحرين العالمية باستثمارات بلغت 63 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعد أكبر استثمار للشركة خارج أوروبا. حيث مكنت التوسعة الشركة من زيادة طاقتها الإنتاجية من 20 ألف طن إلى 80 ألف طن من منتجات أجبان "بوك" و"كرافت" ومنتجات الألبان المبسترة، وتلبي 95 بالمائة من احتياجات الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتضمنت التوسعة الأخيرة للموقع استثماراً في نظام الطاقة الشمسية بقيمة 1.3 مليون دولار أمريكي، عبر تركيب 8,000 متر مربع من الواح الخلايا الشمسية على أسطح المباني والتي ستولد طاقة تلبي حوالي 20 في المائة من استهلاك الطاقة السنوي بما يقلل من التأثير الإجمالي لثاني أكسيد الكربون.

الثروة السمكية والدواجن

تمثل الثروة السمكية أحد القطاعات الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي، لذا عملت الحكومة على تنفيذ مبادرات عدة بما في ذلك إطلاق برنامج تدريبي بالشراكة مع تمكين وعدد من مراكز التدريب الدولية في عام 2019 لتدريب البحرينيين على تربية الأسماك، وتخصيص مواقع متعددة للاستزراع السمكي، وإنشاء مزرعة سمكية جديدة في المحافظة الجنوبية في عام 2020 بالقرب من المركز الوطني للاستزراع المائي برأس حيان، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الاستزراع السمكي.

وتعمل وزارة شؤون البلديات والزراعة على مشروعين لـ«Aquaponic»، وعلى تنفيذ مفقس وطني جديد بسعة 15 مليون أصبعية، ودراسة تشغيل المركز الوطني للاستزراع البحري برأس حيان بعد الانتهاء من الخطة التطويرية للمركز والذي سيشمل مفاقس إنتاج الأسماك الرئيسية التي تواكب التطور الحاصل لزيادة الكفاءة الإنتاجية، والتي تهدف إلى الوصول إلى 20 مليون إصبعية بحلول عام 2025. ويجري التنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة لتخصيص مجموعة من الأراضي لاستغلالها في مشاريع الاستزراع السمكي باستخدام المياه العذبة، حيث يتم حاليّا إعداد دراسة بشأنها.

من جهة أخرى، فإن الحكومة مستمرة في جهودها لدعم مشاريع تنمية صناعة الدواجن، ومنها مشاريع الدواجن البياض واللاحم، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الداجنة المختلفة، والمشاريع التي تعتمد البناء العمودي في تربية الدواجن. ومن أبرز المشاريع التي تم تدشينها مؤخراً مشروع المزارع الآلية الجديدة ضمن مشروع توسعة شركة دلمون للدواجن، والتي تعتمد على أحدث التجهيزات والتكنولوجيات، لأتمتة خطوط الإنتاج بصورة كلية بما ينعكس إيجاباً على جودة المنتج وسرعة الأداء. ويواكب المشروع الخطة الاستراتيجية للأمن الغذائي لمملكة البحرين، والتي تستهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من البيض إلى 35 بالمائة عبر زيادة الإنتاج.

التعاون الدولي

وقعت مملكة البحرين في العام 2019 أربع اتفاقات مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، وذلك ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية بين مملكة البحرين ووكالات منظمة الأمم المتحدة، والتي تهدف لتطوير استراتيجية تنوع مصادر الغذاء في دعم الأمن الغذائي في مملكة البحرين، وتحسين نظم وقواعد البيانات والاحصاءات الزراعية ودعم التنمية المستدامة لقطاع الاستزراع المائي.

وفي العام 2022، انضمت مملكة البحرين إلى الشراكة الصناعية المتكاملة لتنمية اقتصادية مستدامة والتي تضم الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية. وتهدف الشراكة إلى تحقيق التكامل في الموارد والقدرات والخبرات التي تمتلكها الدول، مما يوفر فرصاً صناعية تساهم في تنويع الاقتصاد. وقد تم تخصيص 10 مليارات دولار للاستثمار في مشاريع القطاعات ذات الأولوية والتي تم تحديدها من قبل اللجان المعنية والتي تنحصر في خمس قطاعات صناعية تشمل الزراعة والغذاء.

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

تواجه مملكة البحرين ثلاث تحديات رئيسية مرتبطة بالأمن الغذائي، وهي: تغير المناخ، ومحدودية المساحة، والحاجة إلى تطوير التكنولوجيا الزراعية. وفيما يتعلق بمواجهة تحدي تغير المناخ، فإن تنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الدائري من شأنها تأمين المواد الخام اللازمة للزراعة والسماد، مع تطوير تقنيات الري المستدامة وإعادة تدوير المياه الرمادية. وبالإمكان التغلب على التحديات المتعلقة بالتكنولوجيا من خلال زيادة الاستثمار في تطوير التكنولوجيا في مجالات الزراعة المائية والزراعة العمودية – والتي تساهم أيضاً في التعامل مع تحدي محدودية المساحات، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتحفيز الاستثمارات وزيادة الإنتاج الزراعي المحلي. وتم تسخير التكنولوجيا في إعداد مشروع الأطلس النباتي الذي أطلقته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في عام 2023، والذي يوفر مجموعة من الخرائط وتصنيفات وأنواع المحاصيل الزراعية في المملكة ومناطقها من خلال استخدام صور الأقمار الصناعية وتقنيات الاستشعار عن بعد بالإضافة إلى استخدام المسوحات الميدانية التي ساهمت في إنتاج شرائح المعلومات المكانية.

وتتمتع مملكة البحرين بإمكانيات جيدة لاستزراع الأسماك بالنظر إلى المزايا التي يوفرها المناخ والموقع والمنطقة الساحلية والسوق المحلية، مع وجود العديد من أنواع أنشطة الاستزراع المائي التي يمكن تنفيذها. وبحكم موقعها، تمتلك البحرين موارد غنية من الأسماك والصدفيات، وقد جرى بالفعل تحديد بعض هذه الموارد على أنها مناسبة لتنمية الاستزراع المائي من قِبل المركز الوطني للاستزراع البحري.

ويعد تحسين مستوى البحث عنصراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي، حيث عكفت عدد من الجامعات في مملكة البحرين على دراسة طرق جديدة لتأمين بعض الأنشطة الزراعية؛ منها على سبيل المثال الدراسة التي أعدتها جامعة البحرين حول استكشاف الفرص الكامنة وراء الزراعة لعمودية. كما وتجري وزارة شئون البلديات والزراعة دراسة حول تنفيذ مشروع المجمع الوراثي للأصول الوراثية النباتية لمملكة البحرين على شكل نباتات مزروعة في الحقل وعلى شكل بذور في مختبر خاص للأصول الوراثية.

الهدف الثالث

3 الصحة الجيدة والرفاه

ينصّ دستور مملكة البحرين على أن "لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية". علاوةً على ذلك، تطمح رؤية البحرين 2030 إلى أن تصبح المملكة مركزاً رائداً للطب الحديث، عبر تقديم رعاية صحية عالية الجودة ومستدامة في القطاعين العام والخاص، وأن تستوفي جميع المؤسسات الصحية المعايير العالمية في تقديم خدماتها.

والتزمت المملكة على مدى أعوام بالقضاء على الأمراض، وتحسين البنية التحتية للرعاية الصحية، وتطوير حملات التوعية الصحية، بغية تعزيز صحة ورفاه المواطنين والمقيمين بالبحرين، وترسيخ مكانة البلاد كنموذج يُحتذى به للصحة العامة والتنمية المستدامة. كما أظهرت البحرين مرونة مثالية خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فعمدت المملكة إلى حشد الموارد وقدمت حلولاً مبتكرة في وقت قياسي. من هذا المنطلق، يعمل المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة معًا على تحديث البرامج والاستراتيجيات الصحية بما يتماشى مع غايات الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه).

الجهود الوطنية

الرعاية الصحية الشاملة

في إطار جهود الدولة نحو تحسين الخدمات الصحية المقدمة للجميع، أطلق المجلس الأعلى للصحة الخطة الوطنية للصحة العشرية للأعوام 2016-2025، والتي تهدف إلى خلق مجتمع صحي وآمن، وضمان تقديم خدمات صحية متكاملة ومستدامة وذات جودة عالية، وتطوير القدرات لاستقطاب الكوادر المؤهلة ووضع خطة وطنية لتنمية الكوادر الصحية.

كما أعلنت البحرين عن إطلاق برنامج الضمان الصحي (صحتي) –والمزمع أن يدخل حيز التنفيذ في العام 2024– والذي يهدف إلى إنشاء نظام تمويل للخدمات الصحية يتسم بالكفاءة والاستدامة ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتشجيع الاستثمار، ويكفل الحرية في اختيار مقدم الخدمة الصحية. ويمنح البرنامج المواطنين البحرينيين الحق في الحصول على علاج مجاني بلا حدود في جميع المرافق الطبية الحكومية، ويمكن للمواطنين من خلال البرنامج الاختيار بين عدد من باقات الخدمات الصحية، تضم باقة صحية إلزامية تشمل جميع الخدمات الصحية المتاحة حالياً ومنها الرعاية الصحية الأوليّة الشاملة، وخدمات مرضى العيادات الخارجية والمرضى المقيمين وخدمات الحوادث والطوارئ في البحرين. كما سيسمح البرنامج للمواطنين بالاستفادة من الدعم الجزئي الذي ستوفره الدولة للعلاج في القطاع الخاص في حال الرغبة بالانضمام للرزمة الصحية الاختيارية. كما سيغطي النظام جميع المقيمين من خلال الباقة الصحية الأساسية للمقيمين التي ستوفر مستوى ثابتاً وشاملاً من الرعاية الصحية، والتي سيتكفل المقيم بدفع اشتراكاتها. ولدعم تطبيق البرنامج أنشأ المجلس الأعلى للصحة

الهدف الثالث

صندوق الضمان الصحي الذي والذي سيتولى مهمة تسجيل المشاركين وتحصيل الاشتراكات والتعاقد مع مقدمي الخدمة لشراء خدمات جيدة ودفع المستحقات لمقدميها.

ومن أبرز إيجابيات البرنامج الأخرى تعزيز وخلق التنافسية البناءة بين المستشفيات ومقدمي الخدمة لإرضاء المريض مما سيساهم في تحسين جدوى الخدمات ويوفر فرص جاذبة للقطاع الخاص للاستثمار، بالإضافة إلى تأسيس نظم معلومات مترابطة وملف إلكتروني موحد للمريض يمكن للمصرح لهم من مقدمي الخدمة الاطلاع عليه مع الأخذ في الاعتبار سرية المعلومات الصحية للمرضى.

التدابير الوقائية

تعتبر التدابير الوقائية والمتجسدة في التطعيمات ضرورة لحماية السكان من الأمراض المعدية التي من الممكن أن تنتشر بسهولة في المجتمع. وعليه تواصل مملكة البحرين جهودها في تعزيز خططها الوقائية وتقديم التطعيمات المجانية للمواطنين والمقيمين وفقاً لجدول زمني محدد.

علاوة على ذلك، اعتمدت التطعيمات كشرط مسبق للالتحاق بالمدرسة منذ عام 2012، وتمت جدولة بعض اللقاحات بما في ذلك الجرعات المنشطة لتُعطى للطلاب في مدارسهم لضمان الوصول للجميع. وعلى هذا النحو، فإن معدلات التغطية بالتحصين في مملكة البحرين تقدمت وبشكل مطرد، حيث تجاوزت معدلات التغطية بالتطعيم 95 بالمائة منذ عام 1997، مع تحقيق بعض التطعيمات تغطية بنسبة 100 بالمائة.

وقد أسهمت تجربة المملكة العريقة في تقديم التطعيمات، ومستوى الوعي الصحي العالي، في ارتفاع نسبة اقبال المواطنين والمقيمين على أخذ التطعيمات المضادة لفيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث أظهر المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين حس عال من المسؤولية وقدموا مثالًا للشراكات الفعالة لضمان نجاح خطط مكافحة الفيروس، كما أكد توافر التطعيمات المجانية لكل مواطن ومقيم على نهج المملكة الإنساني.

الخدمات الصحية الأخرى

- يتم تقديم خدمات رعاية الأمومة والطفولة لجميع المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين والتي لا تزال من أولويات وزارة الصحة. وتشمل هذه الخدمات الصحة الإنجابية - قدرة الناس على إنجاب الأطفال وحرية اختيار الوقت المناسب لذلك، وخدمات الرعاية لما بعد الولادة، وتنظيم الأسرة، والصحة المدرسية، وفحص الأطفال.
- تم إنشاء أول عيادة تغذية من قبل وزارة الصحة في نهاية العام 2007 نتيجة لارتفاع عدد مرضى السمنة في المملكة وما يتبعها من مضاعفات صحية. وحققت العيادة نجاحًا كبيرًا في الحد من السمنة ومخاطرها، وتوسعت عيادات التغذية لتوجد في جميع المناطق الصحية بالمملكة حالياً.
- إطلاق برامج الصحة النفسية المكثفة والحملات التوعوية.
- ساهم إدخال قانون المرور الجديد في عام 2016 والأنظمة الذكية لرصد المخالفات وعبور الضوء الأحمر في الحد من الإصابات المرورية على الطرق.
- أطلقت وزارة الداخلية برنامج "تعافي" في العام 2018 والذي يهدف إلى مساعدة المتعاطين على تلقي العلاج اللازم والتخلص من الإدمان، وهو أحد مخرجات الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. وتتركز أهداف البرنامج في تقويم سلوك المتعاطين خاصة فئة الشباب، وإعادة دمجهم في المجتمع وبناء ثقتهم بأنفسهم، ومساعدتهم ونقلهم من فئة المتعاطين إلى فئة المتعافين من الإدمان، وحث المجتمع على اللجوء إلى المختصين من أجل التدخل السريع لعلاج المتعاطين قبل الوقوع في الإدمان. ونجح البرنامج حتى الآن في الوصول إلى 672 فردًا والمساهمة في التعافي الكامل لـ491 منهم.

مركز الجينوم الوطني

من منطلق حرص الحكومة على رفع جودة الخدمات الصحية والوقاية من الأمراض وتحسين فرص العلاج -وبصفة خاصة الأمراض الوراثية والمستعصية والفتاكة- عبر الاستعانة بأحدث الأساليب العلمية المبتكرة، أنشأت مملكة البحرين مركز متخصص لتحليل الجينات بالشراكة مع كلية الطب بجامعة هارفارد، وذلك لتوفير قاعدة بيانات للحمض النووي للمواطنين، حيث ستسهم قراءة البيانات وتحليلها بشكل كبير في تحسين تشخيص الأمراض والاكتشاف المبكر لها، وتحديد مدى قابلية الأشخاص للإصابة بها، كما تسهم في الوقاية من الأمراض الوراثية وتطوير أدوية فعالة لعلاجها. وقد تم تدريب أكثر من 60 طبيب وممرض ومقدم للخدمات الطبية في علوم الجينوم باستخدام أحدث بروتوكولات فك الشفرة الوراثية من قبل شركات عالمية رائدة كجزء من المشروع، بالإضافة إلى التدريب النظري من جامعة هارفرد. وقد أحرزت البحرين تقدمًا كبيرًا في المشروع من خلال تسجيل أول تسلسل كامل للجينوم البشري في البلاد في أبريل 2022.

قطاع الصيدلة

يعتبر قطاع الصيدلة أحد القطاعات الصناعية ذات الأولوية بحسب استراتيجية قطاع الصناعة التي تم إطلاقها ضمن خطة التعافي الاقتصادي. وتقوم المملكة بتقييم فرص الاستثمار في مجال الخدمات الصحية والتكنولوجيا الطبية وإنتاج الأدوية بشكل مستمر. وجاءت باكورة هذه المشاريع بإنشاء الشركة البحرينية الدولية لتصنيع الأدوية المحدودة (البحرين فارما) والتي منحت رخصة تصنيع في العام 2020 وتم اعتمادها لممارسات التصنيع الجيدة في العام 2022، حيث بدأت الشركة بإنتاج أول دفعة من مستحضر صيدلاني جاهز للتوزيع والتصدير وهو كبسولات أوميغا 3 لينة جل وشراب آيفينيز (شراب السعال) في بداية عام 2023، المعد للتصدير إلى دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى جمهورية العراق، والجمهورية اليمنية.

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

تلتزم الحكومة بمواصلة خلق الفرص التي من شأنها جذب الاستثمارات من قبل القطاع الخاص، وسط توقعات بأن يحقق برنامج الضمان الصحي نقلة نوعية في هذا المجال. ومن أبرز مشاريع القطاع الخاص المستجدة هما مستشفى الملك حمد - الإرسالية الأمريكية ومجمع دلمونيا للخدمات الصحية. وفي السياق ذاته، تخطط الحكومة لتعزيز التكامل بين وزارة الصحة ومقدمي الرعاية الصحية من القطاع الخاص، من خلال السعي إلى خلق نظام موحد للإرشادات والبروتوكولات لضمان رعاية متسقة وعالية الجودة في جميع مرافق الرعاية الصحية.

كما ستواصل البحرين تقديم الدعم للبحوث العلمية التي تركز على مواجهة التحديات المتعلقة بالصحة، وتوفير التدريب المستمر للأخصائيين، إلى جانب الاستفادة من المشاريع الحديثة بما في ذلك مدينة الملك عبد الله الطبية التي تضم مرافق أكاديمية وطبية وستضم مراكز بحثية لدراسة الأمراض المنتشرة في المنطقة مثل السرطان والسكري والسمنة. وسيستمر رصد ودراسة أسباب الأمراض والوفيات، بهدف تعزيز وتطوير الخطط المبنية على الحقائق والبيانات للحد من مسبباتها، إلى جانب التعاون مع الشركاء ذوي الصلة لتحديد الفئات المعرضة لمخاطر الإصابة بالأمراض. ومن جانب آخر، تستعد وزارة الصحة لإجراء مسح صحي وطني في العام 2023 سيغطي 4,000 أسرة بحرينية وغير بحرينية وسيوفر قاعدة بيانات محدثة لرفاهية المواطنين والمقيمين، علمًا بأن آخر مسح تم إجراؤه كان في عام 2018.

وأدمجت البحرين الصحة النفسية في الرعاية الصحية الأولية، مما أدى إلى زيادة كفاءة الخدمات، والعمل على تحسين نظرة المجتمع للعلاج في المستشفيات النفسية. وخلال المرحلة المقبلة، ستواصل الحكومة العمل على تحديث قانون الصحة العقلية الذي يهدف إلى تنظيم العلاقة بين المرضى وأصحاب المصلحة في دائرتهم، وحماية حقوق المريض، وتعزيز اندماج المريض النفسي في المجتمع. كما تدرس الحكومة حاليًا الخطط لإنشاء أول مستشفى للأمراض النفسية للأطفال والذي سيساعد في التشخيص المبكر للأمراض النفسية.

علاوة على ذلك، تخطط الحكومة لاستخدام الذكاء الاصطناعي لدعم التحول الرقمي للقطاع، مع التركيز على الممارسات الحديثة في استخدام المعلومات والتقنيات الحديثة لتقليل الجهد والتكلفة وتبسيط الإجراءات.

الهدف الرابع

4 التعليم الجيد

يتجلى التزام البحرين بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) واضحاً عبر النظر إلى حجم الاستثمارات في البنية التحتية للتعليم ومبادرات التمكين الرقمي والتعليم العالي وبرامج تنمية المهارات التي أطلقتها المملكة على مدى السنوات الماضية. وقد نص الدستور البحريني على أن "يكون التعليم إلزاميًا ومجانيًا في المراحل الأولى"، بينما أقرت الرؤية الاقتصادية 2030 على "حصول البحرينيين على أعلى مستوى ممكن من التعليم يستطيعون من خلاله مواصلة الحصول على المهارات المطلوبة لتحقيق طموحاتهم".

وتماشياً مع مبدأ التعليم للجميع، توفر الحكومة تعليمًا مجانيًا عالي الجودة في المدارس الحكومية للبحرينيين. كما تم دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس تماشيًا مع مبدأ " عدم ترك أي أحد خلف الركب "، وذلك في ظل توافر الإمكانيات اللازمة لتلبية احتياجاتهم من كوادر تعليمية مؤهلة، وصفوف خاصة مصممة بمعايير عالمية، وبرامج تربوية تعليمية متطورة مناسبة. وتجدر الإشارة إلى أن إنجازات المملكة في المؤشرات الرئيسية، كإتمام المرحلة الابتدائية واستخدام أجهزة الحاسوب في المدارس يعد أمراً معترفاً به عالميًا.

كما تعكس مشاركة البحرين في قمة "تحويل التعليم" في عام 2022 وتقديمها بيان التعهد الوطني، التزام البحرين بتحويل التعليم على المستوى المحلي، وتبرهن الأولويات والنجاحات التي تم تحقيقها، مثل معالجة آثار الجائحة، وإعادة تصور التعليم للقرن الحادي والعشرين، ومراجعة المعايير، وضمان التمويل العام المعزز، على الجهود الشاملة التي تبذلها البحرين لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) والنهوض بجودة التعليم وإمكانية الوصول إليه في البحرين.

الجهود الوطنية

استمرار التعليم أثناء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

أظهرت البحرين خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) قدرة فائقة على التكيف من خلال تفعيل التعلم عن بُعد مع ضمان الحفاظ على معايير الجودة، وهو ما بدى واضحًا مع حصول 90 بالمائة من المدارس على درجة ممتازة "A" في برنامج "تحسين الأداء المدرسي" خلال الفترة 2019-2022. وقد نجحت الحكومة في تحقيق ذلك من خلال إنشاء عدة فرق عمل قامت بتحميل مئات الدورات الأكاديمية وعشرات الآلاف من التدريبات التطبيقية الإلكترونية ونسخ سابقة من أسئلة الاختبار النهائي واستمارات الإجابة على المنصات الإلكترونية ذات الصلة، كما أنشأت عشرات الآلاف من منتديات المناقشة والأنشطة الرقمية والدروس عبر الإنترنت التي قدمها المعلمون، بما في ذلك مقاطع فيديو على 14 قناة يوتيوب (Youtube) مختلفة، والتي كانت إحداهما مصممة خصيصًا للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الرابع

استراتيجية التعليم والبنية التحتية

تركز مملكة البحرين بصورة ملحوظة على التخطيط الاستراتيجي، وعليه وافقت الحكومة على خطة إنشائية شاملة مدتها 10 سنوات لوزارة التربية والتعليم (2020-2030) لإنشاء مدارس في مختلف محافظات المملكة. وتعتمد الخطة على مبادئ مبتكرة تهدف إلى ربط المدارس رقميًا ببنية تحتية متطورة تتماشى مع المتطلبات المتطورة للقرن الحادي والعشرين.

وفي مارس 2023، كشفت وزارة التربية والتعليم عن خطتها الاستراتيجية للفترة 2023-2026، والتي تتوافق مع خطة الحكومة (2023-2026) والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد). وتتضمن هذه الخطة الاستراتيجية مبادرات تهدف إلى تحسين مستويات الخدمة، وتعزيز الأداء التعليمي، وذلك في سبيل تحقيق هدف عام يتمثل في سد فجوة المهارات وتعزيز كفاءة العاملين.

وحرصت البحرين على مدى السنوات الخمس الماضية على ضخّ استثمارات كبيرة في البنية التحتية للتعليم؛ فأنشأت سبع مدارس جديدة وخمسة مبانٍ أكاديمية بتصاميم مبتكرة وصديقة للبيئة، وخمس مدارس مجهزة بألواح شمسية، ومختبرات علمية محدثة، ومرافق رياضية كبيرة، ومصاعد للطلاب ذوي الإعاقة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والكاميرات الأمنية.

من جهة أخرى، يتولى مجلس التعليم العالي مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2014-2024)، والتي تهدف إلى جعل البحرين مركز إقليمي للتعليم العالي الجيد من خلال تزويد الخريجين بالمهارات والمعرفة والسلوكيات المطلوبة للنجاح في اقتصاد المعرفة العالمي مع المساهمة في النمو المستدام والتنافسي للمملكة. وضمنت الاستراتيجية تخصيص 2 بالمائة من الإيرادات السنوية للمؤسسات للتطوير الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، وتخصيص 3 بالمائة للبحث العلمي. وتشكل الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي نهجاً متكاملاً لتنمية الكفاءات والمهارات، ودعم تكوين وإعداد الطلبة، والمساهمة في إيجاد فرص العمل المناسبة من خلال تعزيز الاتجاه نحو الابتكار وخلق المشاريع، حيث تركز على محورين أساسيين، أولهما تطوير عمل الجامعات من كافة الجوانب الإدارية والأكاديمية والبحثية، والثاني هو المهارات العلمية والعملية التي يحتاجها سوق العمل، وتدعو الاستراتيجية إلى إيجاد شراكة فاعلة بين قطاع التعليم العالي مع جميع المعنيين وأصحاب المصلحة بما في ذلك قطاع الأعمال والقطاع الصناعي لتلبية طموحات هذه الاستراتيجية.

التحول الرقمي

منذ إطلاق "مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل" في عام 2004، بناءً على توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، التزمت المملكة بالتحول الرقمي والعمل على تمكين قطاع التعليم. ومنذ ذلك الحين، أطلقت وزارة التربية والتعليم العديد من مبادرات التمكين الرقمي بما في ذلك مشروع البوابة التعليمية التي تم إطلاقها في العام 2015 "eduNET". وتهدف البوابة التعليمية إلى تعزيز جودة التعليم من خلال التعلم الإلكتروني، وتعزيز التعلم الذاتي للطلاب، واستبدال المواد التقليدية بالطرق الرقمية، وإشراك أولياء الأمور بشكل أكبر في الحياة الأكاديمية لأطفالهم، كما أن وجود البوابة مكّن قطاع التعليم من الاستمرار في تقديم الخدمات بسلاسة خلال المراحل الأولى من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلاوة على ذلك أطلقت الوزارة مبادرة مكتبتي الرقمية، التي تهدف إلى إضافة محتوى رقمي متميز من إنتاج المعلمين والطلاب والمتخصصين في المدارس، وقد حازت المبادرة على جائزة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) للموارد التعليمية الرقمية المفتوحة لعام 2019، وجائزة التميز الحكومي العربي في 2023 لأفضل مشروع حكومي عربي لتطوير التعليم.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الرابع

مشروع شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو

تُولي مملكة البحرين أولوية خاصة للمدارس المنتسبة لليونسكو (ASPnet)، إذ يتم تزويد منسقي المدارس في هذه الشبكة بالقدرات والمهارات التعليمية اللازمة لمساعدتهم في صياغة أفكار ومبادرات مبتكرة من شأنها أن تساعد في تشكيل الأجيال القادمة، كما تقدم لهم فرصة لطرح أفكارهم حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومنذ الانضمام لهذه الشبكة ارتفعت أعداد المدارس المشاركة من 30 مدرسة عام 2007 إلى 112 مدرسة حكومية وخاصة حالياً. ومن بين هذه المدارس، وقع اختيار اليونسكو على مدرستين للمشاركة في النسخة الأولى من المبادرة العالمية للبيئة "Litter Less"؛ والتي تشمل ممثلين من 5-6 دول أعضاء فقط. كما دعت اليونسكو إلى إدراج مدرسة ثالثة من المملكة للمشاركة في النسخة الثانية من هذه المبادرة.

جائزة اليونسكو – الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم

تهدف "جائزة اليونسكو-الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم" إلى تكريم الأفراد والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد أفضل الممارسات والاستخدامات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز التعلم والتعليم والأداء التربوي بشكل عام، تحقيقا لأهداف منظمة اليونسكو على صعيد توفير التعليم الجيد والشامل والمنصف للجميع.

والجائزة هي خير تعبير على ما يحظى به التعليم الإلكتروني المتطور من رعاية فائقة من قبل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، لما له من دور مؤثر وحيوي في تحسين مخرجات العملية التعليمية والتي تسهم بدورها في دفع التنمية المستدامة، وتؤكد أيضاً حرص جلالته حفظه الله ورعاه على أن يكون التعلم والتعليم في متناول الجميع، وذلك من خلال ترسيخ التعاون الدولي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم، وتشجيع المبادرات العلمية المبتكرة، وإبراز الأعمال والمشروعات الرائدة في العالم لتكون نموذجًا يحتذى به ولتحقيق الاستفادة المتبادلة من هذه الأعمال بما يؤدي إلى إرساء القيم الإنسانية التي ترسخ التفاعل البناء والتعايش بين الشعوب والأمم.

تحمل الجائزة في دورتها لعام 2022 عنوان "استخدام المنصات العامة لضمان النفاذ الشامل إلى محتويات التعليم الرقمي"، وذلك استجابة للدعوة التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للعمل من أجل ضمان وتحسين جودة التعليم الرقمي العام للجميع خلال القمة العالمية لتحويل التعليم المنعقدة في نيويورك في شهر سبتمبر 2022، والتي أكدت ضرورة تسخير الثورة الرقمية لضمان توفير جودة التعليم والتعلم مدى الحياة كخدمة عامة وحق من حقوق الإنسان للجميع، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر تهميشًا.

ومنحت الجائزة حتى الآن إلى 26 فائزاً تكريماً للمشاريع التي أطلقوها في عدد من المجالات، ومنها: برامج التعلم الرقمي أثناء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتوفير سبل التعليم الرقمي للاجئين والنازحين، والترفيه التعليمي، واستخدام الذكاء الاصطناعي للوصول إلى الطلبة في المناطق الريفية والنائية، وكشف ودعم المتعلمين الذين يعانون من عسر القراءة، وتعزيز الوسائط المرئية للمتعلمين من ذوي الإعاقة، ومحو الأمية الرقمية بين الطلاب والعاملين وكبار السن.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الرابع

التعليم الشامل

يعد إتاحة التعليم وإمكانية الوصول إليه من أولويات خطة التنمية المستدامة 2030 وبرامج الحكومة لتطوير التعليم. وعليه فقد قامت وزارة التربية والتعليم بطرح برنامج التربية الخاصة، الذي يهدف إلى دعم ودمج الطلاب ذوي الإعاقة، وصعوبات التعلم، والطلاب الذين يعانون من ظروف صحية حرجة – وتم تطبيق البرنامج فيما لا يقل عن 175 مدرسة حكومية. كما قامت وزارة التربية والتعليم بتزويد 61 مدرسة حكومية بأجهزة ومرافق للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك لوحات برايل، وأجهزة صوتية، وكراسي متحركة، ومسارات أرضية للطلاب المكفوفين، وخدمات نقل، ومصاعد. كما أطلقت الوزارة برامج لإدماج الطلبة الصم في المدارس الثانوية من خلال توفير مترجمين للغة الإشارة وتقديم منح دراسية سنوية للطلاب ذوي الإعاقة بما يتناسب مع المعايير المحددة.

وتتولى وزارة التربية والتعليم مسؤولية محو الأمية وتعليم الكبار منذ عام 1973. ومنذ ذلك الحين، وضعت الوزارة إطاراً يوفر برامج لمحو الأمية وبرامج تعليمية مسائية تهدف لتمكين من تجاوزوا السن الإلزامي من مواصلة التعليم الأساسي (المعادل للمرحلة الابتدائية والإعدادية) حتى الانتهاء من المرحلة الثانوية.

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

لا تزال نسبة مساهمة البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة لحد ما، لذا تعمل الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي على رفع مستوى الوعي العام ونشر ثقافة البحث العلمي بين طلاب المدارس الثانوية والجامعات وعقد ورش العمل وإصدار التوجيهات في هذا الشأن. كما يهدف مجلس التعليم العالي أيضاً إلى تدشين شراكات مع مؤسسات البحث الدولية لتعزيز البحث والتطوير. وفي هذا الصدد، أطلقت البحرين استراتيجية بحثية وطنية طويلة الأجل مستوحاة من رؤية البحرين الاقتصادية 2030 التي تدعو إلى "تشجيع البحث والتطوير في الجامعات لإنشاء منصة لاقتصاد قائم على المعرفة"، لتمهد الطريق أمام جميع الجامعات والمؤسسات البحثية لتحديد المهام الأساسية اللازمة لتوسيع قدرتها البحثية.

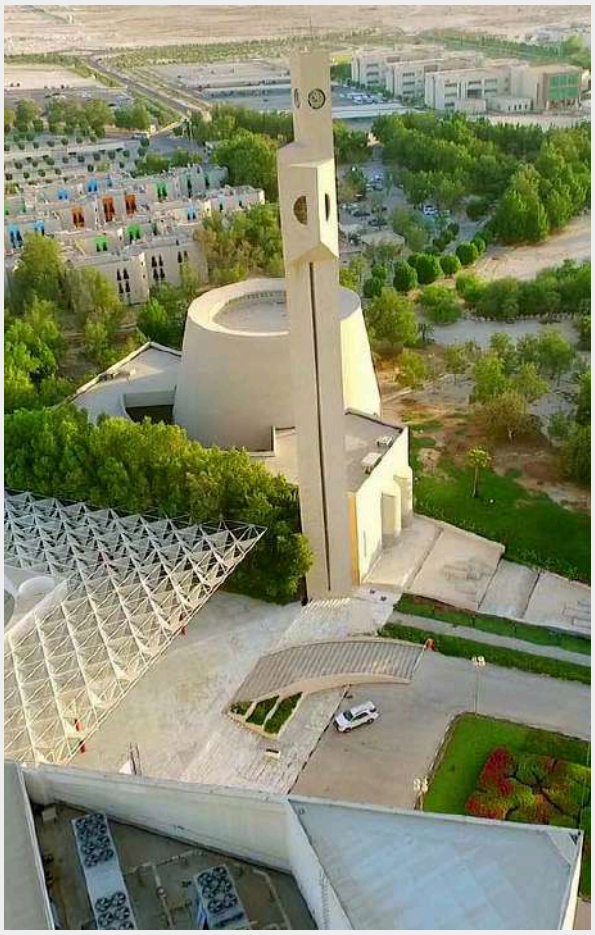

الهدف الخامس

5 المساواة بين الجنسين

حققت مملكة البحرين تقدماً ملحوظاً في تفعيل وتطبيق آليات وسياسات ومبادرات التوازن والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولقد حصلت المرأة البحرينية على العديد من المكتسبات في مجال الحقوق والحريات لتصبح شريكاً مساهماً على قدم المساواة مع الرجل في جميع مجالات التنمية الوطنية، وعلى هذا النحو، زادت مشاركة المرأة في القوى العاملة وفي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وكذلك في جميع نواحي الحياة العامة، وأصبحت المرأة البحرينية مكوناً أساسياً للتنمية الشاملة ومحركاً منافساً في نمو الاقتصاد الوطني.

الجهود الوطنية

الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية

وفي سابقة تعتبر الأولى من نوعها تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية من حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله كأول استراتيجية نوعية معنية بشؤون المرأة تعتمد من رأس الدولة في الوطن العربي. واستناداً إلى رؤية واضحة، أطلق المجلس الأعلى للمرأة الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022)، وتشمل الخطة خمسة محاور رئيسية تسهم في ضمان الاستقرار الأسري للمرأة وتماسكها وتمكينها من المساهمة في التنمية وتشكيل شراكة متكافئة في بناء مجتمع تنافسي مستدام. ونظراً لتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على سير عمل الخطة الوطنية خلال الربع الأخير من مدتها، مدد قرر المجلس الأعلى للمرأة الإطار الزمني للخطة الحالية حتى عام 2026، وتحديث بعض مجالاتها بغية مواكبة المستجدات مع مراجعة الخطط والبرامج والمبادرات بما يتسق والظروف المستحدثة بعد الجائحة.

النموذج والتقرير الوطني للتوازن بين الجنسين

وطورت مملكة البحرين النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين لدعم تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية. باعتباره دليلاً وإطاراً للعمل الوطني الذي يستهدف صانعي السياسات والبرلمانيين ومنفذي المشاريع لضمان إدماج حقيقي ومستدام للمرأة البحرينية في العملية على المستوى الوطني. ويتألف النموذج من خمسة محاور متمثلة في: السياسات، والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، وإدارة المعرفة، والتدقيق والرقابة، وقياس الأثر. ومن خلال هذا النموذج، تواصل مملكة البحرين نشر ثقافة تدعم التوازن بين الجنسين من خلال التعاون الوثيق مع الجامعات والمدارس ومؤسسات المجتمع المدني.

وقد تبنت الحكومة التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين كوسيلة لتقييم أداء القطاع العام على صعيد متابعة تنفيذ تكافؤ الفرص وتحقيق التوازن والمساواة بين الجنسين في كافة المجالات التنموية.

المؤشر الوطني للتوازن بين الجنسين

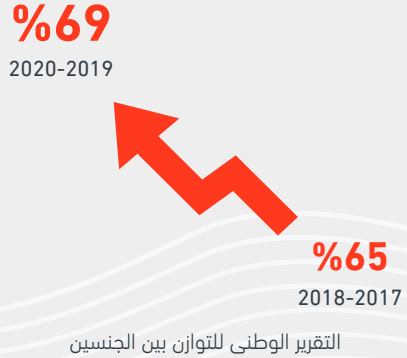

التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الخامس

المرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين

دشنت البحرين المرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين لإدارة ما يقارب 4,000 مؤشر. ويمثل المرصد مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمرأة، وقاعدة معرفية وإحصائية بتوفير البيانات الوطنية والدولية. ويتضمن المرصد ست مجالات رئيسية متمثلة في السكان واستقرار الأسرة وجودة الحياة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية.

المشاركات على المستوى العالمي

- انضمت البحرين إلى العديد من المعاهدات التي تدعم حقوق المرأة والمساواة، ولا سيما اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، والتي تعد كمخطط عالمي لتحقيق المساواة بين الجنسين، وكذلك بالإضافة إلى ومنهاج عمل بيجين.
- تم تشكيل اللجنة الدائمة لشؤون المرأة بدول مجلس التعاون الخليجي استجابةً لاقتراح مملكة البحرين، وقد تم إنشاء فريق عمل بقيادة المجلس الأعلى للمرأة في البحرين لصياغة استراتيجية العمل الخليجي المشترك لشئون المرأة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهو ما يدل على الثقة مملكة الإقليمية في خبرة البحرين في التوازن والمساواة بين الجنسين على المستوى الوطني.
- أطلقت مملكة البحرين الدليل البرلماني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية الوطنية والصادر عن المجلس الأعلى للمرأة وذلك خلال الدورة ال146 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي التي استضافتها مملكة البحرين. إذ يتماشى الدليل مع الالتزامات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان بيجين، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) كم أهداف التنمية المستدامة، وهو بمثابة دليل ومرجعية لجميع البرلمانات في المساواة في التشريعات والسياسات وخطط العمل الوطنية، وتعزيز التوازن والمساواة بين الجنسين من خلال العمل البرلماني.

جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة

تم اعتماد جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة وإطلاقها من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعد نجاح تنفيذها على المستوى الوطني لأكثر من خمسة عشر عاماً، لتأتي تأكيداً على الإيمان الراسخ بأهمية دور المرأة في التنمية وأثرها في تحقيق الاستقرار المجتمعي. وتهدف الجائزة العالمية إلى تشجيع تمكين المرأة وتحفيز دورها كشريك متساوي في تعزيز التنمية المستدامة والشاملة وإتاحة فرصة للاعتراف العام الدولي بإنجازات المؤسسات والأفراد على مستوى العالم للمنافسة في مجال تمكين المرأة والنهوض بها.

صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك مملكة البحرين المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، مع الفائزين بالدورة الثانية من جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الخامس

دعم مشاركة المرأة العاملة

وجهت الحكومة بضرورة زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية في القطاع الخاص، بما يتماشى مع الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية. ويتجلى ذلك في قرار وزير الصناعة والتجارة في عام 2022 والذي يقضي بمراعاة تمثيل المرأة في تشكيل مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة وضرورة الإفصاح عن إحصائيات أعضاء مجلس الإدارة، مصنفة حسب الجنس، من خلال تقارير الحوكمة السنوية الخاصة بإدارة الشركات. كما أصدر محافظ مصرف البحرين المركزي قراراً مماثلاً في عام 2022، مؤكداً على تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة البحرين، من خلال إدخال تعديلات على قانون حوكمة الشركات.

ومن جانبها تواصل وزارة المالية والاقتصاد الوطني إصدار التوجيهات والتعليمات فيما يتعلق بإعداد الميزانية العامة، لضمان تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة. ووجهت التعليمات لكافة الجهات الحكومية بما في ذلك المعنية بالعنف الأُسري لرصد الثغرات في هذا الجانب لمراقبة الموارد المخصصة لإعداد وتنفيذ المشروعات ذات الصلة وتقديم الخدمات المساندة لتأهيل العاملين في هذا المجال.

السجلات التجارية الافتراضية المملوكة من قبل النساء

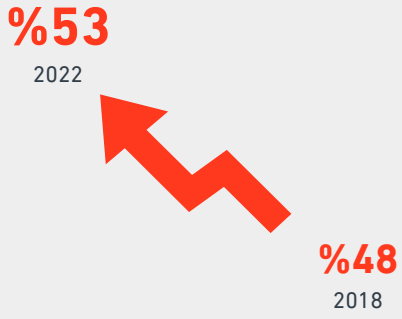

وشُكِلت لجان تكافؤ الفرص بصورة إلزامية في القطاع الحكومي من خلال قرار صادر عن مجلس الخدمة المدنية في عام 2014، فيما يكون تشكيلها بشكل طوعي في القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني. وتُعنى هذه اللجان بدور رقابي بالغ الأهمية لرصد أية تواجه تحقيق التوازن والمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وأوجه معالجتها وذلك من خلال الخروج بتوصيات بتطوير السياسات أو تنفيذ مبادرات محددة.

كما أطلق المجلس الأعلى للمرأة عدداً من المبادرات بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة والتي تشمل:

- إطلاق برنامج "ريادات للتمويل" في ديسمبر 2022 والمخصص لتقديم التسهيلات التمويلية للمرأة البحرينية لإنشاء وتطوير أعمالهن والتوسع فيها. وساهم إطلاق محفظة "ريادات" في العام 2016، إلى جانب المبادرات الوطنية في المجال؛ في تعزيز مساهمة المرأة البحرينية في الاقتصاد الوطني -تمثل المرأة البحرينية 42 بالمائة من مالكي السجلات التجارية النشطة، و53 بالمائة من السجلات الافتراضية، وبلغت نسبة المُصدِّرات على المستوى الوطني 29 بالمائة والتي وصلت منتجاتها وخدماتها اليوم إلى 56 دولة حول العالم.
- المبادرة الوطنية للتوازن بين الجنسين في مجالات علوم المستقبل والتي تشكل إطاراً عاماً وضعه المجلس الأعلى للمرأة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في مجالات العلوم الناشئة والحيوية لتنمية الاقتصاد الوطني والتكنولوجيا المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعد من القطاعات الرئيسية التي تستهدفها المبادرة. وقد جرى إنشاء لجنة المرأة في مجال التكنولوجيا المالية من قِبل المجلس الأعلى للمرأة بعضوية كوادر مهنية في قطاع البنوك والتمويل للإشراف على تنفيذ المبادرات التي تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في التكنولوجيا المالية وتمكينها من شغل مناصب صنع القرار في هذا المجال.
- برنامج المشاركة السياسية للمرأة بالتنسيق مع معهد البحرين للتنمية السياسية والذي يتضمن العديد من الأنشطة التدريبية والتوعوية، ويقدم الاستشارات القانونية والسياسية والنفسية لدعم المرشحات المشاركات في الانتخابات النيابية والبلدية. وقد عكست نتائج انتخابات عامي 2018 و2022 الدور الهام للبرنامج، ومن أبرزها انتخاب أول امرأة بحرينية رئيسة لمجلس النواب في 2018، علاوة على ما حققته المرأة من نتائج في انتخابات

الهدف الخامس

2022 حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة في المجلس النواب المنتخب 20 بالمائة بواقع 8 سيدات من أصل 40 عضو تم انتخابهم، لتبلغ نسبة تمثيل المرأة في السلطة التشريعية المجلس التشريعي 23 بالمائة.

الآليات الوقائية والحمائية للمرأة

تم إنشاء مكاتب حماية الأسرة في مديريات الشرطة في عدد من محافظات البحرين، لمباشرة القضايا المرتبطة بالأسرة والخلافات الأسرية لضمان تحقيق الاستقرار والاطمئنان للحالات وتوفير البيئة الملائمة لضمان التوافق والمحافظة على التماسك الأسري بما يضمن سرية التعامل مع مثل هذه الحالات واعتماد منهجية آمنة لمعالجة حالات العنف. ونظراً لنجاح هذه التجربة، أصدرت وزارة الداخلية قراراً بزيادة عدد المكاتب لتشمل جميع محافظات المملكة، إذ تسهل هذه المكاتب عملية تلقي الوساطة والاستشارات الأسرية. كما تم إنشاء نيابة متخصصة للأسرة والأطفال، تقدم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للضحايا مع ضمان سلامتهم ومحاسبة الجناة.

وقد أطلق المجلس الأعلى للمرأة قاعدة بيانات وطنية موحدة تتضمن إحصاءات عن العنف الأسري تحت مسمى "تكاتف"، وتعد هذه المبادرة جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري، والتي تهدف إلى رصد الجهود الوطنية في مجال الحماية من العنف الأسري وخصوصاً ما تعلق منها بتعزيز مبدأ الوقاية من العنف الاسري قبل حدوثه والتصدي لعوامل الخطورة عبر الشراكة مع الجهات الحكومية ذات الصلة لاعتماد تعريفات موحدة لتصنيفات العنف وتمكين هذه الجهات من توفير الدعم اللازم للحالات المذكورة من خلال تيسير الحصول على الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية.

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

في سبيل تعزيز جهود مملكة البحرين في التغلب على التحديات التي تعوق تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والذي يرمي إلى تعزيز التوازن والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والتنمية المستدامة على المستوى الوطني، ستعمل المملكة على إنجاز التالي:

- التنمية المستدامة للإطار التشريعي، بما في ذلك تحديث وتطوير القوانين لسد الفجوات، وتلبية احتياجات المرأة، وضمان التوازن بين الجنسين وتكافؤ الفرص.
- إدماج احتياجات المرأة وأسرتها في جميع مجالات التنمية الوطنية والحياة العامة.
- تحديث أنظمة خدمات الرعاية الاجتماعية والحمائية عن طريق التطوير المستمر وزيادة الكفاءة لتقديم دعم شامل لرفاه المرأة وأسرتها وضمان سلامتهم.
- الاستمرار في توفير بيئة مواتية تعزز من مشاركة المرأة في سوق العمل وتبوأها للأدوار القيادية وخوضها مجالات ريادة الأعمال، بما في ذلك الاستثمارات في الموارد المالية والتدريب على الأعمال التجارية وزيادة فرص التواصل على النحو الذي يمكن رائدات الأعمال.
- يتطلب تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وتبوأها للأدوار القيادية دعماً مستمراً كسياسات تكافؤ الفرص وبرامج الإرشاد ومبادرات تطوير القيادة، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة.

وفي سبيل التغلب على هذه التحديات والمضي قدماً في تحقيق أهدافها، فإن قرار المملكة تمديد الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية لأربع سنوات إضافية (2023-2026) يضمن استدامة تنفيذها، ومواءمتها مع التطورات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتعزيز المسؤولية الذاتية وتوفير ثقافة مؤسسية بين الشركاء لاستيعاب أهداف الخطة الوطنية، إضافة إلى أهمية الحفاظ على مكون تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين والاستقرار في عمليات التنمية المستدامة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فإنه لا بُدّ من الاستمرار في بناء المعرفة المتخصصة وتعزيز المرونة والشفافية وإدارة المخاطر الشاملة. كما ستركز مملكة البحرين خلال الفترة المقبلة على تعزيز كفاءة الخدمات الأسرية والاجتماعية، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتكثيف التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

الهدف السادس

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

يعد الحفاظ على الموارد المائية من الركائز الأساسية لدعم العمل في مجالات عدة كالأمن الغذائي والعمل المناخي والصحة الجيدة. ونتيجةً للتطور الاجتماعي السريع والنمو الاقتصادي في مملكة البحرين، تزايد الطلب على المياه الصالحة للشرب، مما أدى إلى إنشاء المزيد من محطات تحلية المياه وتشغيلها، لا سيّما مع توقع استمرار تزايد الطلب على المياه. علاوةً على ذلك، يشكل تعرض المملكة للحرارة الشديدة نتيجة موقعها الجغرافي في منطقة شديدة الجفاف، دافعاً للتركيز على تأمين موارد المياه الطبيعية في المملكة وتعزيز جهود الصرف الصحي مع الالتزام بحملات ترشيد الاستهلاك. ونجحت الحكومة نتيجة جهودها المستمرة في الوصل إلى نسبة تغطية إمداد بلغت 100 بالمائة من مياه الشرب الآمنة بالأسعار المناسبة لجميع السكان في المملكة.

الجهود الوطنية

الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030

وافقت حكومة مملكة البحرين، في عام 2018، على الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030 والتي تهدف إلى ضمان الإدارة الفعالة للموارد المائية، وتوفير إمدادات مائية مستدامة بالجودة المطلوبة لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وترتكز الاستراتيجية الوطنية للمياه على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في: تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة بالمياه، ومتابعة ورصد تنفيذ الأنشطة والبرامج والخدمات، وزيادة مستوى الوعي.

وعلى هامش مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في مارس 2023، استعرضت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية إنجازات عدد من الدول في تسريع تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة والنظافة الصحية). وقد تم اختيار مملكة البحرين كمثال لتسريع وتيرة التقدم في المؤشر رقم 6.4.2[2] للهدف السادس والمعني بحجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة. ووفقاً للبيانات المرصودة، قامت مملكة البحرين بسحب ما يقارب 195 بالمائة من مواردها المائية العذبة المتجددة في عام 2000، وبالتالي كانت تعتمد بشكل كبير على مصادر غير متجددة مما يجعلها عُرضة لمواجهة خطر الجفاف. وبحلول عام 2021، انخفض مستوى الإجهاد المائي إلى 156 بالمائة، مما يعني أن البحرين تمكنت من تقليل خُمس عمليات سحب المياه العذبة على مدار عقدين من الزمن. وبالتوازي، زادت كفاءة استخدام المياه بنسبة 80 بالمائة. وتمكنت البحرين من تحقيق هذه النتائج بفضل الإمداد المتزايد من موارد المياه غير التقليدية، وخاصة مياه البحر المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة حيث أنهت المملكة سحب المياه العذبة في أغسطس 2016، ليتم تخصيصها كاحتياطي طوارئ. وفي الوقت نفسه، اعتمد القطاع الزراعي على نطاق واسع على المحميات الزراعية وأنظمة الزراعة المائية وتقنيات الري الحديثة، مما يسمح باستخدام أكثر كفاءة لموارد المياه الحالية.

كما وقد وضعت مملكة البحرين استراتيجية لتوسيع مشاريع إنتاج المياه بحلول عام 2027، ويشمل ذلك زيادة احتياطي المياه في المملكة إلى أكثر من 227 ألف متر مكعب يومياً بدلاً من 114 ألف للاستخدامات الطارئة.

[2] https://www.unwater.org/sites/default/files/2023-03/sdg6_acceleration_snapshot_642_bahrain_feb_2023.pdf

الهدف السادس

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية تسلط الضوء على جهود مملكة البحرين في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة

وبالأخص فيما يتعلق بغاية تحقيق زيادة كبيرة في كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات، وكفاءة سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بقدر كبير من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه

80%
تحسين كفاءة استخدام المياه

ما بين الأعوام 2000-2021

20%
تقليص مستوى الإجهاد المائي على الموارد الطبيعية غير المتجددة

المبادرات الرئيسية

- تزايد الإمداد بمصادر المياه غير التقليدية (مياه البحر المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة)
- اعتماد قطاع الزراعة في أنظمة الزراعة المائية الحديثة وتكنولوجيا الري على نطاق واسع

تطوير البنية التحتية

واصلت مملكة البحرين العمل على تحسين بنيتها التحتية من أجل تلبية الطلب المتزايد على المياه النظيفة وذلك لالتزامها وحرصها على توفيره، مع عدم المساس بالآثار البيئية.

بالإضافة إلى ذلك، واصلت مملكة البحرين جهودها لزيادة مستوى إمدادات المياه الصالحة للشرب والنظيفة، وتعزيز قدرتها على تطوير الصرف الصحي ومعالجة المياه. حيث تم الانتهاء من إنشاء محطة الدور 2 لإنتاج المياه والطاقة بالشراكة مع القطاع الخاص، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 227 ألف متر مكعب من مياه التحلية يومياً. كما طرحت هيئة الكهرباء والماء مناقصة للخدمات الاستشارية بشأن المرحلة الثالثة من محطة الدور التي تستهدف إنتاج مياه البحر المحلاة. كما تمت توسعة شبكة نقل المياه من 150 كم في عام 2002 إلى 618 كم في عام 2022، وبالمثل، تم زيادة السعة التخزينية من 87 خزاناً إلى 164 في عام 2022.

وفيما يتعلق بالصرف الصحي، قامت الحكومة بتدشين مشروع المرحلة الرابعة لمحطة توبلي لمعالجة مياه الصرف الصحي والذي يهدف بشكل أساسي إلى تحسين أداء المحطة لإنتاج المياه المعالجة من خلال توسعة المحطة القائمة لزيادة طاقتها الاستيعابية، ومضاعفة الإنتاج اليومي وتلبية الاحتياجات المرتبطة بأعمال الري والزراعات التجميلية كالمسطحات الخضراء، واستيعاب تدفقات مياه الصرف الصحي المتزايدة الواردة إلى المحطة نتيجة للتطور العمراني والزيادة السكانية.

وقد نتج عن تطوير شبكات إمدادات المياه على مر السنين الوصول إلى سعة تخزينية تبلغ 2.6 مليون متر مكعب من شأنها تلبية الطلب على المياه لمدة 4 أيام في حالة الإغلاق الكامل لجميع المحطات.

الهدف السادس

وحدة إدارة الموارد المائية

حصلت مملكة البحرين في أكتوبر 2018 على منحة بقيمة 2.3 مليون دولار أمريكي من صندوق المناخ الأخضر (Green Climate Fund) للبدء بمشروع بعنوان "تعزيز المرونة المناخية لقطاع المياه في البحرين"، وبناءً عليه أنشأ المجلس الأعلى للبيئة وحدة إدارة الموارد المائية لتنفيذ أربعة أنشطة في إطار هذا المشروع، تشمل:

- إطلاق منصة إدارة المعرفة لتأثيرات تغير المناخ على قطاع المياه في البحرين لتسهيل إدارة الطلب على المياه.
- بناء القدرات المؤسسية لمجلس موارد المياه لإنشاء وتشغيل إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتكيف مع التغيرات المناخية بطريقة مشتركة بين القطاعات.
- تعزيز تقنيات وممارسات الحفاظ على المياه على مستوى المساكن والأراضي الزراعية.
- وضع مبادئ توجيهية لتجميع مياه الأمطار وإعادة تدوير المياه الرمادية.

وأجرت إدارة الموارد المائية، منذ العام 2019، عمليات تدقيق شاملة للمياه لتطوير قاعدة معرفية لإدارة الطلب على المياه المقاوم للمناخ، وفهم استخدام القطاعات للمياه، وتحسين استهلاك المياه مع تقليل الفاقد. كما أنشأت إدارة الموارد المائية قاعدة بيانات الموارد المائية والتي تحتوي على 440 مؤشر إحصائي، تضم جودة المياه ومستويات المياه الجوفية وإدارة الطلب على المياه بناءً على العوامل المناخية والاجتماعية الاقتصادية.

الوعي العام

تعتبر المملكة ترشيد استهلاك المياه هدف استراتيجي حيث يتم رصد الاستهلاك اليومي للحسابات بشكل مستمر، وإخطار أصحاب الحسابات في حالة حدوث أي ارتفاعات غير اعتيادية، والتي قد تكون نتيجة للتسرب أو الاستهلاك الزائد. وفي هذا الصدد، أطلقت هيئة الكهرباء والماء عدة حملات توعية لتشجيع الحفاظ على المياه حرصاً منها على استدامة الموارد المائية وتحقيق قدر أكبر من الاستخدام الأمثل لهذه الموارد بعيداً عن الاستنزاف والهدر.

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

تعمل المملكة على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية كأداة رئيسية لتشجيع استخدام المزيد من تقنيات تحلية المياه الصديقة للبيئة التي تحقق الأمن المائي وتحافظ على البيئة البحرية للمملكة. الأمر الذي يتطلب معه تكثيف الجهود نحو تحسين البحث والتطوير في هذا المجال.

وتسعى المملكة ضمن خطط مبادرة التشجير،التي تعد إحدى مبادرات خطة الوصول للحياد الصفري إلى الاستمرار في تطوير واعتماد البنية التحتية للري ذات الكفاءة لاستيعاب زيادة الطلب على المياه، بما في ذلك شبكات توزيع مياه الأمطار التقليدية وإعادة تدوير المياه الرمادية.

وتعمل إدارة الموارد المائية على تيسير تنفيذ إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والذي سيعتمد نهج الاقتصاد الدائري للمياه وذلك باعتبار أن دورة المياه تعمل كنظام واحد متكامل، وذلك عبر إنشاء روابط بين إمدادات المياه والمياه العادمة وأنظمة تصريف مياه الأمطار والمرافق التي تديرها. وعلى صعيد متصل، ستواصل حكومة المملكة جهودها في الحد من هدر المياه على مستوى المساكن.

الهدف السابع

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

أنشأت مملكة البحرين البنية التحتية اللازمة لضمان وصول الطاقة للجميع في إطار توجهها نحو مستقبل أكثر استدامة، ونتيجة لذلك نجحت المملكة في تغطية 100 بالمائة من السكان بالكهرباء. وستساهم هذه القاعدة الصلبة في تحقيق المزيد من الأهداف الطموحة ودعم توجه المملكة نحو مصادر الطاقة النظيفة. وهو ما أكده صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله، خلال مشاركة سموه في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المُناخ (COP26)، حيث أعلن عن خطط المملكة لمضاعفة أهدافها للطاقة المتجددة المعلنة سابقاً من 10 بالمائة إلى 20 بالمائة بحلول عام 2035، ضمن خطتها للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060.

وفي الآونة الأخيرة، أكد سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب ورئيس مجلس إدارة بابكو إنجنيرز، على طموح المملكة في التحول إلى مصادر طاقة نظيفة لتصبح واحدة من الدول الرائدة في تلبية الطلب على الطاقة من خلال المصادر المتجددة.

الجهود الوطنية

الاستراتيجية الوطنية للطاقة

تسعى شركة بابكو إنيرجيز (والمعروفة سابقاً باسم الشركة القابضة للنفط والغاز) إلى التحول من شركة نفطية إلى شركة تعنى بكافة مصادر الطاقة، بهدف تعزيز السياسات والمشاريع الطموحة التي تدعم استدامة موارد الطاقة، والإسهام في مؤازرة جهود التنمية المستدامة في مملكة البحرين. وقد بدأت الشركة في تطوير استراتيجية وطنية للطاقة بالمملكة، كما قامت بتعيين شركة استشارية عالمية تتمتع بخبرة في قطاع الطاقة وحوكمة الشركات والاستراتيجية السيادية، للمساعدة في تطوير الاستراتيجية ووضع نموذج تشغيل داعم واستراتيجية تحويلية للشركات التابعة لها. ومن أهم ركائز استراتيجية الطاقة، توفير أمن الطاقة وزيادة قيمة الموارد الطبيعية في البحرين، وإيجاد مصادر بديلة للطاقة المتجددة خلال العقد المقبل.

الطاقة المتجددة

تهدف البحرين من خلال خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة (National Energy Strategy)إلى زيادة نصيب موارد الطاقة المتجددة في المزيج الكلي للطاقة وفقاً لالتزامات الوصول إلى الحياد الصفري. وتتضمن الخطة تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية والرياح، وتهدف إلى توليد 5 بالمائة من الكهرباء في المملكة من مصادر متجددة بحلول عام 2025 وتوليد 20 بالمائة بحلول عام 2035.

كما أرست خطة العمل الأساس لتشجيع وإشراك الأسر في التوجه نحو استخدام الطاقة المتجددة. وبناءً عليه أطلقت هيئة الكهرباء والماء في العام 2021 خدمة صافي القياس (net metering) والتي تسمح للأفراد بتركيب أنظمة الطاقة المتجددة في منازلهم ومنشآتهم والاستفادة من الكهرباء المنتجة لاستهلاكهم، كما يمكنهم تحويل الفائض إلى الشبكة الحكومية للكهرباء، والحصول على خصم في فواتيرهم.

الهدف السابع

وتعمل الحكومة على تنفيذ عدد من مشاريع الطاقة المتجددة الرئيسية في الوقت الراهن، ومن أبرزها:

- بناء محطة طاقة شمسية بقدرة إنتاجية تبلغ 100 ميجاوات في منطقة عسكر، بسعة تكفي لتشغيل أكثر من 17,000 منزلاً.
- تركيب أنظمة طاقة شمسية بقدرة إجمالية تبلغ 72 ميجاوات على أسطح أربعة مباني حكومية رئيسية في منطقة الصخير، وهي: حلبة البحرين الدولية، والمركز الدولي للمعارض، ومسرح الدانة، وجامعة البحرين.
- تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح مباني ثمان مدارس حكومية، مع وضع خطة لتزويد جميع المدارس الحكومية بالطاقة الشمسية بحلول عام 2031.

إلى جانب خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة، أطلقت الحكومة خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة (National Energy Efficiency Plan) في العام 2017، والتي تشتمل على 22 مبادرة لتعزيز ممارسات كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات، حيث نتج عنها تغيير جميع المصابيح الحكومية إلى مصابيح من فئة LED الموفرة للطاقة، والبدء في عملية الانتقال إلى الطاقة الشمسية، وإصدار التشريعات اللازمة الهادفة لنظام تبريد المناطق، وتقديم توصيات للبناء بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

خطط تمويل الطاقة الشمسية

وقع صندوق العمل "تمكين" اتفاقية تعاون مشتركة مع عدد من المصارف الرائدة في البحرين في عام 2020 وذلك لتأسيس برنامج تمويل الطاقة الشمسية، والذي يهدف إلى تمكين المؤسسات الراغبة من الحصول على تمويل شراء وتركيب الألواح الشمسية لتوليد الطاقة فضلاً عن دعم تكلفة مراجعة حسابات الطاقة الشمسية. وتأتي الاتفاقية ضمن أهداف تمكين الاستراتيجية لدعم تنمية المؤسسات، وتشجيع التحول للطاقة المتجددة بما يسهم في تقليل نفقات الطاقة للمؤسسات الحاصلة على الدعم، ودعم الشراء من المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق المحلي.

من جهة أخرى تعتمد الحكومة في تمويل مخططاتها الإستراتيجية للطاقة الشمسية على نموذج الانشاء - الامتلاك - التشغيل - الصيانة (BOOM) بموجب عقد مدته 20 عامًا، والذي يعد مثال واضح على الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص. ومنذ ذلك الحين، شهدت البحرين مشاركة نشطة للبنوك في تقديم الدعم المالي لمشاريع الطاقة الشمسية والمتاحة لكل من الأفراد والشركات.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف السابع

المركبات الكهربائية

اعتمدت المملكة في العام 2021 "اللائحة الفنية للمركبات الكهربائية" لتعزيز واعتماد سبل النقل النظيفة. حيث قامت وزارة شؤون الكهرباء والماء في العام 2023 بمنح عقد لتطوير استراتيجية المركبات الكهربائية في المملكة بهدف تقليل الاعتماد الكلي على الوقود الأحفوري واستهلاكه، وتشجيع استخدام المركبات الكهربائية، وتقليل التلوث، وتقليل تكلفة الملكية للمواطنين والحكومة والصناعات، وتقديم المشورة بشأن سياسات الرسوم واللوائح والبنية التحتية. كما منحت الوزارة عقدًا آخراً لتركيب خمس محطات شحن للسيارات الكهربائية في جميع أنحاء المملكة. من جهة أخرى، أعلنت عدد من شركات القطاع الخاص عن استثماراتها في مصانع السيارات الكهربائية في المملكة، مما يعكس زيادة الوعي بالدور الذي تضطلع به السيارات الكهربائية في دعم جهود الطاقة النظيفة.

سباق الجائزة الكبرى لطيران الخليج للفورمولا 1 البحرين 2023 - السباق الأكثر استدامة على الإطلاق

أعلنت حلبة البحرين الدولية، موطن رياضة السيارات في الشرق الأوسط، أن سباق جائزة البحرين الكبرى للفورمولا 1 لطيران الخليج لعام 2023 هو السباق الأكثر استدامة على الإطلاق. كما أعلنت عن خطط مستقبلية لضمان تقليل التأثير على كوكب الأرض ودعم هدف الجائزة الكبرى لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2030، وأهداف مملكة البحرين للوصول للحياد الصفري بحلول عام 2060.

وتمكن الألواح الشمسية التي تم تركيبها في حلبة البحرين من إنتاج ما يقارب 5.28 ميجاوات من الطاقة النظيفة، ما يكفي من الطاقة المتجددة لتغطية جميع الاستخدامات لسباق الفورمولا 1 لعام 2023، أي ما يعادل 3,108 طن من الكربون.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحلبة العديد من التغييرات لتقليل استهلاك الطاقة، بما في ذلك نظام إدارة المبنى الجديد الذي يراقب ويدير توفير الإضاءة وتكييف الهواء بكفاءة عن طريق ترقية مبردات تكييف الهواء واستبدال جميع إضاءة الشوارع والمباني بأضواء LED، وذلك لتحسين كفاءة الاستخدام. كما قامت حلبة البحرين الدولية بترقية وتوسيع مرافق إعادة التدوير الخاصة بها.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف السابع

التحديات الراهنة وسُبُل التغلب عليها

تواجه مملكة البحرين تحديات متعددة في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، ومنها محدودية المساحات المتوفرة لمزارع الطاقة الشمسية ذات النطاق الواسع، مما يتطلب النظر في تنفيذ مشاريع لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية في الأماكن الخالية مثل أسطح المنازل ومواقف السيارات، كما ستتم دراسة إمكانية تركيب الألواح الشمسية العائمة وتقييم مدى ملاءمتها لمناخ وطبيعة المملكة. ومن جانب آخر، تشكل الحاجة إلى الموازنة بين الأهداف المعنية باستقرار الأوضاع المالية والحاجة إلى توسيع نطاق الاستثمارات في تطوير الطاقة المتجددة في المملكة تحدي آخر، إضافة إلى تحديد جدوى الاستثمار في الطاقة المتجددة وتشجيع الأسر لزيادة تركيب الألواح الشمسية والانتقال إلى الطاقة المتجددة. ويمكن للبحرين، من خلال الاستمرار في تبني نموذج شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص، مجابهة هذه التحديات الرئيسية التي تواجهها في مجال الطاقة المتجددة بصورة أفضل ،مما يشمل التحديات المالية ، ، لا سّيما من خلال جذب الشركات الدولية المتخصصة في التقنيات المتطورة.

ويلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً في المساهمة في مشاريع الطاقة الشمسية، وتم حتى الآن الانتهاء من أو البدء بالعمل في عدد من المشاريع، ومنها التالي:

- تسعى الشركات العاملة تحت مظلة بابكو إنرجيز إلى تحقيق الريادة في مجال الطاقة المتجددة، فقد تم افتتاح مشروع توليد الطاقة الشمسية بالألواح لشركة بابكو للتكرير بسعة 5 ميجاوات في العام 2014، فيما تنتج بابكو للاستخراج (تطوير سابقًا) طاقة شمسية بسعة 5 ميجاوات من مشروعها الذي تم استكماله في العام 2019.
- من المتوقع أن يشغل ميناء خليفة بن سلمان مشروعه للطاقة الشمسية بحلول نهاية العام عبر تركيب 20,000 لوح شمسي قادر على توليد 18.5 جيجاوات من الكهرباء سنويًا، مما يجعل ميناء خليفة بن سلمان أول ميناء بحري في المنطقة يكتفي بالطاقة البديلة بشكل كلي.
- افتتح مجمع البحرين محطة للطاقة الشمسية تبلغ طاقتها القصوى 6.2 ميجاوات في مارس 2023، حيث تم تطوير المحطة من خلال اتفاقية شراء الطاقة الشمسية بين شركة ماجد الفطيم للتجزئة وشركة Yellow Door Energy.
- أطلقت جامعة البحرين الطبية (الكلية الملكية للجراحين) مشروع مزرعة الطاقة الشمسية، والمتوقع أن تنتج ما يعادل 55 بالمائة من استهلاك الطاقة الحالي للجامعة، وذلك دعماً لمبادرة "الحرم الجامعي الأخضر" والذي تهدف إلى تعزيز الاستدامة في الحرم الجامعي.
- ومؤخرًا، أعلنت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، أحد أكبر مصاهر الألمنيوم في العالم، عن إطلاق مشروع حديقة الطاقة الشمسية وتعيينها لشركة مختصة بتركيب ألواح كهروضوئية شمسية على مساحة 37,000 متر مربع بطاقة إنتاجية تبلغ أكثر من 6 ميجاوات سنوياً.

إضافة لذلك، فإن التوسع في البحث والتطوير في هذا المجال من شأنه أن يساهم في تطوير التقنيات التي تحقق أقصى استفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في البحرين، مع وضع تحدي محدودية المساحة بعين الاعتبار. كما أنه من الضروري إعداد القوى العاملة للمستقبل من خلال تطوير مناهج متخصصة في مجال الطاقة المتجددة علاوة على زيادة أعداد رأس المال البشري العامل في مجالات الطاقة.

الهدف الثامن

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

شرعت مملكة البحرين في تبني سياسات التنويع الاقتصادي استناداً إلى الرؤية الاقتصادية 2030، من خلال تحفيز نمو القطاعات غير النفطية الواعدة وتقليل الاعتماد على النفط. وقد أسفر ذلك عن انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من 40 بالمائة في عام 2002، إلى أقل من 20 بالمائة في الوقت الحالي على الرغم من استمرار تسجيل القطاع النفطي لمعدلات نمو إيجابية، وهو ما يعكس التنوع الكبير الذي شهدته القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع المشروعات المالية والصناعات التحويلية والنمو المطرد الذي شهدته هذه القطاعات. كما تشير النتائج الأولية لعام 2022 إلى بلوغ مساهمة القطاع غير النفطي نسبة 83.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وهي أعلى نسبة مساهمة للقطاع غير النفطي تم تحقيقها في تاريخ مملكة البحرين.

وفي أكتوبر 2021، أطلقت المملكة خطة التعافي الاقتصادي، والتي تضمنت خططًا لإطلاق استراتيجيات للقطاعات ذات الأولوية وهي قطاعات النفط والغاز، والخدمات المالية، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي. كما تضمنت الخطة أولوية جعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل من خلال طرح المبادرات استكمالًا للسياسات التي تم تبنيها على مدى الأعوام الماضية لخلق المزيد من فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الجهود الوطنية

النمو الاقتصادي

حققت مملكة البحرين معدلات نمو اقتصادية مطردة على مدى العقود الماضية، إذ سجل الاقتصاد البحريني قبل الجائحة، نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.2 بالمائة في العام 2019، مدفوعاً بنمو قطاعي الصناعات التحويلية والسياحة وذلك بفضل الاستثمارات الموجهة وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في هذين القطاعين. ومع ذلك، ونظراً لتأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، سجل اقتصاد البحرين في العام 2020 تراجعاً بنسبة 4.6 بالمائة بالأسعار الثابتة، حيث شهد الربع الثاني من العام 2020 الانخفاض الأكبر. إلا أنه ونتيجةً عن استقرار الآثار الصحية المترتبة على الجائحة وإطلاق خطة التعافي الاقتصادي، سجل الاقتصاد الوطني نمواً بنسبة 2.7 بالمائة في عام 2021، في حين حققت مملكة البحرين في العام 2022 أعلى نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ عشر سنوات إذ بلغت نسبة النمو 4.9 بالمائة.

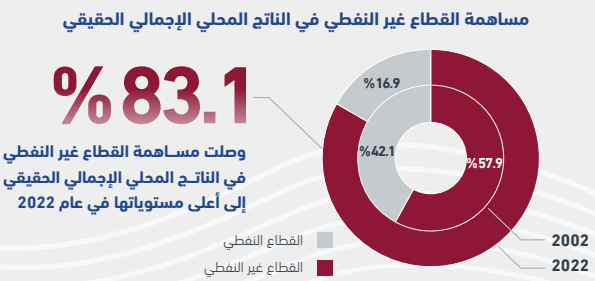

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الثامن

سوق العمل

تم إطلاق البرنامج الوطني للتوظيف في العام 2019، بهدف زيادة فرص المواطن في التوظيف في سوق العمل مع الحفاظ على مرونة سوق العمل لاستقطاب الكفاءات، وتوظيف البحرينيين وتأهيلهم في وظائف مستدامة وفرص متكافئة وفق احتياجات سوق العمل. وتألف البرنامج من أربع مبادرات رئيسية وهي إطلاق حملة توعية لتسجيل المواطنين الباحثين عن فرص العمل وبالتالي تحسين سجلات سوق العمل، وزيادة إعانة التعطل ومدتها إلى جانب زيادة تعويض المفصولين والمسرحين، وزيادة الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة ورسوم تصاريح نظام البحرنة، وإعادة تصميم برنامج تمكين للتدريب ودعم الأجور.

وبعد مرور عام، تم إطلاق برنامج التوظيف الوطني 2.0 بنسخته المطورة وعدد من المبادرات الأخرى ضمن الحزمة المالية والاقتصادية لدعم جهود الحكومة لتحفيز الاقتصاد خلال فترة الجائحة، ومنها مبادرات دعم رواتب البحرينيين في القطاع الخاص. وكان لهذه المبادرات أثرًا في استقرار سوق العمل أثناء الجائحة، حيث سجلت وزارة العمل حالات تسريح أقل بنسبة 9 بالمائة خلال العام 2020 مقارنة بعام 2019.

كما أطلقت الحكومة مبادرات لزيادة تمكين الشباب البحريني وتسهيل دخولهم إلى القطاع الخاص كجزء من إطار خطة التعافي الاقتصادي. وقد حققت مملكة البحرين نجاحاً ملموساً حيث تم توظيف 29,995 بحرينيًا في عام 2022، وهي بذلك تخطت هدف التوظيف السنوي المعلن عنه سابقًا لتوظيف 20,000 بحريني. بالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي عدد المستفيدين من البرامج التدريبية أكثر من 10,280 فردًا مما تجاوز العدد المستهدف وهو تدريب 10,000 فردًا خلال العام. وساهمت مبادرات خطة التعافي الاقتصادي في خفض معدل البطالة من 7.7 بالمائة في العام 2021 إلى 5.4 بالمائة في العام 2022. كما واصلت وزارة العمل طرح طرق مبتكرة لتدريب البحرينيين، بما في ذلك معارض التوظيف الإلكترونية، وإطلاق بوابة رقمية للباحثين عن العمل، وتوفير التدريب والتوجيه المهني.

وتهدف الخطة الوطنية لسوق العمل 2021-2023 إلى زيادة مساهمة العاملين البحرينيين في التنمية الوطنية، وذلك من خلال اتباع نهج منسق يضم الحكومة وأصحاب العمل والعمال، حيث تسعى الخطة إلى تعزيز التكامل المؤسسي، ومراقبة مؤشرات سوق العمل، واتخاذ قرارات مستنيرة من أجل التقدم الاقتصادي المستدام. وبالتالي، فإن خطة سوق العمل الوطنية تلعب دورًا حاسمًا في المساهمة في التنمية الشاملة لمملكة البحرين وتحقيق أهدافها الاقتصادية والعملية.

ومن جانبٍ آخر، تابعت هيئة تنظيم سوق العمل عملها كجهة مسؤولة عن تنظيم توظيف الوافدين بهدف الحفاظ على سوق عمل منظم يلبي احتياجات مستخدميه ويحافظ على حقوق جميع الأطراف ويحقق الضمان الاجتماعي لضمان النمو الاقتصادي. وشملت تدابير الحماية الرئيسية التي تتبناها الهيئة إنشاء نظام حماية الأجور، وهو نظام يمنح هيئة تنظيم سوق العمل إمكانية الاطلاع على عملية دفع الرواتب للعاملين، حيث دخل هذا النظام حيز التنفيذ في مايو 2021. بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء "مركز حماية الوافدين"، وهو مركز مركزي يضم عيادة للملفات القانونية، ويقدم المساعدة في الإحالة إلى السلطات، واستعادة جواز السفر، ومأوى لضحايا الاتجار بالبشر.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الثامن

صندوق العمل (تمكين)

خلال الفترة 2019-2022، أنفق صندوق العمل (تمكين) حوالي 45 مليون دينار بحريني على مختلف برامج تنمية رأس المال البشري استفاد منها حوالي 55,000 بحريني. وشملت هذه البرامج الحصول على الشهادات المهنية، والتدريب على مهارات التوظيف، والتدريب التقني والمهني، مع توجيه نحو 58 بالمائة من نفقات التدريب إلى المرأة البحرينية. علاوةً على ذلك، استفاد 27 ألف بحريني، يعملون فيما يقرب من 6,000 شركة، من برنامج دعم الأجور بإجمالي إنفاق يقارب 150 مليون دينار بحريني، والجدير بالذكر بأن المرأة البحرينية حظيت بنسبة 40 بالمائة من هذه النفقات.

وتعمل تمكين مع مجلس التنمية الاقتصادية على جذب الشركات الأجنبية الراغبة في تأسيس أعمالها في البحرين، والبحث عن المزيد من فرص العمل للبحرينيين، ومن بين الأمثلة الناجحة والناتجة عن هذه الشراكة مع القطاع الخاص تأسيس مركز سيتي للتكنولوجيا في البحرين والذي يهدف إلى توظيف 1,000 بحريني في أنشطة البرمجة التي تدعم قطاع كبير من عملاء المركز. ومن المؤكد أن البرنامج سيساهم في صقل مهارات البحرينيين في المهارات الرقمية.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين أكثر من 90 بالمائة من إجمالي عدد المؤسسات المسجلة، ولها أهمية قصوى لدعم النمو الاقتصادي المستدام في البحرين وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة. ولطالما حرصت مملكة البحرين على تعزيز هذا القطاع من خلال إصدار التشريعات وتطوير البنية التحتية لخلق بيئة جاذبة للاستثمار. ويهدف مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تم تشكيله في عام 2017، إلى تعزيز قدرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، فضلاً عن تطوير مبادرات تهدف إلى زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتصدير ومستويات العمالة المحلية.

وواصلت تمكين دعمها للقطاع الخاص، حيث تم إنفاق ما يفوق 29 مليون دينار بحريني من الدعم خلال عام 2019، استفاد منه ما يقرب من 1,700 شركة بحرينية، شكلت 93 بالمائة منها مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وإلى جانب الجهود التي تبذلها تمكين في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، أطلقت مملكة البحرين أيضاً مبادرة صادرات البحرين في نوفمبر 2018 والتي تهدف إلى تيسير الوصول العالمي للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

تنمية رأس المال البشري

تم إطلاق برنامج رئيس مجلس الوزراء لتنمية الكوادر الحكومية في العام 2015، والذي يهدف إلى خلق كوادر وطنية قيادية تشارك في التطوير والتنمية من أجل نهضة المملكة. وصُمم هذا البرنامج لانتداب الكفاءات البحرينية الشابة والمتميزة من الجهات الحكومية لمدة عام واحد إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء وتدريبهم على مستوى عالٍ في طرق البحث وتحليل السياسات بما يخدم عملهم الأساسي في جهاتهم الحكومية الأصلية . علاوة على ذلك، يكتسب المشاركون في البرنامج خبرات من خلال عملهم المباشر مع عدد من المسؤولين وصناع القرار في مختلف الجهات الحكومية. ومنذ إطلاق البرنامج، تم تخريج 7 أفواج تضم العديد من الذين يشغلون حاليًا مناصب حيوية في مختلف الجهات الحكومية.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الثامن

تشجيع السياحة المستدامة

يرتبط قطاع السياحة في البحرين ارتباطاً كبيراً بالثقافة والآثار، حيث تعمل هيئة البحرين للثقافة والآثار، وهي الهيئة المعنية بقطاع الثقافة في البحرين، على تحديث وتطوير البنية التحتية الثقافية، وتفعيل دور الثقافة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتساهم القطاعات الثقافية والسياحة العائلية وقطاع الفنون بشكل كبير في التنمية الاقتصادية لأنها تبرز هوية وتاريخ الدولة كعامل سياحي، وتوفر العديد من فرص العمل، كما أن لها عوائد مجزية وتساهم في تدوير رؤوس الأموال المحلية. وتعد مبادرة "صنع في البحرين" والتي تم إطلاقها في العام 2020 إحدى أهم المبادرات التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة والتي عملت هيئة البحرين للثقافة والآثار من خلالها على إعادة تصوير وتكوين الهوية البصرية والوظيفية لنتاجات الحرف اليدوية البحرينية، وتقديم عناصر الاستدامة الحديثة بالإضافة إلى تقديم الدعم للحرفيين المحليين.

كما أطلقت الهيئة برنامج تدريبي للحرف اليدوية في عام 2021، بهدف نقل خبرات الحرفيين المحليين إلى الأجيال الناشئة، وتطوير المهارات الحرفية والفنية وخلق التعاون بينهم. حيث تم عرض المنتجات التي صنعها المتدربين خلال البرامج التدريبية في جناح البحرين في إكسبو 2020 الذي أُقيم في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الهيئة مبادرة "فنان في مدرسة" في عام 2019، بالتعاون مع أربعة من الفنانين التشكيليين ووزارة التربية والتعليم، لتوعية المجتمع المدرسي بقيمة الفن في مجتمعنا.

إنجاز البحرين

إنجاز البحرين هي منظمة غير ربحية تأسست في عام 2005 كجزء من Junior Achievement Worldwide، بهدف إلهام وإعداد الشباب البحريني للنجاح في الاقتصاد العالمي، عبر تمكين الشباب البحريني من معرفة طبيعة ومفاهيم العمل والمواطنة والاقتصاديات والشراكة والريادة في الأعمال ومنهجيات القواعد السلوكية والأخلاقية فضلاً عن المعرفة المالية والاستعداد والقابلية للعمل. كما تهدف برامج مؤسسة إنجاز البحرين إلى تعزيز الثقة بالنفس وتحفيز الشباب نحو تحقيق طموحاتهم وأهدافهم الشخصية والتعليمية والمهنية.

وتشمل برامج إنجاز البحرين برنامج "إعداد القوى العاملة للغد"، الذي يزود الطلاب بالأدوات والمهارات اللازمة لتمكنهم من الحصول على وظيفة في القطاعات المهنية ذات النمو العالي، إضافة إلى برنامج "نظرة مركزة على عالم العمل"، والذي يساعد طلاب المدارس الثانوية على اكتساب فرصة اكتشاف أماكن العمل (work shadowing).

الفئات المشاركة في برنامج إنجاز البحرين

المتطوعين	المعلمين	الخريجين	الطلاب
61,700	300	5,098	396,918

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الثامن

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

خطت مملكة البحرين العديد من الخطوات الجوهرية والتي تصب في تعزيز المهارات والمعرفة لدى القوى العاملة، إضافةً إلى مساعدتهم على مواكبة التغيرات المستمرة في سوق العمل والقدرة على التكيف معها. وعلى الرغم من ذلك، يواجه بعض الخريجين صعوبة في الحصول على عمل نتيجة لازدياد أعداد خريجي الجامعات ووجود فجوة بين المهارات واحتياجات السوق. والتعامل مع هذه الفجوة يتطلب توثيق الشراكات بين المؤسسات التعليمية وأصحاب العمل، وإطلاق برامج توجيه مهني موسعة تساعد الطلاب على اتخاذ قرارات صائبة بشأن تعليمهم ووظائفهم المستقبلية، وزيادة المرونة في اختيار التخصصات وصقلها، بالإضافة إلى الحاجة للمزيد من فرص التدريب العملي والتدريب المهني التي تركز على المهارات الجديدة والناشئة واستخدام البرامج الافتراضية والإلكترونية.

وطرحت المملكة العديد من برامج التدريب المهني والمبادرات الأخرى لسد الفجوة بين المهارات واحتياجات السوق، منها:

- صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه مرسوم بإنشاء كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) في العام 2008، لتلبية الحاجة إلى وجود قوى عاملة بحرينية ماهرة، تدعم النمو والتنويع الاقتصادي. ويتم تطوير البرامج والمؤهلات والدورات التي تقدمها بوليتكنك البحرين والمنهجية الأساسية لكيفية تقديمها بالتشاور مع الشركات ومؤسسات التعليم والتدريب الدولية، بما يضمن تلبية الخريجين لاحتياجات سوق العمل.
- أطلقت الحكومة برنامج تنمية الكوادر التقنية في مارس 2023، والذي تقوم هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالإشراف عليه، لصقل مهارات خريجي الجامعات البحرينيين الشباب والباحثين عن عمل من ذوي الاختصاصات الفنية في مجال تكنولوجيا المعلومات ودعمهم بشكل مادي أثناء فترة تدريبهم.
- تم استحداث برنامج دعم لخريجي الحقوق في مارس 2023، يوفر فرص تدريب لدى مكاتب المحاماة المرخصة، ويتم من خلاله منح المتدربين مكافأة تبلغ 300 دينار شهرياً لمدة عامين وذلك بحسب المدة اللازمة لاجتياز فترة التدريب واكتساب رخصة مزاولة مهنة محامي.
- أعلنت تمكين في مايو 2023 عن إطلاق مبادرة "منها للأعلى" وذلك استجابةً لطلب مقدم من السلطة التشريعية، بهدف تقديم الدعم للمؤسسات الراغبة في دعم التطور الوظيفي لموظفيها الحاصلين على الشهادات الجامعية ممن يعملون في وظائف لا تتلاءم مع مؤهلاتهم الأكاديمية، وذلك عن طريق تدريبهم من أجل الارتقاء الوظيفي وترقيتهم إلى وظائف نوعية. ويمكن للمؤسسات الراغبة بتطوير موظفيها ودعم ترقيتهم الاستفادة من هذه المبادرة لدعم زيادة أجورهم لمدة سنتين. إضافةً إلى ذلك، تشمل المزايا دعمًا تدريبيًا بنسبة 100 بالمائة مرتبط مباشرة بترقية الموظف.
- قامت تمكين بإطلاق برنامج "مهارات البحرين" في فبراير من العام 2022، والذي يهدف إلى تقديم الموارد والمصادر والأدوات التي تساعد في التوجيه المهني نحو الوظائف والمهارات التي يتطلبها سوق العمل بما يضمن الانتقال السلس من مرحلة الدراسة لمرحلة العمل، كما يوفر البرنامج مصدر واضح للمهارات المطلوبة للتقدم في المسار المهني أو الوظيفي بحسب التغيرات العالمية في القطاعات المختلفة.

الهدف التاسع

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

يركز الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية) إلى بناء بنية تحتية مرنة، وتحسين التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار. ومنذ الإعلان عن الرؤية الاقتصادية 2030، بذلت المملكة جهوداً كبيرة لدمج الاستدامة في أنظمتها العامة مع التركيز على تحسين البنية التحتية والرقمنة. وعكس برنامج الحكومة 2023-2026 مقاصد الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية) والتي ركزت على تطوير البنية التحتية، والتعافي الاقتصادي، وركائز التحول الرقمي. ومن هذا المنطلق، استثمرت الحكومة بصورة كبيرة في تحديث بنيتها التحتية، كالنقل والمرافق والمباني العامة، كما تخطط المملكة على مدى السنوات الأربع القادمة على واصلة تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية، وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص، لتسريع توفير البنية التحتية للمشاريع الاستراتيجية الرئيسية.

الجهود الوطنية

التحول الرقمي

تبنت مملكة البحرين الثورة الرقمية من خلال دمج التقنيات المتقدمة في الخدمات الحكومية، حيث تم تحويل 229 خدمة حكومية إلى خدمات إلكترونية خلال الفترة 2019-2022. ويساهم هذا التحول في زيادة تيسير وكفاءة الخدمات، وتعزيز ثقافة محو الأمية الرقمية بين السكان. وفي المقابل، تعتزم الحكومة تعزيز المهارات الرقمية بين جيل الشباب من خلال توفير أدوات الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة في البيئات التعليمية وتعزيز الشراكات مع شركات التكنولوجيا، ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال:

- إصدار قانون حماية البيانات الشخصية في يوليو 2018، والذي يُعنى بحماية الأفراد والبيانات الشخصية العائدة لهم عن طريق وضع إطار قانوني يحدد طرق وسبل الولوج إلى البيانات والحصول عليها ومعالجتها بطريقة آمنة وموثوقة.
- اعتماد سياسة سياسة "السحابة أولاً" في عام 2017، والتي تضع خارطة طريق وإرشادات واضحة لتبني التكنولوجيا السحابيّة على مستوى القطاع العام. ومن خلال اعتماد خدمات الحوسبة السحابية، تمكنت الحكومة من خفض تكاليفها التشغيلية وزيادة الأمن والإنتاجية، وطوّرت خدمات حكومية ممتازة. وقد أدى ذلك إلى انتقال أكثر من 70 بالمائة من عمليات وأنظمة 72 جهة حكومية إلى السحابة، وانتقال 32 منها بشكل كامل، وإنشاء أربع جهات حكومية قائمة بالكامل على السحابة الإلكترونية.
- إطلاق مراكز بيانات "خدمات أمازون السحابية" (AWS) للشرق الأوسط في البحرين في العام 2019، والذي يعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط. ونجحت المملكة في فرض نفسها كمقر لإنشاء مراكز البيانات نتيجة لاستعدادها لتطبيق القانون الأول من نوعه بشأن تزويد خدمات الحوسبة السحابية لأطراف أجنبية (Cloud Computing Services Data Sovereignty Law)[3] في عام 2018، والذي يمنح المشاركين السيادة على بياناته، بالإضافة إلى توجهها العام لتبني أحدث التقنيات.
- أطلقت تمكين في العام 2019 مركزين للابتكار السحابي (Cloud Innovation Centers) في جامعة البحرين وكلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)

[3] المرسوم التشريعي رقم 56 لعام 2018 بشأن تقديم خدمات الحوسبة السحابية للأطراف الأجنبية

الهدف التاسع

بالتعاون مع "خدمات أمازون السحابية" ، بهدف تسريع التحول الرقمي في المملكة عبر التنسيق بين المؤسسات المختلفة والجيل القادم من التكنولوجيا لاستخدام الحوسبة السحابية في حل التحديات التي تواجه مؤسسات القطاع العام والمجتمع وتحويلها لفرص للدخول في مجال ريادة الأعمال عبر الابتكار.

- أطلقت بوليتكنك البحرين أكاديمية الذكاء الاصطناعي في عام 2020، بالتعاون مع تمكين وشركة مايكروسوفت العالمية، والتي تعد الأولى من نوعها في المنطقة بهدف توفير منصة للطلاب لتعزيز قدرات الابتكار والإبداع في مجال الذكاء الاصطناعي.
- يتجلى التزام البحرين بالتقدم التكنولوجي، بإحرازها تقدم في نسبة تغطية شبكة اتصالات الجيل الخامس "5G" والتي وصلت إلى 100 بالمائة خلال عام 2022، كما بلغت نسبة تغطية الشركات بشبكة النطاق العريض "الإنترنت" 100 بالمائة. وتشير البيانات المتاحة إلى انتشار الهاتف المحمول والنطاق العريض والإنترنت في البحرين بمستويات عالية، الأمر الذي يؤكد على تبني البحرين لنهج استباقي في خلق بيئة تعزز الابتكار وتحفز التنويع الاقتصادي.
- أطلقت هيئة تنظيم الاتصالات في عام 2022 ترخيص الابتكار في البيئة التنظيمية التجريبية للتقنيات الناشئة (Emerging Technologies Sandbox)، مما يتيح إمكانية اختبار تقنيات وخدمات جديدة مباشرة مع المستهلكين في بيئة تنظيمية تجريبية سهلة للشركات، وتمكنهم من الوصول السريع إلى طيف الترددالراديوي للاختبارات اللاسلكية.

الابتكار في القطاع المالي

برعت البحرين في إيجاد حلول مبتكرة لتطوير البيئة المشجعة لتبني التكنولوجيا، وفي هذا السياق خطت خطوات كبيرة نحو الاستثمار في التكنولوجيا المالية. وكجزء من تطوير النظام المالي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار والتحول الرقمي في مملكة البحرين، قام مصرف البحرين المركزي بإنشاء وحدة مختصة في مجال التكنولوجيا المالية وهي "وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار" في العام 2017 لإجراء أبحاث حول الابتكارات التي تحدث في القطاع المالي، ووضع استراتيجيات للاستفادة الفعالة من التكنولوجيا الناشئة. كما تم إصدار تعليمات خاصة بالخدمات المصرفية المفتوحة، ومنصات الأصول المشفرة، وخدمات الاستشارة المالية الرقمية، وخدمات الحوسبة السحابية، ووسطاء التأمين عبر المنصات الإلكترونية وغيرها من الخدمات الأخرى.

وسمح إنشاء خليج البحرين للتكنولوجيا المالية (Bahrain Fintech Bay) في عام 2018، بتعزيز التعاون بين الشركات الناشئة والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية لدعم الابتكار التكنولوجي المالي، وقد أدى ذلك إلى تعزيز مكانة البحرين كوجهة رائدة إقليميًا في مجال التمويل الرقمي، وجذب المواهب والاستثمارات المحلية والدولية.

وتهدف جهود الشمول المالي في مملكة البحرين إلى ضمان وصول جميع الشركات والأسر إلى الخدمات المالية المناسبة اللازمة واستخدامها بكفاءة في المعاملات اليومية. حيث سعى مصرف البحرين المركزي لتحسين وصول النساء والشركات الصغيرة والمتوسطة والشباب إلى الخدمات المالية، وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تحسين وتوفير بيانات التغطية المالية والإحصاءات لدعم تطوير السياسات وتعزيز الوعي والثقافة المالية.

الهدف التاسع

تنمية قطاع التصنيع واستدامته

تهدف إستراتيجية قطاع الصناعة (2022-2026) والتي تم إطلاقها كجزء من خطة التعافي الاقتصادي إلى دعم مختلف الصناعات بما فيها صناعات الألمنيوم، والطاقة المتجددة، والصناعات الغذائية والدوائية، والصناعات البتروكيماوية، والهيدروجين الأخضر والأزرق، والإلكترونيات الدقيقة، وذلك تحقيقاً للتحول الصناعي الشامل، والتحول نحو الثورة الصناعية الرابعة وتعزيزها، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية ورقمنة التصنيع، وتبني مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون والحوكمة البيئية والاجتماعية.

بالإضافة إلى الصناعات ذات الأولوية المتنامية ضمن الاستراتيجية، سعت الحكومة إلى استكشاف قطاعات جديدة لدفع عجلة النمو. فعلى سبيل المثال، تأسست الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء في عام 2014 بهدف تعزيز الخدمات التكنولوجية القائمة على علوم وتطبيقات الفضاء من أجل الحوكمة والتنمية، والعمل على مهمات فضائية جديدة للنهوض بالبحث والتطوير في علوم الفضاء. والجدير بالذكر أن الهيئة تعمل على إطلاق أول قمر صناعي بحريني، من تصميم وتطوير فريق من الشباب البحريني.

ركائز استراتيجية قطاع الصناعة

- زيادة كفاءة سلاسل الإمداد والتوريد عبر التكامل الصناعي
- تشجيع الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية
- تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون
- دعم تحوّل القطاع نحو الثورة الصناعية الرابعة

الصناعات المستهدفة

- الألمنيوم التحويلية
- الصناعات الدوائية
- صناعات الطاقة المتجددة
- البتروكيماويات التحويلية
- الصناعات الغذائية
- صناعة أشباه الموصّلات

الهدف التاسع

الممارسات الحكومية المبتكرة

تعمل مملكة البحرين على تنمية وتطوير القطاع الحكومي من خلال إدماج الابتكار في مدخلات العمل وآلياته وعملياته بما يضمن تحقيق الجودة والفاعلية ورضا العملاء. وتعد مسابقة الابتكار الحكومي "فكرة" التي أطلقها صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في 2018 إحدى الخطوات الفعالة في مجال الإدارة العامة. وتعد المبادرة دعوة مفتوحة لموظفي القطاع العام لتقديم مقترحات تهدف إلى تعزيز الأداء الحكومي حيث تعمل مثل هذه المبادرات كمحفزات للابتكار مما يسهم في دفع البحرين نحو الصناعة المستدامة والابتكار وتطوير البنية التحتية.

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

على الرغم من إحراز مملكة البحرين تقدماً ملحوظاً في تطوير البنية التحتية، إلا أن الحفاظ على هذا النمو وضمان شموليته واستدامته يمثل أحد التحديات التي تواجه المملكة. وبالرغم من ذلك، فإن مملكة البحرين تمضي قدماً لمواصلة جهودها نحو دفع عجلة التصنيع المستدام، وتطوير البنية التحتية، والابتكار، وضمان النمو الشامل والمستدام. وعليه تولي مملكة البحرين اهتماماً للتعامل مع المجالات الرئيسية التالية:

- محدودية الوصول لرأس المال التشغيلي والانخفاض النسبي لاستيعاب القطاع الخاص للابتكار بسبب تصور ارتفاع تكاليف الاستثمار. وعليه، أطلقت تمكين مبادرة لتعزيز ريادة الأعمال باسم "ستارت أب بحرين" (Startup Bahrain)وذلك من خلال تقديم دعم شامل للمساهمة في إيجاد حلول لهذه الفئة.
- تعزيز نظام بيئي داعم للابتكار من خلال تعزيز التعاون بين الشركات الناشئة والأطراف الفاعلة في الصناعة والأوساط الأكاديمية والهيئات الحكومية.
- ضرورة تعزيز التصنيع المستدام من خلال اعتماد التقنيات الخضراء وممارسات الاقتصاد الدائري.
- الاستثمار في برامج تطوير التعليم والمهارات، ولا سيّما في التدريب المهني والتعليم الفني، بما يعود بالنفع على القوى العاملة الماهرة.
- توسيع نطاق الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساعدة المخصصة وإجراءات المناقصات الحكومية المُيسرة.

الهدف العاشر

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

تلتزم مملكة البحرين بمبادئ الشمولية والمساواة، وتسعى جاهدةً للحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. وفي إطار دعمها للهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة (الحد من أوجه عدم المساواة)، أظهرت البحرين مرونة ملحوظة، وقدمت دعماً اجتماعياً واقتصادياً شاملاً لجميع السكان، وبالأخص الفئات المحتاجة ومحدودة الدخل، وقد تمثل ذلك في عدة مبادرات مثل حملة "فينا خير" وبرامج تنمية المهارات، والتدابير الوقائية أثناء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). كما تم الاستثمار في المراكز الاجتماعية وخدمات الدعم للأشخاص من ذوي الإعاقة وكبار السن. وبالتالي، فإن الإجراءات التي تتخذها البحرين في هذا السياق تمهد الطريق نحو تحقيق مستقبل يتسم بالحد من أوجه عدم المساواة بين فئات المجتمع المختلفة.

الجهود الوطنية

التعايش السلمي

سعت البحرين إلى ترسيخ قيم ومبادئ التسامح الديني والوحدة الوطنية والتعايش السلمي بين جميع الأديان والمذاهب وكافة شرائح المجتمع، من خلال وسائل الإعلام والمنابر الدينية المختلفة، ومن خلال تنفيذ عدد من المبادرات والبرامج التثقيفية والتوعوية لتعزيز قيم التعددية وتعايش الثقافات والحضارات، وتجريم التحريض على الكراهية والطائفية والعنف والإرهاب بكافة أنواعه.

ويعتبر مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي مثالًا رئيسيًا لجهود البحرين من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز. ويدعم المركز من خلال نهج إعلان مملكة البحرين الحريات الدينية المختلفة المكفولة للمواطنين والمقيمين. علاوةً على ذلك، فإن المركز هو الآلية الأساسية لمشاركة تجربة البحرين في التعايش مع العالم، كما يعد المركز كأحد المحركات الرئيسية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي حول الانسجام الديني.

الهدف العاشر

إعلان مملكة البحرين

"الجهل هو عدو السلام، لذلك من واجبنا أن نتعلم، وأن نتشارك، ونعيش معًا، من خلال مبادئ الإيمان بروح الاحترام المتبادل والمحبة." - جلالة الملك المعظم حمد بن عيسى آل خليفة - ملك مملكة البحرين

أصدر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه بياناً رسمياً دعا فيه إلى التسامح الديني والتعايش السلمي.

ويوضح إعلان مملكة البحرين قيم التسامح الديني والتنوع والتعايش السلمي التي لطالما ميزت البحرين وشعبه، ويؤكد على أهمية التعايش بين الأديان المختلفة في البحرين، حيث يتم بناء الكنائس والمعابد بجوار المساجد مما يعزز الاحترام والتفاهم المتبادلين. ويسلط الإعلان الضوء أيضًا على الدور النشط الذي تلعبه المجتمعات الدينية المتنوعة في المجتمع البحريني، بما في ذلك المجتمعات الكاثوليكية والأرثوذكسية والإنجيلية، والهندوسية، والسيخية، واليهودية. كما تم التأكيد على أهمية التعددية الدينية، التي يحميها القانون لضمان حق كل فرد في العبادة بحرية وأمان، وبناء دور العبادة دون عائق.

ويقوم الإعلان على خمسة مبادئ أساسية، وهي: المعتقد والتعبير الديني، وحرية الاختيار، وتحديد الرب، والحقوق والواجبات الدينية، ومبدأ الأمل والإيمان. وتشدد هذه المبادئ على وضرورة الحوار بين الأديان، ونبذ العنف الديني، وتؤكد على دور ومسؤولية الحكومات في حماية جميع الطوائف الدينية، والالتزام بتعزيز الاحترام المتبادل والتعاون. ويؤكد الإعلان على أن الإيمان الديني يجب أن يكون نعمة للجميع وأساسًا للسلام العالمي. كما أنه يمثل دعوة للقادة والمواطنين لبذل كل ما في وسعهم لضمان أن يؤدي الإيمان الديني إلى السلام والوحدة بدلاً من الانقسام.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف العاشر

تمكين الشباب

إن تمكين الشباب في مملكة البحرين وتوفير المنصة المناسبة لتطوير هذه الفئة الهامة من المجتمع أمر ضروري في تحفيز العمل نحو خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وإدراكًا لذلك، أطلقت مملكة البحرين عددًا من البرامج التي تستهدف الشباب من خلال جهود وزارة شؤون الشباب.

ويعد برنامج "لامع" أحد البرامج الرئيسية التي تم إطلاقها لتحديد المواهب الشابة وتطويرها بطريقة تخلق فرصًا لهذه الشريحة. حيث يعمل البرنامج على خلق صفوف شبابية قيادية، وذلك عبر ترشيح عدداً من الشباب الذين يخضعون لعدد من البرامج التدريبية، ويقع الاختيار فيما بعد على عدد من الشباب والاعتماد عليهم للمشاركة في المشاريع المهمة في المملكة كما يمنحون الأولوية في تمثيل المملكة ومرافقة كبار الشخصيات في المهام الرسمية. ويهدف البرنامج إلى إيجاد صفوف قيادية جديدة من الشباب، والارتقاء بمستوى أداء الصفوف القيادية الجديدة، والاهتمام بالنخبة المميزة من أبناء المملكة، بالإضافة تحفيز النخبة المميزة من الشباب لأقرانهم الآخرين للتميز.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق برنامج "غاية"، وهو برنامج تدريبي وتطويري يمنح الشباب في البحرين الفرص التدريبية لاكتساب الخبرة في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية ويهدف لخلق بيئة خاصة لمشاريع ريادة الأعمال الاجتماعية والتي تهدف إلى حل مشاكل وتحديات بيئية واجتماعية واقتصادية ربحية وغير ربحية مع استناده إلى المساهمة المجتمعية والمنهجية العلمية.

علاوة على ذلك، ختمت وزارة شؤون الشباب نسختها الحادية عشر من مدينة الشباب 2030 في صيف 2022، والتي تحاكي متطلبات تدريب الشباب للدخول في سوق العمل، وتعمل على اكسابهم المهارات الأساسية، واكتشاف وصقل وإبراز المواهب في مختلف المجالات، وتم في أخر نسخة من المدينة طرح 2,400 فرصة تدريبية. ومن جانب آخر، أطلقت الوزارة برنامج القيادات النسائية الناشئة الذي يستهدف الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و18 سنة. ويتكون البرنامج من سلسلة من ورش العمل بقيادة خبراء في مبادئ القيادة بهدف تطوير تلك المهارات لدى الشابات.

كما تعد مملكة البحرين من الدول الرائدة في مجال ضمان حقوق الطفل مثل ضمان حق التعليم، والرعاية الصحية الجيدة، والترفيه، وحضانة الأسرة، والعديد من جوانب الحياة الأخرى، حيث تعتبر هذه الحقوق مكفولة دستورياً وغير قابلة للمساس.

دعم العمالة الوافدة

- خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ركزت حكومة البحرين على حماية صحة ورفاهية كل مواطن ومقيم، بما في ذلك العمال الوافدون، والذي شمل توفير الفحوصات المكثفة والحجر الصحي والعلاج الطبي المجاني الفوري والأطعمة للعمال الأجانب المصابون بالفيروس. علاوة على ذلك، أعلنت هيئة تنظيم سوق العمل عن فترة عفو مدتها تسعة أشهر للوافدين المقيمين في المملكة دون تصاريح قانونية، حيث سمحت لهؤلاء الأفراد بتصحيح أوضاعهم أو العودة إلى ديارهم دون تداعيات قانونية.
- إن نظام حماية الأجور الذي أطلقته هيئة تنظيم سوق العمل يقضي بإلزام صاحب العمل في القطاع الخاص بسداد أجور العمال من خلال البنوك والمؤسسات المالية المرخص لهم من قبل مصرف البحرين المركزي، وبالالتزام بالدفع في مواعيد محددة، مما ساهم في حماية أجور العمالة الوافدة، والحد من عدم المساواة، وتعزيز جهود الشمول المالي في المملكة لضمان وصول جميع السكان إلى الخدمات المالية.

الهدف العاشر

- تواصل الحكومة إظهار الجهود الجادة والمتواصلة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، ويتجلى ذلك في محافظة المملكة للسنة الخامسة على التوالي بمكانتها بين الدول المصنفة في الفئة الأولى (المستوى 1) في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول تقرير الاتجار بالبشر، وتصنيفها في المركز الأول من قبل الأمانة العامة الدائمة للمنتدى الحكومي لمكافحة الاتجار بالبشر في الشرق الأوسط منذ عام 2019.

- ومن الجهود والمبادرات الأخرى التي تم إطلاقها أيضًا مركز حماية الوافدين وآلية الإحالة الوطنية لتحديد حالات الاتجار بالأشخاص والتعامل معها. كما أطلقت هيئة تنظيم سوق العمل العديد من المبادرات الإضافية لمكافحة الاتجار بالبشر، حيث أعلنت عن إنشاء مكتب حماية الضحايا والشهود في قضايا الاتجار بالبشر في مارس 2023، والذي يهدف إلى حماية الضحايا من الأضرار النفسية والمادية خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة وتقديم برامج إعادة التأهيل بما في ذلك المساعدة النفسية والإرشاد، إضافة إلى دعم الضحايا في عملية إعادة الإدماج.

الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

أولت حكومة البحرين كما هو مذكور في الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) اهتماماً وثيقاً لتوفير برامج الضمان الاجتماعي الضرورية وحزم المساعدة الاجتماعية. وتوجه مملكة البحرين جهودها نحو توفير المساعدات لكبار السن، والمرضى، والمعاقين، والأيتام، والأرامل، والعاطلين عن العمل ولجميع المستحقين.

دعم الأشخاص ذوي الإعاقة

لا تزال حكومة مملكة البحرين ملتزمة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز مشاركتهم الكاملة في التعليم وسوق العمل والمجتمع بشكل عام. إذ مكّن هذا الالتزام المنصوص عليه في قانون الضمان الاجتماعي والتشريعات ذات الصلة 13,000 فرداً من الاستفادة حتى مارس 2023.

ووضعت وزارة التنمية الاجتماعية الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (2023-2027) والتي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء الموقر، وتسعى إلى التركيز على تطوير الأطر التشريعية ذات الصلة، وتعزيز نهج تعاوني لرصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان وصولهم إلى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات اللازمة، إضافة إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى المباني، وزيادة دمجهم في سوق العمل.

كما تم دمج بيانات الإعاقة في بطاقة الهوية، مما يوفر للأفراد فرصة الحصول على الخصومات والخدمات الإضافية. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق برنامج تدريبي في عام 2019 لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على رخص القيادة الخاصة بهم مجانًا. وبحلول عام 2023، مكّن هذا البرنامج 162 فردًا من الحصول على رخص قيادة.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف العاشر

اللجنة البارالمبية البحرينية

تأسست اللجنة البارالمبية البحرينية في عام 2017، ككيان رسمي لشمل ودعم جميع الكفاءات الرياضية من ذوي الإعاقة. وتقدم اللجنة الدعم والتحفيز والتشجيع للرياضيين الشباب والناشئين في جميع أنحاء المملكة، حيث تعمل على رعايتهم وتطويرهم من خلال توفير التدريب الرياضي لهم على مدار العام للمنافسة في مختلف الرياضات الأولمبية في البطولات المحلية والإقليمية والدولية.

واستضافت المملكة في عام 2021 دورة الألعاب الآسيوية للشباب لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث شارك حوالي 750 رياضيًا من ذوي الاحتياجات الخاصة من 30 دولة في تسع رياضات. علاوة على ذلك، تستعد المملكة لاستضافة اجتماع الجمعية العمومية العادية للجنة البارالمبية الدولية ومؤتمر اللجنة البارالمبية الدولية 2023 في سبتمبر من ذات العام، بعد عملية تقديم عطاءات تنافسية، مما يعكس دور المملكة في دعم الرياضيين.

والجدير بالذكر أن البحرين شاركت في الألعاب البارالمبية لأول مرة في نفس العام الذي شاركت فيه لأول مرة أيضًا في الألعاب الأولمبية الصيفية في عام 1984، وشاركت في جميع الألعاب منذ ذلك الحين. وتسبق مشاركة المرأة البحرينية في الألعاب البارالمبية مشاركتها في الأولمبياد التي بدأت عام 2004.

التحديات الراهنة وسُبُل التغلب عليها

تلتزم مملكة البحرين بمواصلة التقدم الكبير الذي أحرزته بما يتماشى مع الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة (الحد من عدم المساواة)، ومعالجة أي تحديات قد تطرأ في تحقيقه. ونجحت المملكة في أن تكون رائدة في مجال التسامح الديني والتعايش السلمي والحفاظ على الانسجام داخل مجتمع متنوع. كما تقود مملكة البحرين السبق في ضمان حقوق الأطفال والتأكيد على دمج ذوي الإعاقة، لذا سيتعين على البحرين مواصلة الجهود وتنفيذ سياسات أكثر شمولاً وتعزيز المواقف الاجتماعية للحفاظ على ما أحرزته من تقدم في هذا الجانب.

وتظل حماية العمال المهاجرين ومنع استغلالهم من بين أولويات مملكة البحرين، وهو ما يظهر جلياً فيما توليه البحرين من حرص على حماية حقوق العمال الوافدين من خلال اتخاذ التدابير اللازمة خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتحقيقها تقدماً ملموساً في هذا الجانب. كما تعد المملكة بمواصلة الجهود، والتطبيق الصارم لقوانين العمل، وتقديم المساعدة القانونية والخدمات الاستشارية والجهود المستمرة لمكافحة الاتجار بالبشر من بين الخطوات ا لأساسية التي تنتهجها المملكة لتعزيز رفاهية العمال المهاجرين.

الهدف الحادي عشر

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

تواصل مملكة البحرين التزامها بتوفير حلول سكنية ملائمة ومستدامة لمواطنيها، كما أنها مستمرة في التركيز على مسائل التنمية الحضرية المستدامة كما هو الحالي على مدى العقود الماضية. حيث حظي الهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) بأهمية بالغة منذ إصدار التقرير الوطني الطوعي الأول لعام 2018، وشهد الهدف تقدماً ملحوظاً وجهوداً ملموسة منذ ذلك الحين.

وقد احتفلت المملكة في العام 2022 باستكمال تنفيذ التوجيه الملكي السامي لحضرة صاحب جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه في العام 2013 بتوفير 40,000 وحدة سكنية جديدة للمواطنين. إذ أسفرت الجهود المشتركة والشراكات بين القطاعين العام والخاص عن خطط مبتكرة وحلول مالية لمشاريع الإسكان لتعزيز مبادئ التنمية المستدامة الطويلة الأجل في المملكة.

الجهود الوطنية

تعاون مملكة البحرين مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

أنشأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مؤخراً مكتبة القطري في مملكة البحرين مع وكالة الأمم المتحدة التي تعمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة لمواجهة التحديات الناجمة عن التحضر، وشهدت أحدث مبادراته شراكة الوكالة مع بنك (إتش إس بي سي) لتطوير النظام البيئي الساحلي لخليج توبلي والذي يعد موطناً للنظام البيئي الكبير لأشجار القرم من خلال تدابير مبتكرة.

الإسكان والتخطيط العمراني والبرامج المبتكرة

بدأت البحرين سعيها نحو خلق المدن الذكية وفقًا لأجندة التنمية الحضرية الجديدة الصادرة عن "برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية"، لتمكين المناطق الحضرية في البحرين بأن تصبح أكثر كفاءة وحيوية واستدامة على المدى القصير والبعيد مع المشاركة النشطة من الحكومة والمواطنين والشركات. وبعد عقد سلسلة جلسات تشاورية، أصدرت المملكة تقريرها الوطني حول "التقدم المُحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة" في عام 2021، لتنضم إلى الجهود العالمية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أوفت حكومة البحرين بالتزامها بتوفير 40 ألف وحدة سكنية للمواطنين بين عامي 2013 و2022 من خلال بناء خمس مدن جديدة، وذلك بتمويل من برنامج التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي ومن خلال الشراكة مع القطاع الخاص، والمدن الخمس هي: مدينة سلمان، ومدينة خليفة، وشرق الحد، وشرق سترة، والرملي.

الهدف الحادي عشر

ويوفر أحدث مشروع سكني وهو مدينة سلمان أكثر من اثنا عشر ألف وحدة سكنية تمتد على أكثر من 740 هكتاراً، قادر على استيعاب مئة ألف شخص من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، توفر المدينة لجميع القاطنين في وحداتها السكنية إمكانية الوصول إلى المساحات الخضراء على شكل حدائق وممرات للدراجات وممرات للمشاة. وتمتلك المدينة منشأة لمعالجة المياه بطاقة يومية تبلغ 40 ألف متر مكعب.

تأخذ كل من وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان على عاتقهما دوراً حيوياً في تقديم حلول إسكانية بأسعار معقولة لمواطني مملكة البحرين، ويعملان معاً على تلبية الاحتياجات السكنية المتنوعة للسكان من خلال التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص. وتم في عام 2022 طرح سلسلة من الحلول التمويلية الإسكانية المبتكرة على النحو التالي:

برنامج التمويلات الإسكانية الجديدة

برنامج تسهيل

تسهيل
حلول إسكانية ميسرة

الخيارات المتاحة

تسهيل عقاري
مخصص للانتفاع من ميزة التمويل بشكل فردي

تسهيل البيت العود
مخصص لتمويل الانتفاع من عقار أحد الأقرباء

تسهيل تعاون
مخصص للانتفاع من ميزة التمويل بشكل جماعي

- بناء مسكن
- شراء مسكن
- شراء أرض
- شراء مبنى والإضافة عليه
- الإضافة على بناء قائم
- شراء أرض وبناؤها

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الحادي عشر

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يعد قطاع الإسكان في طليعة نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص الهادفة إلى دفع عجلة التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. ومن أبرز النماذج في هذا الإطار إطلاق برنامج تمويل الإسكان الاجتماعي "مزايا"، والذي يمثل خياراً جديداً يختلف عن النموذج التقليدي للبناء الحكومي والتخصيص المباشر للإسكان. إذ يعد برنامج "مزايا" أحد مبادرات التعاون مع القطاع الخاص لتوفير السكن الاجتماعي للمواطنين الذين تنطبق عليهم المعايير الخاصة بشراء وحدة سكنية مجهزة بالكامل من خلال حصولهم على تمويل من أحد البنوك المشاركة، على أن تقوم الحكومة بتوفير الدعم المالي للمواطن ذوي الإمكانيات المحدودة بناءً على ذلك. وقد نتج عن نجاح "مزايا" برامج فرعية تسعى لاستهداف فئات محددة ممن يقدم على شراء المنازل بما في ذلك النساء المطلقات، أو المنفصلات، أو الأرامل، أو غير المتزوجات، كما تم اعتماد إجراءات خاصة لطلبات الإسكان المقدمة من الأشخاص ذوي الإعاقة والتي قد بلغت 278 خدمة إسكان تم تقديمها، وتعكس الخدمات في مجملها التزام مملكة البحرين بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

كما أعلنت الحكومة عن "برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية" لتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، من خلال مشاركة شركات التطوير العقاري في تنفيذ الوحدات السكنية، والتي ستوجه للمواطنين المستفيدين من التمويل السكني بأسعار تتناسب مع إمكانياتهم المادية.

النقل والمواصلات

شهدت مشاريع النقل والمواصلات تطوراً ملحوظاً منذ العام 2018، ومن أبرز المشروعات التي تم تنفيذها في هذا الإطار افتتاح المطار الدولي الجديد في عام 2021 بمساحة تبلغ أربعة أضعاف حجم سابقة، تتسع لـ14 مليون مسافر سنويًا مقارنةً بسعة استيعابية تخدم 9.6 مليون مسافر سنوياً في السابق. وقد تمت مراعاة تحقيق الاستدامة كهدف أساسي عند بناء المطار لكي يتوافق مع خطط عمل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في البحرين مما عزز من الممارسات الصديقة للبيئة وتوظيف الرقمنة الحديثة للعديد من خدمات المطار بما في ذلك تسجيل الوصول، وتحديد هوية الركاب، والتسوق، وغيرها.

كما تطورت البنية التحتية للطرق والصرف الصحي في البحرين بشكل كبير خلال السنوات الخمس الماضية، مدعومة بتمويل من دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة. ففي عام 2022، قامت وزارة الأشغال بتطوير 146 كيلومترًا من الطرق، مما يدل على التزام المملكة القوي بتحسين شبكات الطرق وكفاءة النقل. كما أعلنت المملكة عن خطط لتطوير شبكة من ممرات الدراجات والدراجات الإلكترونية في جميع أنحاء البلاد إيمانيا بأهمية تعزيز وسائل النقل الأكثر استدامة، والمساهمة في أنماط حياة أكثر صحة، وتوفير بيئة آمنة لراكبي الدراجات.

ويعد مشروع مترو البحرين أحد مشاريع النقل الرئيسية في إطار خطة التعافي الاقتصادي، حيث سيوفر للمواطنين والمقيمين وسيلة نقل أكثر استدامة. وستمتد شبكة مترو البحرين بطول 109 كيلومترات تنفذ على مراحل متجاوزًا بذلك طول البحرين ومن المتوقع اكتماله بحلول يونيو 2027، وسيكون تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع باستخدام نموذج شراكة متكامل بين القطاعين العام والخاص.

الهدف الحادي عشر

مطار البحرين الدولي الأخضر

جوائز مطار البحرين الدولي في مجال الاستدامة

مطار البحرين الدولي
Bahrain International Airport

جائزة المطارات الخضراء في الفئة الفضية للمطارات - 2023

تُقدر جائزة التقدير الفضية للمطارات الخضراء لعام 2023 مبادرات مطار البحرين في مجال الاستدامة، مع التركيز على كفاءة الطاقة، وإدارة النفايات، وتقليل الانبعاثات الكربونية في عملياته.

شهادة الانتقال إلى المستوى الرابع "التحوّل" وفق برنامج اعتماد خفض الانبعاثات الكربونيّة التابع للمجلس الدولي للمطارات

يعترف برنامج اعتماد الكربون في المطارات، المستوى 4 "التحوّل"، بالشهادة لعام 2023 بالخطوات الهامة التي يتخذها مطار البحرين في تقليل بصمته الكربونية ودفع التغيير نحو قطاع طيران منخفض الكربون.

معترف به كمطار متميز حاصل على شهادة الريادة في تصميم الطاقة والبيئة (LEED) من الدرجة الذهبية - 2021

تعترف الشهادة بالممارسات المستدامة للبناء حيث حصل مطار البحرين الدولي على شهادة (LEED) الذهبية بتقليل استخدام المياه بنسبة 57.71 بالمائة، وتحقيق توفير في الطاقة بنسبة 26.58 بالمائة، وإعادة تدوير 22.14 بالمائة من مواد البناء، وتخصيص 5.05 بالمائة من مواقف السيارات للمركبات ذات الانبعاثات المنخفضة، وتحويل 77.91 بالمائة من نفايات البناء بعيداً عن المكبات.

جائزة المطارات الخضراء في المستوى الفضي

تم منح مطار البحرين الدولي جائزة المطارات الخضراء في المستوى الفضي لعام 2022 من قبل المجلس الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التابع للمجلس الدولي للمطارات. ويعد مطار البحرين الدولي واحد من 12 مطاراً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط، تلقى تقدير جائزة المطارات الخضراء في المستوى الفضي تقديراً للجهود المتميزة في تقليل التأثير البيئي.

الهدف الحادي عشر

الثقافة والتراث من أجل مدن ومجتمعات أكثر استدامة وشمولية وانفتاح

شهدت مملكة البحرين تطورات سريعة في قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، لكنها ظلت ملتزمة بالحفاظ على تراثها الثقافي الغني والذي يتكامل مع حملاتها السياحية من خلال جهود هيئة البحرين للثقافة والآثار.

وفي وقت تقديم الاستعراض الوطني الطوعي الأول في عام 2018 امتلكت مملكة البحرين موقعان مسجلان ضمن مواقع التراث العالمي لليونسكو، والتي تسعى من خلالهما لجذب السياح والمساهمة في تعزيز الهوية الوطنية للبحرين، وهما: قلعة البحرين ومسار اللؤلؤ -وهو عبارة عن سلسلة من المباني والمواقع التي تحكي قصة صناعة اللؤلؤ في البحرين، والتي شكلت العمود الفقري لاقتصاد المملكة حتى أوائل القرن العشرين. وفي عام 2019، نجحت البحرين في إضافة موقع تراث عالمي ثالث، وهو: تلال مدافن دلمون، التي يعود تاريخها إلى حوالي 2000 قبل الميلاد، وحضارة دلمون المبكرة. وخلال الفترة 2018-2023، واصلت البحرين أيضًا تطوير مسار اللؤلؤ، بهياكل وتركيبات جديدة.

ومن جانب آخر، تكرس البحرين الكثير من جهودها للحفاظ على القرى العريقة والمعروفة بارتباطها التاريخي بالحرف الثقافية القديمة، فعلى سبيل المثال يسعى مصنع نسيج في بني جمرة إلى إحياء حرفة النسيج التي تعود إلى قرن من الزمان في تلك القرية. ويستهدف المشروع في خطوته القادمة توفير مركز مبيعات وتسويق يساعد في ترويج وبيع المنتجات لكل من السياح والزوار، وسيعمل المشروع أيضًا كمركز اجتماعي ومنطقة لعب للقرية بأكملها، مع إضافة بعض المساحات الخضراء العامة المطلوبة.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الحادي عشر

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه مملكة البحرين والمتعلقة بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) هو الحفاظ على وتيرة التنمية الحضرية لتلبية الطلب على حلول الإسكان من قبل المواطنين البحرينيين بطريقة مستدامة. مواجهة هذه التحديات يتطلب الاستمرار في زيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مملكة البحرين ، بالإضافة إلى زيادة تطوير البيانات والبحوث. تعمل الحكومة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، على إنشاء المرصد الحضري الوطني ليكون مركزاً لبيانات ومؤشرات التخطيط الحضري، ودعم رصد الأداء في الوقت المناسب وتوفير التدريب للموظفين.

علاوة على ذلك، فإن مملكة البحرين تواجه تحدياً يتمثل في تطوير شبكة من الحدائق العامة والمساحات الخضراء في العديد من المجتمعات التي تفتقر بشكل مباشر إلى هذه المساحات. مما يتطلب دمج الزراعة الإستراتيجية في حملة المملكة للتشجير لزيادة الغطاء الأخضر في المناطق الحضرية. .

إضافة إلى ذلك يشكل تشجيع المزيد من الأفراد على الاستفادة من شبكة النقل العام تحدياً رئيسياً لتقبل المجتمع لأنماط النقل المستدامة. إضافة إلى ذلك يشكل تشجيع المزيد من الأفراد على الاستفادة من شبكة النقل العام تحدياً رئيسياً وذلك لتحفيز تبني وسائل النقل المستدامة. هذا وتشكل جهود المحافظة على الثقافة البحرينية أولوية للجهات المعنية التي تتولى هيئة البحرين للثقافة والآثار جهود حثيثة لضمان ديمومتها والتي من شأنها تعزيز السياحة المستدامة والبيئية في المملكة.

الهدف الثاني عشر

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

بذلت البحرين جهودًا وطنية جديرة بالذكر لتحقيق الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) من خلال تنفيذ استراتيجيات ومبادرات مختلفة لإدارة النفايات، حيث اتخذت البحرين خطوات مهمة في إدارة النفايات البلاستيكية والخطرة والإلكترونية من خلال تنفيذ التشريعات واللوائح ذات الصلة.

وتتبنى مملكة البحرين تدابير الحد من النفايات ومبادرات إعادة التدوير في مختلف القطاعات الصناعية. وفي السياق ذاته، أدى تطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية ونهج الاقتصاد الدائري إلى إحراز تقدم كبير في هذا المجال. إذ تم في العام 2021 إعادة تدوير ما يقارب 95,000 طن من النفايات محليًا وتم استيراد ما يقارب 130,000 طن من النفايات لاستخدامها في أنشطة الإنتاج، بينما تم تصدير 325,000 طن لأغراض إعادة التدوير والاسترداد.

الجهود الوطنية

الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات

تعمل المملكة على مراجعة الاستراتيجية الوطنية الحالية لإدارة النفايات والتي تم اعتمادها في العام 2018. وبنيت مسودة الاستراتيجية المحدثة على خمس ركائز رئيسية وهي ردم النفايات بالطرق الهندسية، وإعادة تدوير مخلفات الهدم والبناء، وإعادة تدوير المخلفات وتحويلها إلى طاقة، وإعادة تدوير المخلفات المنزلية والتجارية، وإعادة تدوير المخلفات الخضراء.

إدارة النفايات الإلكترونية

باتت البحرين من أوائل الدول في المنطقة التي أصدرت تشريعات خاصة تتعلق بإدارة النفايات الإلكترونية. حيث قامت مملكة البحرين في العام 2021 بإصدار تشريع يهدف إلى تنظيم عملية إدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية بطريقة سليمة وآمنة ومستدامة وذلك حمايةً للصحة العامة والبيئة.

إدارة النفايات البلاستيكية

نفذت البحرين مبادرات للحد من النفايات وإعادة التدوير وأصدرت تشريعات لتنظيم النفايات البلاستيكية والطبية والإلكترونية. وتمإصدار قرارات وزارية خلال الأربع سنوات الماضيه لحظر استيراد الأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل ، وتصنيع أو استيراد أو تجارة قوارير المياه البلاستيكية والأكواب التي يقل حجمها عن 200 مل، واستيراد وتصنيع وتوزيع الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد التي يقل سمكها عن 35 ميكرون؛ وكخطوة قادمة، من المتوقع حظر استخدام الأكياس البلاستيكية.

الهدف الثاني عشر

إدارة النفايات الخطرة

تم اصدار قرار وزاري يتعلق بإدارة النفايات الطبية الخطرة في العام 2020 وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ويتناول الإدارة السليمة للمخلفات الصحية الخطرة من الإنتاج حتى مرحلة التخلص منها. ويتضمن القرار شروطاً صارمة للفصل والفرز المناسبين للنفايات الصحية، فضلاً عن التخزين المناسب لها. وللتأكد من امتثال جميع مرافق الرعاية الصحية للتشريعات الجديدة، فإن الحكومة تقوم بإجراء عمليات تفتيش سنوية.

يعد "مصنع ألبا لمعالجة بقايا بطانة خلايا الصهر" أحد أكثر مشاريع إدارة النفايات نجاحًا وفعالية في البحرين. وتم افتتاح المشروع في عام 2021، بهدف معالجة النفايات الخطرة المتولدة من مصهر الألمنيوم بعدما كان يتم التخلص من جميعها في مكب النفايات بمعدل 36,000 طن سنويًا. وفي الوقت الحالي، يحول المشروع الجديد جميع نفايات بقايا بطانة خلايا الصهر إلى منتج ذي قيمة مضافة مما يخلق قيمة مستدامة في اقتصاد دائري مع عدم وجود نفايات تهدر في مكب النفايات.

الاستهلاك المستدام

أظهرت المجتمعات المدنية طوال السنوات التزامها القوي بأهداف التنمية المستدامة؛ ومنها تعزيز الاستهلاك المستدام للغذاء. وتختص جمعية حفظ النعمة (بنك الطعام البحريني) بجمع وتعليب فائض المواد الغذائية من الفنادق والمطاعم والأسواق الاستهلاكية ومختلف المناسبات الخاصة وفق المعايير الصحية المعتمدة في المملكة، ومن ثم إعادة توزيع هذه المواد الغذائية على الأسر والعاملين المغتربين وذوي الحاجة في جميع أنحاء مملكة البحرين.

جمعية حفظ النعمة
Conserving Bounties

ومن إنشائها قامت الجمعية بحفظ أكثر من 1,920,000 وجبة وتوزيعها على أكثر من 1,800 عائلة و10,000 فرد و5,000 وافد.

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

تولي مملكة البحرين أهمية كبيرة لتطوير استراتيجيات شاملة لإدارة النفايات، والاستثمار في البنية التحتية لفرز النفايات وإعادة تدويرها، وإضافة لإنشاء نظام فعال لفرز وفصل النفايات البلدية، وزيادة الوعي العام مع تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في التعليم.

ولتعزيز الجهود نحو تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، من الضروري تنويع خيارات التمويل وتقديم الحوافز لجذب مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع معالجة النفايات وإعادة التدوير. كما يعد تحسين استخدام الأراضي من خلال الحلول المبتكرة وتحسين أنظمة إدارة النفايات من الخطوات المحورية كذلك.

الهدف الثالث عشر

13 العمل المناخي

من خلال الإعلان عن التزامها بتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060، فإن مملكة البحرين تستعد في المضي قدماً واتخاذ خطوات غير مسبوقة نحو التخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي). وقد أعلن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، عن هذا الهدف الطموح خلال المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP26) والذي أقيم في مدينة غلاسكو في عام 2021:

"يسعدني أن أعلن اليوم التزام مملكة البحرين بالوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060، كما تبنت المملكة مجموعة من الأهداف قصيرة المدى لكي نباشر تحقيق الأهداف دون تأخير، فبحلول عام 2035، سنقوم بتخفيض الانبعاثات بنسبة 30 بالمائة من خلال مبادرات إزالة الكربون ومبادرات لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة ومضاعفة مصادر الطاقة المتجددة حسب الأهداف الموضوعة في هذا المؤتمر، كما تشمل أهدافنا لعام 2035 أيضا حلولاً لإزالة الكربون من خلال زيادة أشجار نبات القرم بأربعة أضعاف، ومضاعفة عدد الأشجار بشكل عام في البحرين، والاستثمار المباشر في تقنيات احتجاز الكربون، والذي نعتبره من الأساسيات لتحقيق الاهداف."

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

وتدعم الأهداف التي أعلنها صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء نهجًا شاملاً للعمل المناخي يشمل التقليل والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للحد من آثار تغير المناخ والاحتباس الحراري، والتكيف وهو التكيف مع آثار تغير المناخ الفعلية أو المتوقعة. علاوة على ذلك، تمثل هذه الأهداف التوجه نحو خفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل، مما يعكس مستوى عالٍ من الطموح ويحقق النهج الحكومي الشامل نحو تعزيز العمل المناخي.

الجهود الوطنية

البنية التحتية التشريعية

يعد إصدار قانون رقم (7) بشأن البيئة التطورات الرئيسية في مجال التعامل مع قضية تغير المناخ، حيث يتناول القانون البيئة عدة أهداف بيئية من خلال نهج لا يتعلق فقط بالهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي)، ولكن بالأهداف الأخرى مثل الهدف 14 (الحياة تحت الماء) والهدف 15 (الحياة في البر) من أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل الأهداف الأساسية للقانون في حماية البيئة من مختلف الأنشطة الضارة، ومنع التلوث ومعالجته، والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما يمنح القانون المجلس الأعلى للبيئة الصلاحيات القانونية لإجراء الدراسات وتقييم المشاريع ووضع السياسات المتعلقة بالبيئة، وتتمثل إحدى السمات الرئيسية للقانون في أنه يضع الأحكام اللازمة لإنشاء صندوق لحماية البيئة وتنميتها.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الثالث عشر

جهود تخفيف آثار تغير المناخ

تتطلب عملية التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التواصل المستمر والتعاون مع مصادر الانبعاث المحلية الرئيسية، بهدف وضع خطط خفض الانبعاثات الخاصة بكل منها، وبما يتماشى مع أهداف تحقيق الحياد الصفري. وفي المملكة تم تحديد حوالي عشر جهات من القطاع الخاص وثلاث جهات من القطاع العام تشكل انبعاثاتها مجتمعة أكثر من 90 بالمائة من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في المملكة. علاوة على ذلك، تستفيد المملكة من خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة وخطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة لتعزيز الجهود في الحد من الانبعاثات.

ولتعزيز الجهود في مجال العمل المناخي، يعمل المجلس الأعلى للبيئة على تطوير نظام القياس والإبلاغ والتحقق وهو نظام شامل ومتعدد الخطوات، من شأنه مراقبة المخزون الوطني لغازات الاحتباس الحراري وتحسين الجرد الوطني لهذه الغازات لتحقيق التقدم في خفض الانبعاثات على المستوى الوطني. وسيساعد نظام القياس والإبلاغ والتحقق في توفير بيانات موثوقة حول التقدم المحرز، وبالتالي تعزيز الشفافية، وتقوية الهياكل المؤسسية وآليات إعداد التقارير، وتسهيل تقديم الطلبات عالية الجودة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

كما تركز المملكة جهودها في تحقيق مجموعة من المبادرات الإضافية في مختلف القطاعات من خلال المجلس الأعلى للبيئة، بما في ذلك الصناعة والطاقة والنفط والغاز والنقل وإدارة النفايات. فعلى سبيل المثال، يتم تركيب نظام جديد لتجميع غاز الميثان في مكب عسكر يغطي حوالي 20 بالمائة من مساحته الإجمالية مما سيقلل بشكل كبير من البصمة الكربونية لمخلفات مكبات النفايات، والتي تعد مساهمة رئيسية في الإجراءات الوطنية لخفض انبعاثات الميثان بما يتماشى مع التعهد العالمي لغاز الميثان الذي انضمت إليه البحرين في عام 2021، والذي يهدف إلى تقليل انبعاثات الميثان العالمية بنسبة 30 بالمائة بحلول عام 2030.

ولاستكمال مبادرات الحد من الانبعاثات، تعمل المملكة أيضًا على زيادة المصادر الطبيعية لإزالة الكربون، كحملة التشجير التي تم إطلاقها ومبادرة إعادة تأهيل غابات القرم، والتي سيتم تغطيتها في أهداف التنمية المستدامة 14 (الحياة تحت الماء) والهدف 15 (الحياة في البر).

جهود التكيف مع التغير المناخي

باعتبار مملكة البحرين دولة جزرية منخفضة المستوى وفي منطقة قاحلة، فإنها معرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ. ولمعالجة ذلك، فقد أعدت البحرين الخطة الوطنية الاستثمارية للتكيف مع تغير المناخ، والتي تعد بمثابة مخطط لتعزيز المرونة في القطاعات الأكثر تأثراً في المملكة، وهي قطاعات الزراعة والمياه والتنوع البيولوجي/النظم البيئية والتنمية الحضرية. تشمل الخطة الوطنية للاستثمار في التكيف العديد من المشاريع المتنوعة التي تهدف إلى معالجة التحديات بشكل فعال مثل ارتفاع مستويات سطح البحر وندرة المياه ودرجات الحرارة القصوى والأمن الغذائي. ومن ضمن هذه المشاريع، تطوير الحزام الأخضر المحيط بالمناطق المحمية، وإنشاء مشاتل ذكية مناخياً لتخطيط وإدارة التشجير، وإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية لأشجار القرم، وتقوية المؤسسات لتعزيز رصد أمراض الحيوانات وتشخيصها ومكافحتها، وتطوير سلسلة توريد للماشية والدواجن تتسم بالمرونة المناخية والانخفاض الكربوني، وتعزيز موائل تربية الأسماك وحماية السواحل، وتطوير مشاتل البلدية، وتحسين شبكات الري للطرق وتوسيع نقل مياه الصرف الصحي المعالجة.

ومن أجل تعزيز أهمية التخطيط والتمويل والتنفيذ لتحقيق التكيف مع مواكبة تأثيرات تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، نظم المجلس الأعلى للبيئة ورشة عمل دولية عن "التحول نحو تطبيق الخطط الوطنية للتكيف" في مايو 2023 بالتنسيق مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتعزيز الشراكة والتعلم من الأقران في هذا المجال. وقد جمعت ورشة العمل أكثر من 100 من صانعي السياسات والخبراء والمنفذين والمنظمات المراقبة من أكثر من 35 دولة لمناقشة التحديات المشتركة وأفضل الممارسات في تنفيذ خطط التكيف المناخي .

الهدف الثالث عشر

رصد التأثيرات المناخية

قامت مملكة البحرين بإجراء دراسة لتحديد تأثير الفيضانات على المملكة وذلك عن طريق دراسة ارتفاع منسوب مياه البحر تحت ظل سناريوهات مناخية مختلفة. أنتجت الدراسة مقترح يحتوي على 190 تدخلاً يهدف الى لحماية المنازل والمباني التجارية والأصول الثقافية والدينية والبنية التحتية الوطنية الرئيسية. تم تقديم مقترحات الدراسة إلى لجنة ارتفاع منسوب مياه البحر عبر القطاعات لدراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، مع نتيجة رئيسية تتمثل في إنشاء أطلس لارتفاع منسوب البحر يمكن استخدامه من قبل الجهات المعنية لتحديد ودراسة مناطق الغمر المحتملة. تشمل فوائد هذا النهج القدرة على اختبار نقاط الضعف في سيناريوهات مستقبلية مختلفة وتعديل العديد من الافتراضات والمتغيرات عندما تصبح البيانات الجديدة متاحة في المستقبل.

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

تعتبر الاستباقية والطموح والتوجه نحو المستقبل من سمات نهج مملكة البحرين في التصدي لقضية تغير المناخ، مما سيمكن المملكة من مواصلة مساعيها وإحراز تقدم في مختلف الجبهات لمواجهة التحديات الناشئة، بما في ذلك ما يلي:

- تواجه الجهات الحكومية عقبة رئيسية تتمثل في محدودية الموارد المالية مقابل الأولويات المختلفة المراد تحقيقها. وتحد هذه القيود من التمويل المتاح للمشاريع الساعية لتحقيق أهداف الطاقة المستدامة والأهداف البيئية، حيث يتطلب تحقيق الأهداف استثمارات كبيرة للانتقال إلى البدائل منخفضة الكربون. وكذلك تواجه مشاريع التكيف صعوبة في تأمين التمويل بسبب عدم توفر مستوى الربح المتوقع الذي يسعى المستثمرون لتحقيقه. ولسد الفجوة بين القيود المالية وتنمية القدرات، فإنه يتطلب تعزيز جهود الاستدامة الاقتصادية والمالية من خلال خطة التعافي الاقتصادي وبرنامج التوازن المالي المحدث وتكثيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال المناخ. كما يتوجب تحديد العائد المحتمل للعمل المناخي الاستثماري وتوضيح إمكانية الربح للقطاع الخاص لتشجيع الشراكات مع القطاع العام في هذا الشأن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وزارة المالية والاقتصاد الوطني هي عضو في تحالف وزراء المالية للعمل المناخي الذي يساعد البلدان على تعبئة ومواءمة التمويل اللازم لتنفيذ خطط العمل المناخية الوطنية الخاصة بهم.
- تندرج بعض الصناعات في البحرين، مثل صناعة الصلب والألمنيوم، ضمن القطاعات التي يصعب الحد من انبعاثاتها، حيث لا تزال التكنولوجيا المطلوبة لتخفيف الانبعاثات في هذه الصناعات قيد التطوير. ولكونها تحدياً رئيسياً لمملكة البحرين، فإن الاستثمار في ثقافة البحث والتطوير المناسبة من شأنه أن يدفع تطوير التقنيات المحلية وجذب الشركات المتخصصة الأجنبية. وسعيًا نحو ذلك فقد أطلقت مملكة البحرين مبادرة الرخصة الذهبية وهي مبادرة وطنية تمنح العديد من المزايا للشركات التي تطرح مشاريع للاستثمار تزيد قيمتها على 50 مليون دولار أو توظف أكثر من 500 بحريني، كما تستمر المملكة في تقديم منح للبحث والتطوير للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مستوى توافر البيانات والوصول إليها.

الهدف الثالث عشر

رفع الوعي في القطاع المالي بالمخاطر المناخية

مصرف البحرين المركزي:

أصدر مصرف البحرين المركزي في نوفمبر 2021 تعميماً تلته مذكرة إرشادية في مارس 2022 لجميع المؤسسات المالية المرخص لهم من قبل المصرف حول رفع الوعي بالمخاطر المناخية، مع تحديد المتطلبات ذات الصلة على مراحل.

وأجرى مصرف البحرين المركزي مسحاً في عام 2022 لتحديد مدى الاستعداد للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وللحصول على آراء منتظمة من المرخص لهم بشأن استعدادهم لتنفيذ إطار عمل لتحديد وإدارة المخاطر المناخية، وكذلك الاستفادة من الفرص المتعلقة بالمناخ.

ويقوم مصرف البحرين المركزي حالياً بدراسة إصدار إطار تنظيمي خاص بالسندات الخضراء وإطلاق إطار عمل لدعم الابتكار والتقنيات المالية للتمويل المستدام، علماً بأن مصرف البحرين المركزي هو أيضاً عضو في شبكة البنوك المركزية لتخضير النظام المالي (NGFS).

بورصة البحرين:

انضمت بورصة البحرين إلى مبادرة الأمم المتحدة للأسواق المالية المستدامة في تعزيز أسواق رأس المال المستدامة والشفافة، الأمر الذي يسفر عن أداء أفضل في قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة ويشجع الاستثمار المستدام. كما أصدرت بورصة البحرين أيضاً إرشادات إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عام 2020.

معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية:

يعمل معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية بشكل مستمر من خلال أكاديمية الاستدامة التابعة له لتوفير فرص تدريبية لزيادة الوعي حول التنمية المستدامة ومتطلباتها.

الهدف الرابع عشر

14 الحياة تحت الماء

مملكة البحرين عبارة عن أرخبيل يضم أكثر من 84 جزيرة، تحتضن البيئة البحرية والساحلية فيها مجموعة متنوعة من الكائنات الحية تضم أكثر من 1,300 نوعاً مختلفاً. ولهذه الموائل قيمة كبيرة من حيث الأهمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والوطنية، ومعترف بها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وكونها دولة ساحلية، تدرك المملكة أهمية الحفاظ على النظم البيئية البحرية وإدارتها على نحو مستدام.

وقامت البحرين بتنفيذ تدابير مختلفة لحماية التنوع البيولوجي البحري ومكافحة التلوث وتعزيز ممارسات الصيد المسؤول. حيث أنشأت البحرين مناطق بحرية محمية، وفرضت لوائح لمنع الصيد الجائر، وأجرت برامج بحث ورصد لفهم التحديات التي تواجه بحارها ومعالجتها بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، تشارك البحرين بشكل فعال في جهود التعاون الدولي والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز الحفاظ على المحيطات والاستخدام المستدام للموارد البحرية.

الجهود الوطنية

الحماية التشريعية

نتج عن إصدار القانون رقم 7 بشأن البيئة لسنة 2022 انعكاسات ايجابية على مختلف المجالات والتي تواكب أفضل الممارسات الدولية في تطوير التنمية المستدامة والتعامل مع التحديات البيئية الجديدة. ويهدف القانون الجديد إلى حماية البيئة ومصادرها من كافة الأنشطة والممارسات المسببة للتلوث، وتدهور البيئة، وحماية التنوع البيولوجي، كما يسعى إلى الحفاظ على الموارد البيئية وتطويرها لخدمة أهداف التنمية المستدامة والتنوع البيولوجي داخل الحدود الإقليمية لمملكة البحرين.

وأصدرت المملكة على مر السنين تشريعات مختلفة لحماية المحميات الطبيعية في مختلف المناطق البرية والبحرية:

- إصدار القانون رقم (5) بشأن تنظيم ومراقبة التجارة الدولية في الأنواع المهدَّدة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنباتات الفِطْرية لسنة 2021، حيث استحدثت المملكة برامج ترخيص للأنواع البرية المهددة بالانقراض تساهم في مكافحة تهريبها والاتجار بها، وذلك بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والجمارك على الحدود البرية والبحرية والجوية، بالإضافة إلى تعزيز برنامج الرقابة على الأسواق والبيئات البرية والبحرية.
- حددت المملكة سبع محميات (6 منها محميات بحرية)، منها محمية هير بولثامة الواقعة ضمن محمية الهيرات الشمالية، وهي أحد أكثر مناطق الشعاب المرجانية الحيوية في البحرين.
- اعتماد الصيد الموسمي لأنواع معينة من الأسماك والمحار وذلك لضمان حمايتها. كما قامت البحرين بحماية العديد من أنواع الأسماك من خطر الصيد الجائر مثل الدلافين وبعض أنواع أسماك القرش. كما تم إطلاق برنامج لرصد الأنواع المهددة بالانقراض وإصدار قوائم حمراء لحمايتها.

الهدف الرابع عشر

الرقابة والرصد

يعنى المجلس الأعلى للبيئة بمراقبة المحميات واتخاذ الإجراءات المناسبة حيال أي مخالفة للقانون. وقد أدت هذه الجهود إلى زيادة نسبة المحميات البحرية من 5.11 بالمائة في عام 2010 إلى 22.12 بالمائة في عام 2022. وانطلاقاً من الدور الحاسم الذي يتولاه المجلس الأعلى للبيئة في حماية الحياة تحت الماء، أطلق المجلس برنامجاً مستمراً لرصد حالات النفوق البحري والذي يقوم بتسجيل وتحديد مصدر وسبب النفوق البحري إما أثناء عمليات الفحص الساحلية أو من خلال إخطارات المواطنين. وساهم البرنامج بإصدار تدابير رقابية ناجحة قبل عام 2019 حالات نفوق الحياة البحرية بسبب التأثير البشري.

ويعد استخدام شباك الجر القاعية أحد التهديدات الرئيسية التي تسبب نفوق الكائنات البحرية. حيث كان استخدام هذه الشباك أمر وارد من قبل صائدي الروبيان، على الرغم من تأثيرها السلبي على النظم البيئية في قاع البحر. ولإدراك مملكة البحرين للخطر الناجم عن ذلك، فقد تم حظر استخدامها بدون ترخيص في عام 2002، كما تم تعزيز تطبيق القانون بجهود من قوات خفر السواحل في عمليات التفتيش المنتظمة والتي تقوم بمصادرة المواد وتنفيذ التدابير القانونية اللازمة. وفي عام 2018، أصدرت الحكومة حظراً على صيد الروبيان باستخدام شباك الجر القاعية بشكل كامل. وعُرض على الصيادين شراء أصول الصيد الخاصة بهم مقابل إلغاء تراخيص صيد الروبيان أو تحويلها إلى تراخيص صيد أسماك، وذلك لتحقيق التوازن بين حماية سبل عيش صيادي الروبيان وإعادة تأهيل تجمعات الروبيان في مياه البحرين.

صيد اللؤلؤ

تعد تجارة صيد اللؤلؤ جزءاً من التراث الثقافي البحريني والذي استمر لعقود. ومع وضع هذا التراث في الاعتبار، عملت مملكة البحرين على الحفاظ على المواقع البحرية التي تزود المملكة بهذا المورد البحري الحيوي.

علاوة على ذلك، أطلقت البحرين دراسة لتقييم مواطن محار اللؤلؤ على مرحلتين، حيث تهدف المرحلة الأولى التي أُجريت في عام 2021 بالتعاون مع معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة (دانات)، إلى تقييم حالة مواطن المحار وتزويد المسؤولين عن فرض السياسات بالتحليلات الإحصائية عن حالتها الراهنة، حيث تستهدف الدراسة تطبيق الممارسات المستدامة لصيد اللؤلؤ. أما المرحلة الثانية من الدراسة فيتم فيها تمديد التقييم ليشمل المزيد من المواقع، التي تمت دراستها في تقرير 2012. وقد مكّن هذا التقييم القائم على المقارنة تحليل التغيرات في مواطن المحار في البحرين على مدى فترة 10 سنوات.

سنّت مملكة البحرين بنية تشريعية فعّالة لمكافحة تلوث البحر مما يحمي مياه البحر من زيادة في نسبة حموضته حيث أن بلغ مستوى الحموضة في مملكة البحرين 8.2 مما يجعل مياه البحرين أكثر قاعدية من المستوى العالمي وهو 8.2. تشكل مستويات حموضة مياه البحر خطراً على صحة الشعب المرجانية وكافة فصائل الحيوانات البحرية منها المحار ولهذا السبب تبذل المملكة جهودٌ حثيثة للتصدي من التلوث البحري.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الرابع عشر

معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة (دانات)

تأسس معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة (دانات) في عام 2017، وهو مختبر للأحجار الكريمة على مستوى عالمي ومركز تعليمي وبحثي، يركز بشكل خاص على اختبار ودراسة اللؤلؤ الطبيعي. ويتكون فريق عمل المعهد من ذوي الخبرة وعلماء الأحجار الكريمة والطلاب من جميع أنحاء العالم، الذين يساهون في التعريف باللؤلؤ والأحجار الكريمة والماس بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الدورات المطورة محليًا والمؤهلات المعترف بها دولياً في علم الأحجار الكريمة. وفي عام 2022، أطلق معهد دانات تطبيقاً جديداً للهاتف الجوال يتيح للعملاء عرض نتائج فحوصات اللؤلؤ والماس والأحجار الكريمة على هواتفهم الذكية.

التنوع البيولوجي البحري

أعلنت مملكة البحرين في عام 2021 التزامها بتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060، ومضاعفة أشجار القرم أربع مرات في المناطق الساحلية بحلول عام 2035. إذ تعتبر أشجار القرم ضرورية لمنع تدهور السواحل وتُعرف كذلك بقدرتها على التقاط الكربون. علاوة على ذلك، تعد النظم البيئية لأشجار القرم ضرورية للتنوع البيولوجي البحري خاصة وأنها توفر مشاتل آمنة للحياة البحرية الشابة. وقد تكللت جهود البحرين في هذا المجال في زراعة 110,000 شجرة قرم في عام 2022. واستمرت الجهود طوال عام 2023، حيث تم زرع 100,000 شتلة أخرى من أشجار القرم في مايو 2023 من قبل الحرس الملكي لقوة دفاع البحرين بالتعاون مع وزارة شؤون البلديات والزراعة. وفي يونيو 2023، أعلن صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عن مضاعفة الهدف المعلن سابقًا بزراعة 230 ألف شجرة قرم في 2023 إلى 460 ألف في محاولة لتسريع تنفيذ الخطط.

ولدعم زراعة القرم والحفاظ عليه، تم إطلاق العديد من المبادرات، من أهمها:

- دراسة عامة في عام 2022 عن أبرز الخيارات المتاحة لزراعة القرم في مملكة البحرين.
- انشاء مشتل لزراعة اشجار القرم في منتزه ومحمية العرين في عام 2022، بالاضافة الى تطوير مشتل راس سند لنبات القرم وتدشينه في عام 2023.
- توقيع مذكرة تفاهم مع أربعة جهات حكومية وخاصة مختلفة وهي شركة نفط البحرين (2019) وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (2021) وقوة دفاع البحرين (2021) وشركة المنيوم البحرين (2022) وذلك للتعاون في مجال الحفاظ على غابات القرم.

علاوة على ذلك، أطلقت المملكة المشروع الوطني للشعاب المرجانية الاصطناعية في عام 2023، لإدخال موائل/مستوطنات/بيئات اصطناعية جديدة لتعزيز نمو الكائنات البحرية، ودعم التنوع البيولوجي، وإعادة تأهيل الشعاب المرجانية المتضررة.

علاوة على ذلك، أطلقت المملكة المشروع الوطني للشعاب المرجانية الاصطناعية في عام 2023، لإدخال موائل اصطناعية جديدة لتعزيز نمو الكائنات البحرية، ودعم التنوع البيولوجي، وإعادة تأهيل الشعاب المرجانية المتضررة.

الهدف الرابع عشر

كما أن البحرين عضو نشط في المجتمع الدولي لاسيما في الأنشطة المختلفة المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ففي عام 2022 أعدت البحرين تقريرها الوطني السادس لاتفاقية التنوع البيولوجي، والذي حدد السمات الرئيسية للتنوع البيولوجي في المملكة، مع عرض آخر جهود الحماية. كما قدمت مملكة البحرين في عام 2021 التقرير الوطني حول تنفيذ اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة.

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

يعد تطوير الخلفية المعلوماتية اللازمة لمعالجة الحياة تحت الماء أمرا أساسيا لتحديد الثغرات في السياسة واتجاهات التنوع البيولوجي في الحياة البحرية. ويعتبر هذا النهج القائم على البحث، بالتعاون بين الباحثين وصانعي السياسات، ضرورياً للتصدي بشكل استباقي لأي آثار سلبية على النظام البيئي البحري خاصة في توافر مخزون الأسماك وصحة المَرجان.

إن التوجه نحو تحقيق هذا الهدف من بين الأهداف الأخرى، يجب أن يُستقى من خلال النهج الشعبي الذي يتطلب زيادة كبيرة في مستوى الوعي العام والمؤسسي للحياة تحت الماء وكيفية الحفاظ عليها على أفضل وجه، وذلك من خلال الحملات التوعوية ومبادرات تنظيف الشواطئ التي ترعاها الحكومة أو القطاع الخاص.

علاوة على ذلك، فإن التأكد على تبني الصيد المستدام من خلال ورش العمل المستهدفة قد يكون أداة رئيسية في تعزيز الصيد المستدام في البحرين. إذ تحظى ممارسات الصيد المستدامة الناشئة على طول ساحل البحرين تحظى على اعتراف متزايد؛ ومع ذلك، فإنها تستدعي تنفيذ هذه الممارسات على نطاق أوسع. ومن الإجراءات المهمة التي يجب اتخاذها في هذا السياق، فرض قيود الصيد باستمرار خلال فترات التكاثر الحرجة، وتنظيم الصيد العرضي للأنواع غير المستهدفة، والمراقبة الدقيقة لاستخدام معدات الصيد والأساليب الصحيحة للتخلص منها. ومن المهم أيضًا تعزيز النهج المبتكر وتخصيصه لضمان نشر وتعزيز هذه الاجراءات على نطاق واسع بين مجتمعات الصيد.

الهدف الخامس عشر

15 الحياة في البرّ

باعتبار مملكة البحرين دولة جزرية، يعد التزامها بالهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة في البر) أمراً مهماً للحفاظ على التنوع البيولوجي الغني والذي يرمز إلى هويتها الطبيعية والثقافية خاصةً وذلك على الرغم من الظروف القاحلة في المنطقة. وتعد البحرين موطناً لأكثر من 330 نوعاً من الطيور -بما في ذلك طيور الحبارى المهددة بالانقراض عالمياً- ويوفر النظام البيئي المتنوع فيها ملاذاً للحياة البرية. كما إن سر نجاح المملكة في التقدم باتجاه تحقيق الهدف 15 هو الموازنة الفعّالة بين إدارة الأراضي بإستدامة والتصدي من التبعات البيئية جراء التحضر وتغير المناخ. ويؤكد التزام المملكة في مكافحة الاتجار بالحياة البرية والحفاظ على المحميات الطبيعية المستدامة عزمها على حماية تراثها الطبيعي الفريد، والمساهمة في أهداف الاستدامة العالمية.

الجهود الوطنية

المناطق المحمية

يتضح التزام البحرين بالحفاظ على الأراضي والتنمية المستدامة من خلال مشاركتها في مبادرة 30x30 العالمية، حيث تعهدت بحماية 30 بالمائة من أراضيها ومحيطاتها بحلول عام 2030. وكان إنشاء المناطق المحمية استراتيجية رئيسية في تحقيق هذا الهدف، والتي كان آخرها توجيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، باعتبار وادي البحير من المناطق ذات الطبيعة البيئية التي تتسمُ بتضاريسها وتلالها الصخرية محمية طبيعية.

أصدرت البحرين القانون رقم (5) بشأن تنظيم ومراقبة التجارة في الأنواع المهدَّدة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات الفِطْرية لسنة 2021 ، تماشيًا مع جهود الحفاظ على الحياة الفطرية العالمية والتي تضمن ممارسات تجارية مستدامة. وتقدم البحرين تقارير معاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالانقراض (سايتس) بشكل سنوي، حيث تتناول حالة التجارة القانونية والمستدامة في الأحياء البرية في الكائنات المهددة بالانقراض. وتتضمن التقارير معلومات عن التصاريح وكمية التجارة والكائنات وأنواع العينات، وتقدم لمحة عامة عن جهود البحرين في تنظيم تجارة الحياة البرية والحفاظ عليها.

كما وضعت البحرين خطة العمل الوطنية للسلامة الأحيائية بالتعاون مع اليونسكو–القاهرة ومعهد دانات، بهدف تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، وتتضمن الخطة إجراءات تشغيلية، ومسودة لائحة تنفيذية، واستراتيجيات لضمان الإدارة الآمنة للكائنات المعدلة وراثياً. وقدمت البحرين تقريرها الوطني الرابع إلى بروتوكول قرطاجنة في عام 2021، والذي تناول لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ تدابير السلامة الأحيائية، مما ساهم بشكل أكبر في الجهود العالمية في تعزيز السلامة الأحيائية والإدارة المستدامة للكائنات الحية المحورة.

هذا وتعمل المملكة على اللوائح التنفيذية للسلامة الأحيائية؛ وذلك نتيجة لخطة العمل الوطنية للسلامة الأحيائية التي اكتملت في عام 2022، والتي تحوي الأحكام والإجراءات التفصيلية لضمان التعامل الآمن ونقل الكائنات الحية المحورة لمنع الآثار الضارة على التنوع البيولوجي وصحة الإنسان.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الخامس عشر

جهود التشجير

أطلقت الحملة الوطنية "دُمت خضراء" لزراعة الأشجار تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة عاهل البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، والتي تهدف إلى توسيع المساحات الخضراء، ودعم الحفاظ على البيئة، فضلاً عن دعم تنمية القطاع الزراعي في المملكة. وتشجع الحملة المشاركة النشطة في مشاريع زراعة الأشجار من خلال تعزيز الشراكات المجتمعية وإشراك القطاع الخاص، كما تسعى إلى رفع مستوى الوعي بين الطلاب حول أهمية الزراعة للأمن الغذائي والصحة والاقتصاد الوطني. وكان لحملة "دُمت خضراء" الدور البارز في التأكيد على التزام مملكة البحرين بالهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة في البر)، بالإضافة إلى المساهمة في عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجي 2021-2030.

وكجزء من خطط الحياد الصفري، التزمت المملكة بمضاعفة عدد الأشجار من 1.8 مليون حاليًا إلى ما يقرب من 3.6 مليون شجرة بحلول عام 2035 من خلال التوسع في مشاريع التشجير في مختلف الشوارع والتقاطعات والمشاريع البلدية والحكومية. كما أعدت وزارة شؤون البلديات والزراعة استراتيجية تشجير لتحقيق الأهداف وضمان استخدام أشجار كبيرة دائمة الخضرة لملاءمتها للظروف المناخية في المملكة وانخفاض استهلاكها للمياه. وفي عام 2022، تجاوزت البحرين هدفها السنوي لزراعة الأشجار والبالغ 140 ألف شجرة لتتمكن من زراعة 150 ألف شجرة بنجاح وتعزيز قدرة البحرين على مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ مثل ارتفاع مستويات سطح البحر، مع العمل في الوقت نفسه كمزيل للكربون.

مبادرات وخطط حماية الحياة الفطرية

وقعت الهيئة الوطنية للفضاء والعلوم في عام 2020 مذكرة تفاهم مع وزارة شؤون البلديات والزراعة لتسهيل التعاون في مجال تحديد ومكافحة سوسة النخيل الحمراء، وإجراء تعداد شامل لأشجار النخيل في مملكة البحرين.

وتقوم البحرين بتطوير ورقة علمية وقائمة سوداء بأنواع الغاز الغريبة في البلاد، وذلك بهدف تنفيذ خطة إدارة المخاطر لهذه الأنواع. بالإضافة إلى ذلك، سيتم وضع قائمة رمادية وخطة مراقبة للأنواع التي قد تظهر سمات ضارة في المستقبل.

وتشارك البحرين في مشروع دعم الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بدعم من صندوق البيئة العالمي، لمواءمة استراتيجيتها الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة عملها مع استراتيجية التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. حيث يتضمن المشروع تقييم أنظمة المراقبة ومراجعة السياسات، بالإضافة إلى تناول موضوع تمويل التنوع البيولوجي.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الخامس عشر

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

تدرك المملكة أن الاستفادة من التقدم التكنولوجي سيسمح بتعزيز كفاءة ودقة جهود رصد التنوع البيولوجي والبحثي، والتغلب على التحديات الكامنة في مراقبة الكائنات بكل أنواعها.

ولكونها دولة جزرية صغيرة محدودة المساحة، فقد شهدت البحرين انحسار في مناطقها البرية بسبب التحضر. كما يشكل التوزيع المجزأ للحدائق والمزارع وبساتين النخيل المملوكة للقطاع الخاص تحديات في إنشاء ممرات بيئية. كما تدرك البحرين الحاجة إلى معالجة هذه القيود المادية لضمان الحماية الفعالة والحفاظ على التنوع البيولوجي ضمن مساحة أراضيها المحدودة.

إن الموارد المالية المحدودة تمثل تحدياً في توسيع نطاق برامج المحميات المعنية بتربية الكائنات المهددة بالانقراض وتنفيذ مشاريع الحفظ. وتقر البحرين بأهمية كفاية التمويل لدعم المبادرات الهادفة إلى الحفاظ على الكائنات المهددة بالانقراض مثل البلبل البحريني. وستساهم الجهود المبذولة لتأمين تمويل إضافي واستكشاف الشراكات مع الجهات المعنية في التنفيذ الناجح لاستراتيجيات الحفظ المتوافقة مع الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة في البر).

الهدف السادس عشر

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

يشمل النظام السياسي في مملكة البحرين على أسس ديمقراطية عريقة تتماشى مع العديد من التشريعات الدستورية والمبادئ الأساسية لهدف التنمية المستدامة رقم 16 حول (السلام والعدل والمؤسسات القوية). ويرتكز نظام الحكم تبعاً للدستور على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية (المادة 32). كما تشجع البحرين بشكل فعال على تعزيز الحوار و الحريات الدينية (المادة 22) ويعد مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي مثالاً يُحتذى به لنهج مملكة البحرين في نشر التسامح و التعايش بين مختلف الأطياف الدينية التي عاشت لأجيال في مملكة البحرين في تناغم وانسجام ومارسوا حرية المعتقدات بسلام. و يضمن الدستور لجميع المواطنين الحق في التصويت والترشح للانتخابات (المادة 1) ويؤكد على حرية التعبير (المادة 23) و حفاظ الدولة على نظام قضائي مستقل (المادة 104).

ويعد مركز الملك حمد العالمي لحوار الأديان والتعايش السلمي، والذي تم التطرق إليه بمزيد من التفصيل في الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة (الحد من أوجه عدم المساواة)، بمثابة شهادة على التعايش بين مختلف الطوائف الدينية في البحرين، الذين عاشوا جنبًا إلى جنب في وئام ومارسوا عقائدهم بسلام على مدى قرون من الزمن.

الجهود الوطنية

النظام القضائي في البحرين

تواصل المملكة تعزيز النظام القضائي بما يحقق العدالة ويزيد من فعالية الخدمات. وعليه، بدأت المملكة في تنفيذ العقوبات البديلة على المحكوم عليهم، بما في ذلك إطلاق برنامج السجون المفتوحة في عام 2023 والذي يعد كنهج لإعادة تأهيل وإعادة دمج السجناء في المجتمع، حيث يتم توفير بيئة أكثر مرونة لهم وراحة للنزلاء المؤهلين الذين أظهروا سلوكًا جيدًا ومخاطر منخفضة. إذ يساهم هذا البرنامج في زيادة حرية الحركة داخل المنشأة ويقدم لهم برامج مهنية وتعليمية مختلفة لتطوير مهاراتهم. ومن خلال تنفيذ عقوبات بديلة مثل السجون المفتوحة، تسعى البحرين إلى تقليل معدلات العودة إلى الجريمة، وتعزيز إعادة تأهيل السجناء، والمساهمة في النهوض الشامل بالهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية).

وقطع القطاع القضائي خطوات كبيرة في تحديث الخدمات القانونية من خلال التحول الرقمي الشامل لكل مرحلة من مراحل القضاء. كما خضع القطاع لإصلاح رقمي كامل لخدمات القضاء المدنية والشرعية في عام 2020، وتم نقل إدارة المحاكم إلى منصة رقمية شاملة، مما يوفر عمليات مبسطة في جميع مراحل التقاضي. بالإضافة إلى ذلك، قامت المملكة بتفعيل تنفيذ أحكام المحاكم من خلال نظام إلكتروني موحد، يسمح لكتبة المحاكم بمراقبة تنفيذ الأحكام عبر جميع المحاكم، مما يضمن توزيع المهام، وتوحيد الإجراءات، وتنسيق المسؤوليات بين الكتبة والأمناء. علاوة على ذلك، تم الاستعانة بمصادر خارجية لمهام الدعم للقطاع الخاص، مما ساهم في خلق فرص عمل جديدة للمنفذين من القطاع الخاص وزيادة تبسيط إجراءات التنفيذ.

الهدف السادس عشر

كما تم إطلاق خدمة دفع موحدة في عام 2021 لتسهيل الدفع الرقمي لجميع الخدمات القضائية. وتغطي هذه الخدمة كل شيء من الرسوم إلى المصاريف القضائية، مما يوفر وسيلة دفع أكثر سهولة وفعالية. بالإضافة إلى ذلك تم تدشين مبادرة كاتب العدل الخاص والتي تهدف إلى إسناد جميع إجراءات توثيق العقود والمعاملات العقارية للقطاع الخاص. ومنذ إطلاق المبادرة في مايو 2019 وحتى نهاية عام 2022، تم إصدار 80 ترخيص كاتب عدل خاص، واعتماد أكثر من 176,980 وثيقة. علاوة على ذلك، تتيح مبادرة كاتب العدل عن بعد الاتصال البصري عن بعد لإجراءات التوثيق المتعلقة بالسجناء، مما يلغي الحاجة إلى الحضور الشخصي، ويوفر ميزة زيادة الراحة وإمكانية الوصول لأولئك الموجودين في المرافق الإصلاحية.

انتخابات 2022

يشكل مجلس النواب جزءاً أساسياً من المجلس الوطني، ويلعب دوراً محورياً في العملية التشريعية. حيث يعد المجلس المنتخب أحد مظاهر الإصلاح الدستوري والسياسي الجاري في مملكة البحرين، ويضمن الفصل بين السلطات. وقد أجرت مملكة البحرين انتخاباتها العامة السادسة لمجلس النواب في نوفمبر 2022، مسجلة أعلى نسبة مشاركة في التصويت بلغت 73 بالمائة مقارنة بعام 2018 (67 بالمائة)، مع زيادة تمثيل المرأة إلى 30 بالمائة بعد فوزها بثمان مقاعد برلمانية.

مكافحة الإتجار بالبشر

بذلت المملكة جهوداً كبيرة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. كما تقوم بإشراك جميع أفراد المجتمع في مكافحة الفساد من خلال تنظيم حملات وطنية منتظمة وعبر الخط الوطني الساخن لمكافحة الفساد "نزاهة 992"، الذي تم إطلاقه في اليوم العالمي لمكافحة الفساد في عام 2009.

وأنشأت الحكومة آليات ومؤسسات قوية لمكافحة الفساد، بما في ذلك الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني، وديوان الرقابة المالية والإدارية. هذه الكيانات مسؤولة عن التحقيق في قضايا الفساد ومقاضاة مرتكبيها وإجراء عمليات التدقيق وضمان المساءلة في الإدارة العامة. وتعمل الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بوزارة الداخلية بالشراكة مع المجتمع في مكافحة الجريمة والفساد.

وسنت المملكة قوانين مثل قانون مكافحة الفساد وقانون غسل الأموال، لتوفير أساس قانوني قوي لمكافحة أنشطة الفساد وغسيل الأموال. بالإضافة إلى ذلك، وقعت البحرين اتفاقيات دولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مما يدل على التزامها بالتعاون الدولي في مكافحة الفساد. علاوة على ذلك، أنشأت النيابة العامة نيابة متخصصة في الجرائم المالية وجرائم غسيل الأموال في عام 2020.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف السادس عشر

انخفاض معدل الجريمة

تسجل مملكة البحرين واحد من أدنى معدلات لجرائم القتل العمد، وعليه فقد جاء تصنيف المملكة الأول عالمياً في انخفاض مؤشر جرائم القتل (المعدل لكل 100 ألف نسمة) في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2022، والذي يعكس التزام مملكة البحرين في تعزيز الأمن العام ومواجهة التحديات المجتمعية وتنسيق الجهود من خلال مبادراتها تحت مظلة وزارة الداخلية. وللاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، تبنت الوزارة سبلاً متقدمة للكشف عن الأفراد المعرضين للخطر، مما يسمح باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة وضمان الشعور بالأمن والأمان. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إطلاق تطبيق هاتفي يهدف لتعزيز جهود مكافحة المخدرات مما يعكس الاستراتيجية الاستباقية للحكومة في مكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات وذلك من خلال توفير برامج إعادة تأهيل فعالة. كما تم تخصيص موارد كبيرة للحد من الحوادث المرورية، مع التركيز على مكافأة ممارسات القيادة الآمنة والتأكيد على رفع مستوى الوعي والتثقيف بأهمية التخلي عن السلوكيات المتهورة مما يُظهر جهود مملكة البحرين الشاملة وتفانيها لضمان رفاهية وأمن مواطنيها.

النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل"

تدرك حكومة البحرين الحاجة إلى أن تكون هناك حلقة وصل بين المواطنين والمقيمين وأصحاب الأعمال بالجهات والهيئات الحكومية. وبذلك يمكن لأصحاب المصلحة من خلال النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل" والذي تم إطلاقه في عام 2014، توصيل آرائهم واقتراحاتهم إلى الجهات المعنية. ونظام تواصل هو نظام اتصالات موحد وشامل يسمح للأشخاص المقيمين في البحرين التواصل مع الجهات الحكومية للاستفسار أو تسجيل الشكاوى أو تقديم الاقتراحات.

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

إن سعي مملكة البحرين لتحقيق هدف التنمية المستدامة 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) لا يخلو من التحديات، فمملكة البحرين تقر بضرورة رفع الوعي المؤسسي بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. كما يعتبر إنشاء وزارة التنمية المستدامة أحد الأدوات المعنية بتحقيق الاستدامة، إلى جانب دمج أهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية وتعزيز ثقافة التنمية المستدامة في سن مبكر، وزيادة التعاون مع القطاع الخاص والمراكز الأكاديمية والمجتمعات المدنية، وتخصيص المزيد من الموارد لرصد البيانات وتنسيقها بشكل فعال.

كما أن جهود البحرين في تطوير الإدارة العامة يظهر التزامها بالمؤسسات القوية والحوكمة، وتجسد هذه التدابير تصميم البحرين على تعزيز الشفافية والمساءلة والشمولية في السعي لتحقيق الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، بالإضافة إلى الإصلاحات الجارية في النظام القضائي والمبادرات المبتكرة مثل السجون المفتوحة.

الهدف السابع عشر

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تدرك حكومة مملكة البحرين دور الهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) كمحرك رئيسي لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلى مر السنين، انتهجت البحرين سياسة دبلوماسية حكيمة ومتزنة ونشطة وبذلت الجهود لتطوير علاقات طيبة مع الدول الأخرى وكذلك المجتمع الدولي الأوسع. ويشمل ذلك التعاون بين بلدان الجنوب واستثمارات التجارة الخارجية والمساعدات الإنسانية والجوائز الدولية ومبادرات مملكة البحرين لتخصيص أيام دولية من ضمن الأيام التي تحتفي بها الأمم المتحدة، وأشكال أخرى من التعاون مع الأمم المتحدة.

الجهود الوطنية

الجهود الوطنية للتصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

أظهرت مملكة البحرين جهودًا غير اعتيادية في الاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث كان للشراكات دورًا جوهريًا في ذلك:

- أنشأت الحكومة قنوات اتصال فعالة وشراكات بين الوزارات لتلبية احتياجات ومتطلبات الرعاية الصحية.
- أدى التعاون مع الصيدليات وخدمة الإسعاف الوطنية إلى ضمان سرعة تنفيذ الوصفات الطبية ونقل الحالات الإيجابية.
- عززت برامج التدريب المشتركة مهارات الأفراد العاملين داخل الوزارات وفيما بينها، مما رفع قدرة النظام الصحي في البحرين على الصمود.
- شاركت المملكة في عدة شراكات دولية، وقامت بإرسال أطباء لدعم أنظمة الرعاية الصحية في بلدان أخرى بالإضافة الى تبادل الاستراتيجيات مع المملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا.
- أدى التعاون مع منظمة الصحة العالمية ووجود مكتب قطري لمنظمة الصحة العالمية في المملكة إلى تيسير وضع استراتيجية تشغيلية شاملة.
- ساهمت البحرين أيضًا في مبادرة COVAX وأجرت تجارب سريرية لعلاجات ولقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتجسد هذه الشراكات وأوجه التعاون التزام البحرين بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (الشراكات من أجل الأهداف)، مؤكدة على أهمية التعاون العالمي في مواجهة التحديات الصحية العالمية.

التخفيف من آثار تغير المناخ

تم تعزيز جهود التخفيف من آثار تغير المناخ في البحرين عبر التعاون بين القطاعين العام والخاص والشركاء الدوليين والمنظمات الدولية وكيانات الأمم المتحدة. كما تشارك الحكومة في مشاريع التشجير من خلال التعاون مع خبراء زراعيين محليين وإقليميين، فضلاً عن الشراكة مع الوزارات والجمعيات الخيرية وشركات القطاع الخاص والأفراد. ويتم إجراء جلسات نقل المعرفة حول تركيب الطاقة الشمسية الكهروضوئية من خلال شراكات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع شركات استشارية وهندسية دولية، ويتضمن ذلك تطوير خطة الاستثمار الوطنية للتكيف مع تغير المناخ وإنشاء سبل التعاون مع المعهد العالمي للنمو الأخضر والمستشارين البيئيين المحليين، مع دعم من قطاع النفط والغاز وهو أمر ضروري لتحقيق أهداف طموحة لصافي الانبعاثات الصفري.

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف السابع عشر

المساعدات التنموية والإنسانية

تلعب البحرين دورًا مهمًا في تقديم المساعدة الإنسانية على مستوى العالم، حيث تشارك المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية وجمعية الهلال الأحمر البحريني كمنظمات رئيسية في هذا المجال. ومؤخرًا قدمت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية المساعدات للاجئين السوريين في الأردن واستجابت للفيضانات في باكستان، ودعمت المؤسسة أيضًا أوكرانيا من خلال التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة مليون دولار أمريكي مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وفي عام 2023، جمعت المؤسسة 1.5 مليون دينار بحريني في إطار حملتها الوطنية للإغاثة الإنسانية العاجلة لضحايا الزلازل في سوريا وتركيا. وساعدت التبرعات التي تم تلقيها في توصيل 40 طناً من المعدات الطبية، وإنشاء مستشفى، وإرسال فرق الإغاثة الطبية لدعم علاج المصابين. وتُظهر جهود المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية تفانيها في تخفيف المعاناة وتعزيز الصمود في جميع أنحاء العالم.

الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة

أقامت الحكومة شراكات فعالة مع مختلف كيانات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية (ILO) وغيرها وذلك لتنفيذ مشاريع محددة. وبالتعاون مع منظمة الفاو نفذت البحرين مشاريع في تنويع الغذاء، وتعزيز النظام الإحصائي، وتطوير قطاع تربية الأحياء المائية، والقضاء على الأمراض الحيوانية. كما دخلت الحكومة في شراكة مع منظمة العمل الدولية لمعالجة العمل المنزلي وحقوق العمال الوافدين، بما في ذلك حملة "بيتي العادل". بالإضافة إلى ذلك، عملت البحرين مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لمكافحة الاتجار بالبشر، مما أدى إلى وضع استراتيجية وخطة عمل وطنية في ذلك الشأن. ومؤخراً. من جهة أخرى فقد تم توقيع اتفاقية مشتركة مع الفاو وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لتعزيز النظم الحضرية المستدامة والمتكيّفة مع المناخ وتعزيز استخدام المساحات العامة الخضراء من أجل رفاهية السكان.

أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية

يلعب المجال الدبلوماسي دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مواكبة التغير السريع في بيئة الأعمال العالمية، وتعزيز التعاون والتبادل التجاري، ومكافحة التدهور البيئي. وإنطلاقاً من ذلك، تم إنشاء أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية في أغسطس 2019، لتدريب دبلوماسيي المملكة. حيث تهدف الأكاديمية إلى أن تصبح أكاديمية إقليمية ودولية للتدريب والبحث الدبلوماسي من خلال طرح برامج متنوعة تزود الأفراد بالمعرفة والأدوات المطلوبة في المجالات الدبلوماسية. وقد أطلقت الأكاديمية برنامج الدبلوماسيين الدوليين وهي مبادرة توعوية لتبادل الخبرات، عقدت لأول مرة في عام 2019، بمشاركة دبلوماسيين من أكثر من 20 دولة. وفي عام 2021، أطلقت الأكاديمية برنامج الزمالة الدبلوماسية الذي يوفر للدبلوماسيين الشباب والمتميزين فرصة اكتساب خبرة عملية قيّمة في العديد من بعثات المملكة في الخارج لمدة 12 شهرًا.

الجهود المؤسسية

خطى صندوق العمل "تمكين" خطوات كبيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عقد الشراكات على مستوى عالمي، والتي ركزت على التعاون مع المنظمات المختلفة في مجال بناء قدرات الشباب، وتنمية المهارات، وريادة الأعمال، وتعزيز الابتكار من أجل النمو الاقتصادي المستدام. وأسفرت هذه الشراكات، بما في ذلك المبادرات مع وزارة الخارجية، ورلد سكيلز (WorldSkills) وموغلي(Mowgli) وهواوي (Huawei)، وغيرها، عن طرح برامج وفرص مثل برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين في الأمم المتحدة وفرص عمل وتدريب عالية الجودة لمتخصصي الأمن السيبراني، مما ساهم في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البحرين.

الهدف السابع عشر

وأنشأت جامعة البحرين من خلال التعاون مع الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمازون ويب سيرفيسز (AWS)، مراكز ابتكار عبر الأقمار الصناعية والسحابة، مما ساهم في دعم التعليم والبحث والابتكار والاستدامة والتعاون الدولي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

هذا وقد نفذ معهد الإدارة العامة (BIPA)، العديد من المبادرات لخلق قادة حكوميين في القطاع العام وتحسين جودة التدريب في هذا المجال. وساهم المعهد بشكل كبير في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب في السنوات الأخيرة، بما في ذلك المساهمة في إنشاء شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة (MENAPAR) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البحرين، وهي منظمة غير حكومية دولية مسجلة تضم ما يقرب من 70 عضوًا وتقع أمانتها العامة في البحرين وتخدم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي يونيو 2021، نظمت الشبكة ورشة عمل افتراضية حول تشجيع الاستثمارات بين المنطقة العربية ودول الجنوب بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

قمة الأمن الإقليمي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS

يلتقي العشرات من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال والشخصيات الدولية والاقتصاديين والمفكرين السياسيين والاستراتيجيين من آسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا في حوار المنامة السنوي لتبادل وجهات النظر حول تحديات الأمن الإقليمي. وحوار المنامة هو عبارة عن منصة لرؤساء الوزراء ووزراء الدفاع ووزراء الخارجية ومستشاري الأمن القومي ورؤساء الجيش والمخابرات للمشاركة في نقاشات تستمر ثلاثة أيام لمعالجة أكبر تحديات الأمن والسياسة الخارجية ذات الصلة في الشرق الأوسط.

الترويج للاحتفال بالمناسبات العالمية

كانت مملكة البحرين رائدة في تحديد الأولويات وضمان الرفاهية والازدهار والاستقرار المالي للأفراد والمجتمعات من جميع أنحاء العالم ونجحت في الترويج لعدد من أيام الأمم المتحدة الدولية:

اليوم الدولي للضمير

قدمت مملكة البحرين اقتراحاً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2019 لإعلان يوم عالمي للضمير. تم قبول الاقتراح خلال الجمعية العامة التي عقدت في 25 يوليو 2019 وتم إعلان يوم 5 أبريل يوماً دولياً للضمير. تضمن هذه المساهمة تواصل الجهود العالمية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تعزيز القيم الأخلاقية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

اليوم الدولي للمصارف

استجابةً لمقترح مملكة البحرين المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2019، تم إعلان الرابع من ديسمبر يومًا دوليًا للمصارف. يأتي هذا الجهد للاعتراف بالقدرة العالية للبنوك متعددة الأطراف وغيرها من البنوك الدولية للتنمية في تمويل التنمية المستدامة، كما يعترف اليوم بالدور الحيوي الذي تلعبه أنظمة المصارف في المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للناس.

اليوم الدولي للفن الإسلامي

قدمت مملكة البحرين اقتراحاً لإعلان الثامن عشر من نوفمبر يوماً دولياً للفن الإسلامي. الهدف من ذلك هو زيادة الوعي بالانطباعات الفنية الإسلامية الماضية والمعاصرة، والاحتفال بالتنوع، وحرية التعبير والحوار مع الحركات الفنية الأخرى.

الهدف السابع عشر

منظمة التعاون الرقمي (DCO)

تم إنشاء منظمة التعاون الرقمي من خلال شراكة بين كل من البحرين والأردن والكويت وباكستان والمملكة العربية السعودية، بهدف تمكين المرأة والشباب ورواد الأعمال، وتنمية الاقتصاد الرقمي من خلال تشجيع الابتكار.

وبصفتها عضواً مؤسساً في منظمة التعاون الرقمي، تهدف مملكة البحرين إلى تسريع النمو الشامل للاقتصاد الرقمي، وتمكين المجتمع المدني من خلال التحول الرقمي وتعزيز التكنولوجيا المستدامة. كما تتولى مملكة البحرين رئاسة منظمة التعاون الرقمي في عام 2023، لتنظيم توجهها الاستراتيجي، ودعم المبادرات الجارية للنمو الاقتصادي الرقمي الشامل وتسهيل التبادل المعرفي بين الدول الأعضاء.

وبهدف تسليط الضوء على جهود المنظمة ومشاركة تجارب البحرين والدول المشاركة الأخرى في المجال الرقمي، يتم العمل على تنظيم سلسلة من الفعاليات الدولية والإقليمية لتلعب دور منصات لعرض للإنجازات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة لتحفيز المزيد من البلدان للاستفادة من تجارب مملكة البحرين والدول المشاركة في المجال الرقمي. ومن خلال هذه المبادرات، تعمل البحرين ودول منظمة التعاون الرقمي (DCO) على دعم التعاون العالمي الأكبر وتعزيز النمو الشامل للاقتصادات الرقمية في جميع أنحاء العالم.

معلومات حول منظمة التعاون الرقمي:

منظمة التعاون الرقمي (DCO): منظمة عالمية متعددة الأطراف تركز على الاقتصاد الرقمي

الدول الأعضاء: 13 (حتى يونيو 2023)

إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء: أكثر من 2.2 تريليون دولار أمريكي

إجمالي عدد سكان الدول الأعضاء: أكثر من 600 مليون نسمة

مراقبون وشركاء عالميون: 22

المبادرات العالمية: أطلقت 9 مبادرات استراتيجية

المراقب الرسمي: تعتبر منظمة التعاون الرقمي مراقب رسمي للجمعية العامة للأمم المتحدة

الفصل الخامس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف السابع عشر

جائزة عيسى لخدمة الإنسانية

تأسست جائزة عيسى لخدمة الإنسانية في عام 2009 من قبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه كهدية من البحرين إلى العالم. وتهدف إلى إلهام الشباب في مختلف أنحاء العالم للبحث عن طرق مبتكرة لتغيير العالم وتعزيز دورهم في خدمة الإنسانية.

وتحمل الجائزة اسم صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير البحرين الراحل، طيب الله ثراه، وتُمنح كل سنتين إما للأفراد أو المنظمات الذين يتم اختيارهم من قبل لجنة خبراء. وهي عبارة عن مليون دولار يقدمها جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه للفائزين، بالإضافة إلى ميدالية ذهبية خالصة وشهادة تقدير عالية المستوى.

ومنذ إطلاقها، تم تقديم الجائزة إلى خمسة فائزين:

- الدورة الأولى: الدكتورة الماليزية جميلة محمود لجهودها في الإغاثة من الكوارث
- الدورة الثانية: الأستاذ الهندي أشيوتا سامانثا تقديرا لدوره المتفاني في مكافحة الفقر والعوز.
- الدورة الثالثة: مستشفى سرطان الأطفال بجمهورية مصر العربية.
- الدورة الرابعة: مؤسسة إدهي الخيرية في جمهورية باكستان الإسلامية لجهودها في مكافحة الفقر والعوز.
- الدورة الخامسة: طبيب العيون النيبالي الدكتور ساندوك روت الذي استطاع ابتكار طريقة جديدة لعلاج إعتام عدسة العين.

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، لدى تسليمه جائزة عيسى لخدمة الإنسانية للفائز لعام (2021-2022)، طبيب العيون الدكتور سندوك رويت من النيبال

الهدف السابع عشر

التحديات الراهنة والخطط المستقبلية

على الرغم من ظروف الاقتصاد الكلي العالمية الصعبة والاختلافات التي تواجهها الدول في التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ظلت مملكة البحرين ملتزمة بتسخير دور الشراكات لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما تدرك المملكة بأن التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عالميًا يعتمد بشكل كبير على الهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف). ونظرًا إلى أن غالبية الأهداف تتطلب جهودًا تعاونية تتجاوز حدود الدول الفردية وتتطلب مشاركة المجتمع العالمي، يصبح التعاون بين البلدان هو الحافز الأساسي للتقدم. كما تلعب مذكرات التفاهم أيضًا دورًا حاسمًا في دمج الأهداف في أطر السياسات والتخطيط. ومع ذلك، تواجه البلدان المختلفة تحدياتها المميزة الخاصة بها أثناء محاولتها تعزيز الشراكات العالمية.

وأقامت البحرين العديد من الشراكات في شتى القطاعات على المستوى الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تدرك أهمية تعزيز المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهدافها بفعالية. وبالإمكان الاستفادة من أوجه التعاون هذه من موارد القطاعين وخبراتهما وأساليبهما المبتكرة لمواجهة التحديات المتعلقة بالتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتنمية المستدامة.

الخاتمة وآفاق العمل المستقبلي

الخاتمة وآفاق العمل المستقبلي

شكل إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني لمملكة البحرين خطوة مهمة في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسريع عجلة التقدم نحو تحقيق تطلعات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا يقتصر هدف التقرير الطوعي لعام 2023 على مجرد استعراض التقدم الذي تم إحرازه وحجم التحديات التي تم التغلب عليها، ولكنه يرصد أيضًا التحديات التي يتوقع أن تواجهها المملكة وصناع القرار في المستقبل، فضلًا عن كونه أداة مفيدة لزيادة الوعي وحشد الزخم بين مختلف أصحاب المصلحة لتسريع التقدم نحو جميع أهداف التنمية المستدامة.

ومنذ إصدار التقرير الوطني الطوعي الأول للمملكة في عام 2018، أطلقت الحكومة برنامج عملها للأعوام 2019-2022 والذي ركز على دعم قيم الدولة والمجتمع، وتحقيق الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية من خلال برنامج التوازن المالي، ودعم بيئة مواتية للتنمية المستدامة. كما نجحت الحكومة أيضًا في اجتياز جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال الاستعداد المسبق ووضع خطط مواجهة الأزمات محل التنفيذ، والجهود المشتركة على مستوى المملكة ككل، وعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، وأطلاق حزمة تحفيز مالي واقتصادي دعمت الأسر والشركات وساهمت في استقرار الأسواق وتوفير السلع الضرورية. وبعد تعافيها من مرحلة الجائحة، أطلقت المملكة خطة التعافي الاقتصادي التي تدعو إلى التعافي الشامل والمرن والمستدام.

وقد ساهمت السياسات التي تبنتها مملكة البحرين تحت شعار "فريق البحرين" في تسخير قوة رأس المال البشري والريادة في نشر التقنيات المتقدمة. كما واصلت حكومة البحرين العمل مع القطاع الخاص لتقديم مبادرات عالية التأثير ساهمت في النمو الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري. وقد نتجت عن هذه الشراكة مع القطاع الخاص عدة مشاريع بنية تحتية استراتيجية في قطاع الإسكان والسياحة والصحة وغيرها.

أما فيما يتعلق بالتحول الرقمي، فقد أطلقت الحكومة استراتيجية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، واعتمدت سياسة السحابة أولاً، وأصدرت تشريعًا يتعلق بتوفير خدمات الحوسبة السحابية للأطراف الأجنبية (سفارة البيانات)، ودعت إلى التحول الرقمي في قطاعات التعليم، والصحة، وسوق العمل، والقضاء والقطاعات الأخرى، وذلك ارتكازًا على ما تمتلكه من مهارات ومواهب بشرية متميزة ذات مستوى عالمي في المجالات التقنية والرقمية. وتشير النقاط الرئيسية من هذا التقرير الوطني الطوعي أيضًا إلى التقدم الكبير الذي أحرزته المملكة على صعيد تأكيد مكانتها كعنصر رائد وفعال في مجال الدعوة إلى السلام والاستقرار والتعايش السلمي. إذ واصلت المملكة تعزيز شراكاتها وارتباطاتها الدولية مع بقية العالم، كما تم تقديم مساهمات مختلفة من خلال المساعدات الإنسانية، والجوائز الدولية، وفتح الفرص لبقية العالم، والتعاون بين الجنوب والجنوب، والتجارة الخارجية والاستثمارات، والمساهمات الثقافية، والترويج لأيام الأمم المتحدة، وغيرها الكثير.

وبينما نحن الآن في منتصف الطريق نحو الوصول إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن مملكة البحرين تؤكد التزامها بمواصلة الجهود في تحقيق أهدافها وتسريع عجلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تحقق خطة الحكومة (2023-2026) بعنوان "من التعافي إلى النمو المستدام" وقد روعي عند إعداد البرنامج إدراج التوجهات التي تساهم في تحقيق تطلعات المواطن محور التنمية وغايتها، وتعزيز استدامة الخدمات المقدمة له وتحسين جودتها، وتوظيف التقنيات الحديثة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية، ودفع عجلة التنمية في كافة القطاعات.

الخاتمة وآفاق العمل المستقبلي

أدى التغيير السريع في سوق العمل والاضطرابات الناجمة عن الرقمنة، ومؤخرًا جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جذب المزيد من الاهتمام نحو أهمية إعادة تأهيل المهارات والارتقاء بها. وتحرص المملكة على الاستمرار في مواجهة هذه التحديات من خلال تصميم وتنفيذ برامج تركز على التدريب المهني والإرشاد وتعزيز الأداء التعليمي بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل وسد فجوة المهارات.

وقد تم إحراز تقدم كبير في إطار برنامج التوازن المالي للحكومة؛ وستظل الاستدامة المالية مجالًا ذا أولوية في المستقبل. حيث تتقدم الحكومة في تنفيذ برنامجها الذي يهدف إلى خفض التكاليف التشغيلية، وتوجيه الدعم الاجتماعي للمواطنين الذين هم في أمس الحاجة إليه؛ والاستمرار في تقديم الخدمات الحكومية بكفاءة وفاعلية.

ومن المجالات التي شهدت تقدمًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة وتم وضعها في طليعة خطط الاستدامة المستقبلية للحكومة، معالجة التحديات البيئية. وفي عام 2021، أعلنت الحكومة التزامها بالوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060، ومنذ ذلك الحين، سجلت الحكومة والقطاع الخاص نتائج واعدة في هذا المجال. وترتكز التحديات في المرحلة المقبلة من العمل المناخي حول تأمين التمويل اللازم لمشاريع الإنتقال والتكيف بالإضافة على ابراز القابلية الربحية لهذه المشاريع.

ويمثل توافر البيانات مجال آخر مهم خلال المرحلة المقبلة، حيث ستستمر المملكة في تعزيز جهودها في متابعة البيانات، مما يضمن إتاحة بيانات دقيقة، وفي الوقت المناسب، وذات صلة، ويمكن الوصول إليها، وسهلة الاستخدام لصانعي القرار. وستحقق المملكة ذلك من خلال اتباع نهجها الحكومي الشامل، وتنمية القدرات وتعزيز معرفة البيانات لمستخدمي البيانات، واعتماد أدوات تحليل البيانات، والاستثمار في الابتكار.

في الختام، يؤكد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لمملكة البحرين استمرار المملكة في تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الملاحق

ملحق 1 - ربط دستور مملكة البحرين بأهداف التنمية المستدامة

مواد الدستور	الربط بأهداف التنمية المستدامة
يتمتع المواطنون جميعاً، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح طبقاً لأحكام القانون.	
العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة.	
تتكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.	
كما تُعنى الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي.	
تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتم أو الترمل أو البطالة، كما تؤمّن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية، وتعمل على وقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة.	
تصون الدولة التراث العربي والإسلامي، وتسهم في ركب الحضارة الإنسانية، وتعمل على تقوية الروابط بين البلاد الإسلامية، وتحقيق آمال الأمة العربية في الوحدة والتقدم.	
ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون، وتشجع البحث العلمي.	
تكفل الدولة الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون التعليم إلزاميا ومجانيا في المراحل الأولى.	
لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية.	
تعمل الدولة على توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين.	

ملحق 1 - ربط دستور مملكة البحرين بأهداف التنمية المستدامة

مواد الدستور	الربط بأهداف التنمية المستدامة
تتخذ الدولة التدابير اللازمة من أجل تحقيق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة بصورة مثمرة، وتعمل على رفع مستوى الفلاح، ويحدد القانون وسائل مساعدة صغار المزارعين وتمليكهم الأراضي.	
تأخذ الدولة التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية.	
تعمل الدولة على تحقيق الوحدة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول الجامعة العربية، وكل ما يؤدي إلى التقارب والتعاون والتآزر والتعاضد فيما بينها.	
العمل واجب على كل مواطن، ولكل مواطن الحق في العمل وتكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين.	
الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.	

ملحق 2 - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

1 القضاء على الفقر

المؤشر		وحدة القياس	2018	2020
1.4.1	نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية	نسبة مئوية	100.0	100.0
1.4.1	نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية - الحماية الاجتماعية	نسبة مئوية	100.0	100.0
1.A.2	حصة القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	11.1	12.0

2 القضاء التام على الجوع

المؤشر		وحدة القياس	2018	2020
2.A.1	حصة القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	0.3	0.3
2.A.1	مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية	مؤشر	0.8	0.7
2.A.1	حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي	نسبة مئوية	0.2	0.2

ملحق 2 - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

3 الصحة الجيدة والرفاه

المؤشر		وحدة القياس	2018	2020
3.1.1	نسبة الوفيات النفاسية	لكل 100,000 مولود حي	20.3	11.1
3.4.2	معدل وفيات الانتحار	لكل 100,000 من السكان	4.3	3.1
3.6.1	معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطرق	رقم	72.0	65.0

4 التعليم الجيد

المؤشر		وحدة القياس	2018	2022
4.A.1	نسبة المدارس التي تتوفر لديها بنية تحتية مكيفة ومواد ملائمة للطلاب ذوي الإعاقة	نسبة مئوية	100.0	100.0
4.A.1	نسبة المدارس التي تتوفر لديها أجهزة الكمبيوتر لأغراض تعليمية	نسبة مئوية	100.0	100.0
4.A.1	نسبة المدارس التي تتوفر لديها خدمات اتصال بالإنترنت لأغراض تعليمية	نسبة مئوية	100.0	100.0

ملحق 2 - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

5 المساواة بين الجنسين

المؤشر		وحدة القياس	2018	2021
5.2.1	نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرضن لعنف بدني من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	نسبة مئوية	0.3	0.2
5.3.1	نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الثامنة عشرة	لكل امرأة بين 20-24 عمراً	4.7	4.5
5.5.1	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية (% من إجمالي عدد المقاعد)	نسبة مئوية	20.9	22.5
5.5.1	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من إجمالي عدد المقاعد)	نسبة مئوية	7.5	15.0
5.B.1	نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول	نسبة مئوية	100.0	100.0

ملحق 2 - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

المؤشر		وحدة القياس	2018	2021
6.1.1	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة	نسبة مئوية	100.0	100.0
6.2.1	نسبة السكان الذين يستفيدون (أ) من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي و (ب) مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه	نسبة مئوية	100.0	100.0
6.3.1	نسبة تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية المعالجة بطريقة آمنة	نسبة مئوية	100.0	100.0
6.4.2	حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة	نسبة مئوية	151.9	157.1

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

المؤشر		وحدة القياس	2018	2021
7.1.1	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	نسبة مئوية	100.0	100.0
7.2.1	حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة	نسبة مئوية	0.0	0.4

ملحق 2 - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

المؤشر		وحدة القياس	2018	2021
8.1.1	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد	نسبة مئوية	2.0	0.5
8.10.1	(أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 شخص بالغ، و (ب) عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ	لكل 100,000 شخص بالغ	39.7	40.7
8.10.1	(أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 شخص بالغ، و (ب) عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ	لكل 100,000 شخص بالغ	14.3	13.3

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

المؤشر		وحدة القياس	2018	2020
9.1.2	حجم الركاب	لكل مليون راكب	11,640	3,371
9.2.1	القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	14.4	14.3
9.C.1	نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول من الجيل الرابع (4G)	نسبة مئوية	100.0	100.0

ملحق 2 - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

10 الحد من أوجه عدم المساواة

المؤشر		وحدة القياس	2018	2020
10.4.1	حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	29.7	27.2
10.5.1	مؤشرات السلامة المالية	نسبة مئوية	5.5	3.2
10.5.1	العائد على الأصول	نسبة مئوية	1.0	1.1

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

المؤشر		وحدة القياس	2018	2021
11.6.1	نسبة السكان التي تشملهم خدمات جمع النفايات البلدية	نسبة مئوية	100.0	100.0
11.6.1	نسبة تغطية خدمات جمع النفايات البلدية الصلبة	نسبة مئوية	100.0	100.0
11.6.2	المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (من الفئة 2.5) (المرجَّح حسب السكان)	ميكروغرام\متر مربع	45.7	33.6

ملحق 2 - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

المؤشر		وحدة القياس	2018	2020
12.4.2	النفايات الخطرة المصدرة	طن	4,408.0	4,603.0
12.4.2	النفايات الخطرة المنتجة	طن	81,152.0	119,916.0
12.4.2	نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة	كيلوغرام	54.0	81.5
12.4.2	النفايات الخطرة المعالجة أو المتخلص منها	نسبة مئوية	57.6	70.5
12.4.2	النفايات البلدية المجمعة	مليون طن	1.8	1.4
12.5.1	النفايات البلدية المعاد تدويرها	طن	45.5	341,770.0

13 العمل المناخي

أبرز الأهداف

- الوصول إلى الحياد الصفري بحلول 2060
- تقليص إنبعاثات الغازات الدفيئة بمقدار 35 بالمائة مقارنةً بمستويات عام 2015 بحلول 2035
- مضاعفة عدد الأشجار من 1.8 مليون شجرة بحلول 2035

ملحق 2 - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

14 الحياة تحت الماء

المؤشر		وحدة القياس	2018	2020
14.3.1	قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات	الرقم الهيدروجيني	8.1	8.2
14.7.1	مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	0.1	0.1

15 الحياة في البر

المؤشر		وحدة القياس	2018	2021
15.9.1	(أ) عدد البلدان التي وضعت أهدافاً وطنية تشبه أو تتواءم مع الهدف 2 من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020، في استراتيجياتها وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والتقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف	رقم	-	1

ملحق 2 - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

المؤشر		وحدة القياس	2018	2021
16.1.1	عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة	لكل 100,000 شخص	0.3	0.1
16.2.2	عدد ضحايا الاتجار بالبشر	رقم	8.0	83.0
16.6.1	النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة	نسبة مئوية	97.8	97.1
16.9.1	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني	نسبة مئوية	100.0	100.0
1.أ.16	البلدان التي لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان لا تمتثل بالكامل لمبادئ باريس، حالة ب (1= نعم، 0= لا)	رقم	1	1

ملحق 2 - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

المؤشر		وحدة القياس	2018	2021
17.1.1	مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	19.6	17.9
17.3.1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	مليون دولار أمريكي	1,654.3	1,777.5
17.3.2	حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	8.6	7.1
17.8.1	مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة	نسبة مئوية	98.6	100.0